

المملكة المغربية

المجلة السنوية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2016 - 2017 : دورة أبريل 2017

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول: المحور الأول: نجاعة سياسات التشغيل ومكافحة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين. المحور الثاني: استراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية.	دورة أبريل 2017
2930 (13 يونيو 2017)	صفحة
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	• محضر الجلسة الرابعة والتسعين ليوم الثلاثاء 11 من رمضان 1438 (6 يونيو 2017)..... 2882
2957 (20 يونيو 2017)	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	• محضر الجلسة الخامسة والتسعين ليوم الأربعاء 12 من رمضان 1438 (7 يونيو 2017)..... 2903

محضر الجلسة الرابعة والتسعين**التاريخ:** الثلاثاء 11 رمضان 1438هـ (6 يونيو 2017م).**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الصمد قيوج، الخليفة الأول لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعة وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة العشرين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد عبد الصمد قيوج، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمت والمحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة المخصصة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس،

قد توصلت الرئاسة باستدراك على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية، حيث حول السؤال الموجه لقطاع العدل حول موضوع تجاوزات أمنية وقعت أثناء فض تظاهرة بساحة محمد السادس بالحسيمة للمستشارين المحترمين السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية من قطاع العدل إلى قطاع الداخلية. بعد دفع السيد وزير العدل بعدم اختصاصه للإجابة عليه، وأدمج مع باقي الأسئلة الموجهة لقطاع الداخلية والتي سيتولى السيد الوزير الإجابة عنها دفعة واحدة في إطار وحدة الموضوع.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس فريق العدالة والتنمية يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه للسيد وزير التربية الوطنية حول تأهيل الأساتذة المتعاقدين مع الأكاديميات إلى جلسة

لاحقة.

وتوصلت الرئاسة بمراسلة ثانية من رئيس الفريق الاستقلالي يطلب من خلالها تأجيل سؤالي الفريق الموجهين لقطاع التربية الوطنية أيضا إلى جلسة لاحقة. وبمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الصحة بتأجيل السؤال الفريد الموجه لوزارته إلى جلسة لاحقة نظرا لارتباطه بنشاط ملكي.

أما بالنسبة للأسئلة والأجوبة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 6 يونيو 2017، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 56 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 12 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 17 جوابا كتابيا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن، بعد تلاوة ما جد بخصوص المراسلات وبخصوص اعتذار السيد وزير الصحة، تنتقل مباشرة للسؤال الأول موضوعه الاحتقان الاجتماعي الذي تشهده مدينة الحسيمة، وهو سؤال وضع من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الكلمة لكم السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير، اهتمام كبير لجميع المغاربة بما يدور في مدينة الحسيمة، وحضوركم معنا اليوم حضور إيجابي ومهم جدا لتوضيح ما يدور.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الجواب لكم السيد الوزير، في إطار وحدة الموضوع.

إذن، السؤال الثاني وهو موجه من فريق الأصالة والمعاصرة موضوعه تنامي وثيرة الاحتجاجات الاجتماعية، دائما في نفس الموضوع.

الكلمة لكم السيد المستشار، السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

كنسألو الحكومة في شخص السيد وزير الداخلية على تدبير الاحتجاجات وكيفية التعامل مع الاحتجاجات في الحسيمة وغير الحسيمة.

ابغيت نستفسركم، السيد الرئيس، احنا عندنا سؤالين في الموضوع، واش غنتناولهم بجوج مرة واحدة ولا متفرقين.

السيد رئيس الجلسة:

غادي يتناولو السيد الرئيس بصفة فردية، لأن لو كان هناك تنسيق قبلي لكان من الممكن، ولكن غادي نحترمو الترتيب ديال الأسئلة.

هاذ الموضوع أثاره فريقكم وكذلك أثاره فريق العدالة والتنمية، تقنيا ليس من الممكن، لذلك سوف... والسؤال الآخر لما يحين وقته.

السؤال الثالث دائما في نفس الموضوع، لفريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة كريمة أفيال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

يعيش المغرب خلال الشهور الأخيرة على إيقاع احتجاجات اجتماعية، انطلقت من مدينة الحسيمة وامتدت لاحقا إلى عدد من المدن والمناطق الأخرى، وتم تسجيل عدد من التجاوزات في التعامل معها.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول المقاربة الحكومية في التعامل مع هذه الاحتجاجات وضمان الحرية في التظاهر السلمي وحول الإجراءات التي سيتم اتخاذها للاستجابة للمطالب المشروعة في سياق هذه الاحتجاجات وتجاوز حالة التوتر والاحتقان؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

دائما في نفس الموضوع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك الساعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعرف بعض المناطق ببلادنا احتجاجات شعبية، من أبرزها الحسيمة، حول مطالب اجتماعية واقتصادية وحقوقية.

وفي هذا الإطار، نود السيد الوزير، مساءلتكم حول التدابير التي تتخذها الحكومة لمعالجة هذه الوضعية وإطلاق دينامية تنموية لتحسين أوضاع المواطنين في مختلف الجهات التي تعرف خصاضا تنمويا من أجل ترسيخ النموذج الديمقراطي المغربي المتميز.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

ودائما في نفس الموضوع، السؤال الموجه من طرف فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عمر مورو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

تعيش بلادنا على واقع احتجاجات ذات مطالب اجتماعية واقتصادية، خصوصا بإقليم الحسيمة، وإذ نثمن التجاوب الحكومي مع مطالب الساكنة وقيام عدد من أعضاء الحكومة بزيارة ميدانية لتسريع وثيرة انجاز عدة مشاريع تندرج ضمن المخطط التنموي الذي يقوده صاحب الجلالة الملك نصره الله، منذ أزيد من عقد من الزمن، وكذا تجويد الخدمات العمومية بالمنطقة.

فإننا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها من أجل بلورة رؤية واضحة لتوفير مناخ ملائم للاستثمار من أجل تحفيز المقاولات لخلق فرص الشغل اللائق والمنتج؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع والموالي، موضوعه دائما الحراك الاجتماعي الذي تعرفه بعض مناطق المغرب من طرف الفريق الاشتراكي، والكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

في إطار الحراك الاجتماعي الذي تعرفه عدد من مناطق المغرب، وبالضبط إقليم الحسيمة.

يسائلكم، الفريق الاشتراكي، عن المقاربة التي تنتهجها الحكومة في التعاطي مع هاته الحركات الاحتجاجية؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثامن دائما في نفس الموضوع لفريق الاتحاد المغربي للشغل، السيد المستشار تفضلوا.

أعتذر السيد الرئيس، إلى اسمحتو.

إذن في نفس الموضوع، السؤال الموضوع من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد الرئيس، أعتذر السيد الرئيس، لأنه الترتيب ونظرا لوحدة الموضوع، كان مبرمجا أن يكون سؤال وجواب، ولكن نظرا لوحدة الموضوع، هناك تسعة أسئلة في نفس الموضوع.

المستشار السيد محمد البكوري:

سؤالنا موجه إلى الحكومة، كيف عالجت الحكومة الاحتجاجات التي عرفتها بعض المناطق وخصوصا الحسيمة؟ وما هي خلفياتها؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد زروال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير، ابغينا نعرفوا أشنو واقع بالضبط في الحسيمة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال التاسع دائما في نفس الموضوع، من طرف الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

لا نجادل في الحقوق المشروعة للاحتجاج والتظاهر وحرية التعبير بالحسيمة وتاونات وغيرها، عن المطالب الاجتماعية والسياسية، ولا يمكن لأي فاعل سياسي إلا أن يقف إلى جانب كل حراك اجتماعي ضد الفقر، ضد التهميش، ضد الهشاشة، ضد البطالة، ضد ضعف الخدمات الصحية وتوفير البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية.

ولا يمكن أن نقبل بخلط الأوراق وزرع الضبابية بالركوب على الأحداث التي يكون منشأها وغايتها التعبير عن الحق في الصحة والشغل والعيش الكريم وبين الدعوات المغرضة والمحرضة على التفرقة والمس بالسيادة والثواب الوطنية.

المغرب دولة عريقة، وجلالة الملك الذي انشغل بالفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة وكل المواطنين الذين يعانون ظروفًا صعبة، نحن مع الحق في المطالبة بالتنمية والمطالبة بحق التعبير وحق الاحتجاج السلمي.

وبالمناسبة، ننوه بكل قواتنا الأمنية التي تعاملت مع الأحداث بالترتيب والاحترافية، وندين كل ركوب على الأحداث.

ففي هذا الباب نحذر كل المغاربة من بعض القنوات الدولية التي تستغل الأحداث لتشويه صورة المغرب، ونشر الأباطيل والمس بالثواب الوطنية السيادية، هذه القنوات تستغل الفراغ الميداني الذي تركته قنواتنا العمومية الوطنية.

لذلك، فإننا نعتبر اليوم فرصة لكي نقف وقفة تأمل لتقييم تعاملنا جميعا وقيمتنا المضافة جميعا في استباق أسباب الاحتجاجات، إننا بحاجة اليوم أن نعلم أن، نعم المسؤولية الأولى هي للحكومة، لكن أين موقع البرلمان ومسؤوليته؟

أين موقع الجماعات الترابية، رغم أن العين بصيرة واليد قصيرة؟

السيد الوزير،

فاقد الشيء لا يعطيه، اليوم هاذ الدروس والعبر، هذا هو التساؤل ديالنا الذي يجب، خاصنا ما هي الدروس والعبر اللي خاصنا نستخلصها اليوم من هاذ الشيء اللي وقع؟

لأن الجماعات راه كايين جماعات اللي عندهم في الفاض ديالهم 30000 ريال، عندهم 20000 السكان، إذن كيفاش غيتمكن لنا نتعاملو في المستقبل باش نتفادوا هاذ الشيء كلو، لأن ذاك الشيء اللي وقع تما لا ما كانش يكون واحد التقييم لإعادة النظرة باش تعطيو للمؤسسات

التي أتاحت للحكومة فرصة أخرى للتواصل بشأن التطورات التي يعرفها إقليم الحسيمة، مما يعكس الدينامية التي تميز أداء السلطتين التشريعية والتنفيذية في تعاطيها مع الشأن العام الوطني ومع انشغالات المواطنين.

نضج الأداء المؤسساتي ما هو إلا نتاج لقوة التجربة المغربية التي حققت بفضل المنهجية الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده نتائج قيمة في مجال البناء الديمقراطي والتنمية عبر إطلاق مجموعة من المبادرات الإستراتيجية التي باشرها جلالته حفظه الله منذ اعتلائه عرش أسلافه الميامين.

وقد كانت المؤسسة الملكية كعادتها سباقة إلى بلورة الحاجة لتجربة إضافية للإصلاح نحو خطوة عملية تحددت معالمها في دستور فاتح يوليوز 2011، والذي أدخل بلادنا مرحلة جديدة و متميزة لتسريع استكمال بناء مغرب الديمقراطية والارتقاء به إلى مصاف الأنظمة المتقدمة ديمقراطيا وتنمويا.

لقد حرصت مجمل الإصلاحات التي شهدتها بلادنا على جعل المواطن المغربي أساس كل السياسات العمومية عبر تأسيس عهد جديد يجعل من النهوض بأوضاع المواطنين ورشا دستوريا واسعا ومسارا تنمويا ثابتا ومتوازنا يؤسس لمستقبل المغرب والمغاربة، مسار يبرز ويؤكد بوضوح النموذج المغربي المتميز الذي يستمد جذوره وأساسه من أواصر التلاحم المتين التي تربط العرش العلوي المجيد بالشعب المغربي الأصيل.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شأنه شأن باقي أقاليم المملكة، شكل إقليم الحسيمة جزء من هذا المسار الديمقراطي ومن هذه الدينامية التنموية، من خلال مؤسسات منتخبة تعبر عن الإرادة الحرة لسكان المنطقة وأجواء ديمقراطية تمارس فيها الحقوق الفردية والجماعية بكل حرية، فضلا عن الجهود التنموية التي تم بذلها بالمنطقة بالسنوات الأخيرة في أفق جعلها قطبا تنمويا متميزا، مجهودات متواصلة وفق مقاربة استباقية تتوخى مواكبة الحاجيات المتنامية للسكان على الأمد القريب والمتوسط والبعيد، من أجل ذلك تم وضع برنامج تنموي مندمج متعدد الأبعاد يهتم التنمية المجالية لإقليم الحسيمة بين 2015 و2019 والذي أطلق عليه اسم "الحسيمة منارة المتوسط" بغلاف مالي قدره 6.5 مليار درهم، حيث أعطيت انطلاقته بتاريخ 17 أكتوبر 2015 أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمدينة تطوان.

هذا البرنامج مدعوما بباقي البرامج التنموية الخاصة بالإقليم يستجيب لأكثر من 90% من المطالب الاجتماعية والاقتصادية المعبرة عنها من طرف الساكنة المحلية، بل أن الأوراش والمشاريع المبرمجة تتجاوز الوثيقة المطلوبة التي تم الترويج لها في بداية الحركات الاحتجاجية، والتي تضم 21 مطلباً، تم التعامل معها بكل جدية من

المنتخبة قيمتها، فتظهر لي.. تنظن خاص إعادة ديال هاذ الشي اللي غاديين فيه، لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

الجماعات، السيد الرئيس، تنقول لا الإقليمية ولا الجماعات الترابية ما عندهم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، استنفدت الوقت، استنفدت الوقت السيد الرئيس، راه فتونصف دقيقة السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

الله يكثر الخير ديالك.

اللي ابغيت أنا ننبه السيد الوزير، راه باش، لأن المؤسسات تداروا باش يعاونوا الدولة، لأن احنا هنا منتخبون باش نعاونوكم، ولكن اعطيو للجماعات إمكانية باش يواجهوا المشاكل الحقيقية اللي هي في المدن ديالهم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال العاشر موضوعه دائما أحداث الحسيمة، سؤال من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا.

السيد الوزير، من حقنا كمستشارين ومن حق الشعب المغربي أن يعرف ما يقع في الحسيمة منذ سبعة أشهر.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الجواب لكم السيد الوزير، إلى بغيتو السيد الوزير تجاوبوا من المنصة كان أفضل نظرا لأهمية الموضوع.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أتقدم بالشكر للفرق البرلمانية بمجلس المستشارين

لهذا الظهير الذي تم العمل به أقل من سنة فقط بعد صدوره سنة 1958، حيث تم إلغاؤه بشكل صريح لا لبس فيه بمجرد صدور الظهير المنظم للتقسيم الإداري للمملكة سنة 1959، الذي وضع البنات الأولى للتقسيم الإداري المبني على الأقاليم والعمالات والمعمول به لحد الآن بعد خضوعه الدوري للتحسين والتعديل وفق التغيرات المجالية التي تشهدها بلادنا.

إضافة إلى ذلك، إقليم الحسيمة ليس الوحيد الذي تم تصنيفه كمناطق عسكرية خلال السنوات الأولى لاستقلال المغرب.

فعمالة إقليم مكناس مثلا التي كانت آنذاك تغطي مساحة شاسعة تم تصنيفها كمناطق عسكرية بمقتضى ظهير سنة 56، والذي تم إلغاؤه بدوره بمقتضى ظهير التقسيم الإداري للمملكة ديال 59.

بالرغم من كل ذلك، فقد حرصت مختلف القطاعات الحكومية على التعامل مع مطالب الساكنة بطريقة معقولة وسريعة، تراعي الإمكانيات المتاحة لدى الدولة ومختلف المتدخلين.

حرص تجلى عبر العديد من الزيارات الميدانية، سواء على مستوى وزارة الداخلية أو على مستوى باقي القطاعات الحكومية، والتي أعطت نتائج جد مهمة على مستوى التسريع من وتيرة إنجاز بعض المشاريع التنموية، وكذلك على مستوى التفاعل المباشر مع الساكنة ومختلف الفاعلين المحليين.

وفي هذا الإطار، يبقى من الضروري التأكيد على أن التزام الحكومة بتنفيذ الأوراش التنموية بإقليم الحسيمة هو جزء من التزاماتها بتحقيق انتظارات جميع المواطنين من خلال تفعيل الأمل للبرامج التنموية في مختلف عمالات وأقاليم المملكة.

هذه المكتسبات التنموية تدفعنا للتوجه بكل ثقة واعتزاز نحو المستقبل مواصلة مسيرة البناء، وتجاوز الخصائص المسجل على مستوى بعض المناطق وعلى رأسها إقليم الحسيمة، ليستفيد من المجهود الوطني التنموي بالشكل الكافي كواحد من الحقوق الأساسية لسكان المنطقة.

وأغتنم فرصة التواجد بهذا المجلس الموقر لأؤكد على أن جميع مصالح الدولة والهيئات المنتخبة تبقى ملزمة بواجب الإنصات للحاجيات الاجتماعية للمواطنين، والانكباب الجاد على قضاياهم وانشغالهم الحقيقية والدفع قدما بعمل المرافق الإدارية وتحسين الخدمات المقدمة للعموم، بشكل يجسد الدور الحقيقي لمفهوم الإدارة المواطنة.

إن تدير شؤون المواطنين وخدمة مصالحهم مسؤولية وطنية وأمانة جسيمة، لا تقبل التأهون ولا التأخير، على اعتبار أن الهدف الذي يجب أن تسعى إليه كل المؤسسات الإدارية هو خدمة المواطن، وبدون قيامها بهذه المهمة فإنها تبقى دون جدوى.

طرف القطاعات الحكومية المعنية، التي حرصت على التجاوب الإيجابي معها نقطة بنقطة.

مشاريع طموحة تم إعدادها حسب الاحتياجات الملحة للمنطقة، حيث تحظى في هذا السياق المشاريع الخاصة بالبنات التحتية بأهمية بالغة، بغية تعزيز قطاع الماء الصالح للشرب كمجال حيوي وتأهيل الطرق والمسالك لفك العزلة عن العالم القروي والمشاريع المرتبطة بالتأهيل المجالي، فضلا عن المنشآت الرياضية، إضافة لذلك تم إيلاء عناية خاصة لتأهيل المراكز القروية وتعزيز البنيات الصحية والتعليمية وأوراش أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، كالمجال الفلاحي والحماية من الفيضانات وإعادة تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز والمجالات الاجتماعية والدينية والثقافية والتكوين المهني.

وفضلا عن ذلك، هناك عدة أوراش أخرى قيد الإنجاز أو الدراسة، من بينها مشروع إحداث نواة جامعية تستوعب شباب المنطقة وتفهم من عناء التنقل إلى مدن أخرى.

ووعيا أيضا بالتداعيات الاجتماعية التي تطرحها إشكالية التشغيل على المستوى الوطني بما فيها إقليم الحسيمة، فإن الحكومة تعمل بجدية على إيجاد أنجع الطرق لخلق بنية اقتصادية دائمة قابلة لاستيعاب الطاقات الشبابية التي يزخر بها الإقليم عبر إدماجهم في سوق الشغل.

كل هذه المجهودات المبذولة من طرف الدولة تطرح أكثر من علامة استفهام حول المغزى من إصرار البعض عن السلوك الاحتجاجي المتواصل، رغم التجاوب الإيجابي للحكومة مع مختلف المطالب المعبر عنها.

ومن له مصلحة في دفع باب الحوار الذي فتحتته الحكومة مع الساكنة ومختلف الفاعلين المحليين إلى الباب المسدود؟ وكذلك من المستفيد من تبخيس الجهود التنموية للحكومة في المنطقة وخلق حالة إحباط؟

تساؤلات تجد مصداقيتها أكثر إذا ما تم استحضار المخطط المعتمد من طرف بعض الجهات والهادف إلى تضليل الرأي العام ونشر الوقائع غير الصحيحة من خلال العمل على صناعة ونشر الأخبار الزائفة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الرسائل الفورية، وذلك بشكل دقيق يتم عبره الحرص على اختيار التوقيت والمضامين بعناية فائقة تؤكد الطابع المدروس لمثل هذه الممارسات.

وعلى نفس النسق من التساؤلات يثير استغرابنا حرص البعض على الترويج بقوة لادعاء باطل يفيد بخضوع إقليم الحسيمة لظهير العسكرة بالرغم من التوضيحات التي قدمتها السلطات العمومية في أكثر من مناسبة، وتقديم المعطيات التاريخية والقانونية المحيطة بالموضوع.

ها نحن نؤكد من جديد أمام السادة المستشارين بأنه لا وجود نهائيا

وعليه، وإذا كانت السلطات العمومية قد ضمنت الحق في ممارسة حرية التعبير وحرية التظاهر لمدة سبعة أشهر، عبر مختلف الحركات الاحتجاجية بإقليم الحسيمة، فإن في المقابل عليها واجب فرض سلطة القانون وتفعيل المساطر القانونية في حق المخالفين، تحت رقابة السلطة القضائية التي تبقى أحكامها ملزمة للجميع.

أليس احترام القانون يعد من المنابع الأساسية التي أقرها دستور المملكة حين ربط ممارسة المواطنين لحقوقهم وحريةهم بروح المسؤولية والمواطنة الملتزمة التي تتلائم فيها ممارسة الحقوق بالهوض بأداء الواجبات؟

من هذا المنطلق، فعندما يلجأ البعض إلى خرق القانون وعدم احترام مقتضياته، بعيدا كل البعد عن المطالب الاجتماعية للسكان، فإن الدولة لا تبقى في وضعية اختيار بشأن إمكانية تطبيق القانون من عدمه، بل هي ملزمة بذلك من منطلق صلاحياتها بحفظ الأمن والحفاظ على سلامة الأفراد والجماعات والممتلكات وتوفير الظروف المواتية لممارسة جميع حقوقهم، وعلى رأسها الحق في الحياة الآمنة والمستقرة.

وهنا لا بد من التأكيد على أنه لم يتم اعتقال أي شخص من المتظاهرين منذ بداية الحراك الاحتجاجي بإقليم الحسيمة، إلا بعد أن تم اللجوء إلى عرقلة حرية العبادة بأحد مساجد مدينة الحسيمة، يوم الجمعة 26 ماي 2017، من خلال تعطيل صلاة الجمعة ومنع الإمام من إكمال خطبته وإهانته وإلقاء خطاب تحريضي داخل المسجد وإحداث اضطراب أخل بهدوء العبادة ووقارها وخصوصيتها.

وفي هذا الإطار، وبدون الخوض في النقاط التي قد تعتبر خرقا لسرية التحقيق، أشير فقط إلى أن المصالح الأمنية أوقفت بتعليمات من النيابة العامة، مجموعة من الأشخاص المشتبهين في تورطهم في ارتكاب أفعال تقع تحت طائلة التجريم والقانون، توقيفات كانت موضوع بلاغات رسمية في حينه من طرف النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بالحسيمة، التي حرصت على تبني نهج الشفافية في تنوير الرأي العام الوطني، وإحاطته علما بكل المعطيات عقب كل مستجد في الموضوع.

وفي هذا الصدد، وجب التأكيد على أن جميع الأشخاص المتابعين يتمتعون بجميع الضمانات التي يخولها لهم القانون، وفي مقدمتها قرينة البراءة، كما أن أماكن اعتقالهم معروفة للجميع، على عكس ما يروج له البعض من ادعاءات باطلة لم يعد من المقبول تصورها أو بالأحرى اللجوء إليها في مغرب اليوم.

حرص كبير على تطبيق القانون وعلى احترام الحقوق أبانت عنه جميع مؤسسات الدولة بسلوكها المثالي، سواء في تعاملها مع حق الساكنة في التنمية أو حق المتظاهرين في الاحتجاج أو حق المتابعين في توفير شروط المحاكمة العادلة، وكذلك حق الصحافة في تغطية الأحداث، بحيث لم يتم تسجيل أي تضيق على حرية الصحافيين في

وفي هذا الصدد، أود التذكير بأن تعليمات صارمة تم توجيهها للسلطات الترابية بجميع مستوياتها من أجل الإصغاء للجميع، وتكريس سياسة القرب اتجاه المواطنين والمواطنين، كما تم دعوة هذه السلطات إلى المزيد من المثابرة والتفاني في العمل خدمة للصالح العام.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن التعاطي مع التطورات التي يشهدها إقليم الحسيمة يشكل عنوانا بارزا على حسن تفاعل مختلف المؤسسات مع المطالب الاجتماعية والاقتصادية لسكانة الإقليم، حيث نسجل بإيجابية اهتمام الفرق البرلمانية بمجلس المستشارين وبمجلس النواب، أغلبية ومعارضة، بهاته المطالب، وحرصها على حث الحكومة على التسريع من وتيرة إنجاز البرامج التنموية الخاصة بالمنطقة، نفس الاهتمام أبدته أحزاب الأغلبية الحكومية وباقي الأحزاب من خلال تأكيدها على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لسكانة إقليم الحسيمة وغيرها من مناطق المملكة، ومطالبتها بالعمل على تعزيز نهج الحوار واحتضان تطلعات المواطنين والمواطنات.

موقف الأحزاب السياسية ليس بالجديد على مستوى مواكبتها للحاجيات المجتمعية، فتاريخها في مختلف المحطات الكبرى التي عاشها المغرب يؤكد أن الأحزاب المغربية تشكل نموذجا لهيئات السياسية المواطنة التي تضمن حق المواطن في المشاركة في تدبير شؤونه العامة وتساهم في تأطير مطالبه وتدفعه في اتجاه تحقيقها.

فضلا على ذلك، فالمؤسسة الحزبية تعبر الأكثر قربا من الساكنة بالنظر للدور الكبير الذي يلعبه السادة المنتخبين المنتسبين إليها من خلال الصلاحيات الهامة التي خولتها المقتضيات الدستورية والقانونية للجماعات الترابية كقاطرة لتحريك عجلة التنمية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بنفس القدر الذي تحرص من خلاله الدولة على توفير الظروف المواتية لتحقيق التنمية وتوفير شروط العيش الكريم، فإنها تحرص كذلك على توفير الأمن لمواطنيها، فلا يستقيم الحديث عن التنمية وعن الديمقراطية دون توفر الأمن والاستقرار في ظل دولة قوية بمؤسساتها وبالسلوك القويم لمواطنيها.

إن التقدم الذي حققه المغرب على درب المسار التنموي واكبه والحمد لله مجهودات كبيرة على مستوى ترسيخ حقوق الإنسان والحرية، وإشاعتها واختيار استراتيجي لارجعة فيه، وفي مقدمتها الحق في حرية التعبير وإعلان الرأي بأي وسيلة سلمية يتم اختيارها بما في ذلك حرية الاحتجاج السلمي التي عرفت تطورا كميا ونوعيا يزكي جو الانفتاح الذي تعيشه بلادنا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن ما يحدث اليوم في هذا الإقليم العزيز على جميع المغاربة، إقليم الحسيمة، لا يسرنا.

متأسفين، متأسفين إلى الوضعية التي وصل إليها الحال، حتى أصبحنا مشوهين، غير مقبول نهائيا من احتجاج سلمي حضاري راقى إلى فوضى عارمة أصبحت لا تطاق، بل تعدت الحدود، وأصبحوا الناس تيتفرجوا فينا، عيب اليوم نشوفو بلادنا هاكا، واش ما ابقات غيرة وطنية.

نداؤنا اليوم، السيد الوزير والإخوة، هو أن كل واحد يتحمل مسؤوليته، هاذوك الآباء اللي داخل، في الحسيمة، وجميع المغاربة براكا ما نزيدو العافية.

راه إلى ما كان الاستقرار ما تكون تنمية، راه ما عمر ما كان حرب ما بين البوليسي وأرجل الأمن مع المواطن، هاذ رجل الأمن حتى هو مغربي ونديرو غير مثال، رجل الأمن إلى توقف غير نهاروخلاو الشعب بيناتهم راه تقول الكارثة العظمى.

بمعنى أننا في حاجة للتعاون، السيد الوزير، وجميع الإخوة، جا الوقت باش تكون عندنا غيرة وطنية سامية.

هاذوك الناس اللي كيضربوا اليوم أو تضربوا البارح أو اللي كيتحاكموا، خاص تكون محاكمة عادلة، لما لا يكون عفوشامل، نحن في حاجة لأبنائنا، المطالب ديالهم بدات مطالب بسيطة وبسيطة جدا، الدواء، ورقة في الإدارة، التعليم، الهشاشة، المسالك الطرقية، هذه هي المطالب.

خاصنا نوقفو اليوم، جا الوقت باش كل مغربي يتحمل مسؤوليته بالوجه الكامل وما نبقاوشاي نزيدو فيه، راه احنا ماشيين للهاوية، حتى الخصوم ديالنا، الخصوم ديال الاستقرار، ديال الأمن، ديال التنمية، السيد الوزير، ما ابقشاي غير خصوم الوحدة الترابية، دابا تيحسدونا حتى على الاستقرار، راه نعمة الأمن والاستقرار اللي ما جرهبشاي ما تيعرفش قيمتها.

رجاء، هاذوك الآباء والأمهات كل واحد ينتفض، ها احنا مقبلين على واحد الجو ديال الفرحة، الحسيمة كتزدهر، المغرب كله كيكب فيها، وذيك الناس كيبيعوا، اللي كيبيع الكرموس، اللي كيبيع البيض، اللي كيبيع الدجاج، اللي كيكري المحل ديالو، واش بهاذ الفوضى غنديرو شي حاجة.

اسمحو لي، اسمحو لي السيد الرئيس.

نقل الوقائع كما هي.

في هذا الإطار، أود التنويه بكل اعتزاز بالقوات العمومية على سلوكها النموذجي وعلى ضبط النفس وعدم استعمالها القوة في حق المحتجين برغم لجوء بعض العناصر غير المسؤولة من داخل الحركات الاحتجاجية إلى تبني ممارسات عنيفة متطرفة اتجاهاها في أكثر من مناسبة منذ انطلاق هاته الحركات، وهذا سلوك يحسب للقوات الأمنية بمختلف تشكيلاتها.

وهنا أود أن أحيط السادة المستشارين علما بأنه منذ 28 أكتوبر 2016 تم تنظيم 843 شكل احتجاجي، أي بمعدل 4 احتجاجات يومية بإقليم الحسيمة.

في المقابل تم طيلة هذه المدة الاعتداء على ما مجموعه 205 عنصر أممي من مختلف التشكيلات وتعريضهم لإصابات متفاوتة الخطورة، إضافة إلى تسجيل خسائر مادية تهم 42 ناقلة أمنية وصل حجم الضرر في غالبيتها إلى التدمير والإحراق، فضلا عن الإحراق الكلي لبنانية معدة لسكن العناصر الأمنية بأمزورن.

ومع ذلك، فقد لاحظنا أن القوات العمومية لم يحظى سلوكها هذا بالاهتمام الكافي في مقابل سعي البعض إلى الترويج لبعض المغالطات من أجل التشويش على عمل المصالح الأمنية وتغليب الرأي العام.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن المملكة المغربية حققت من التراكبات ومن المكتسبات ما يجعلها مرجعا في مجال الممارسة الديمقراطية، ونموذجا يحتدى به بالمنطقة على مستوى بنائها التنموي المتدرج.

وعليه، واعتمادا على هذه الأسس المتينة للتجربة المغربية، فإن الحكومة عازمة على مواصلة النهوض بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وعلى الوفاء بالتزاماتها التنموية بجميع عمالات وأقاليم المملكة، وعلى رأسهم إقليم الحسيمة.

غير أن مجهودات الدولة في هذا الصدد تبقى -كما أكدت سابقا- في حاجة إلى انخراط المواطنين والمواطنات وجميع الفاعلين الوطنيين والمحليين من أحزاب سياسية ومنتخبين وهيئات نقابية وجمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الجادة لمواصلة الطريق نحو تحقيق المزيد من المكتسبات لما فيه خير الوطن تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل للتعقيبات على الجواب السيد وزير الداخلية، والكلمة الأولى للمتدخل عن الفريق الاستقلالي.

السيد الوزير،

في الحقيقة أنا استمعت لعرضكم بكثير من الإمعان، وهي فرصة لنؤكد أن الفكرة التي طالما قلناها ولازلنا نؤكد لها، بأن المقاربة الأمنية في اعتقادنا لن تحل الوضع ولن تحل الإشكال في إقليم الحسيمة، وليس فقط في إقليم الحسيمة، لأن الآن الاحتجاجات امتدت إلى أزيد من 30 مدينة وقرية.

الدليل أن هاته المقاربة لن تنفع، هو هذا التفاعل وهذا الامتداد للاحتجاجات والتعاطف الشعبي مع الاحتجاجات والمسيرات التي عبرت وعبر الحراك والاحتجاجات التي تمت في هذه المدينة على سلميتها، مبدعة أشكالا احتجاجية راقية أهدت الجميع.

فإذن إذا كان هذا الحراك وهاته الاحتجاجات استطاعت على مدار 7 أشهر أن تحافظ على سلميتها فهو دليل بأن عمق هذا الحراك متشبث بهاته السلمية، التجاوزات التي قد تسجل هنا وهناك، وهنا أشير إلى أن الحراك ونشطاء الحراك تبرؤوا منها في حينه، ولازال من هم خارج أسوار المعتقلات يتبرأ منها، الملتزمين السيد الوزير، وهاته هي مهمتكم تحددوا لنا مهمة اشكون هما هاذ الملتزمين اللي تضرّبوا القوات العمومية؟ ماشي النشطاء ديال الحراك اللي اعتقلتووالي في كل لحظة كانوا يتشبثون بالسلمية ونعرفهم واحدا واحدا، بل أن من المعتقلين من لم يشارك قط في هذا الحراك وتم اعتقاله، وأعي جيدا ما أقول، السيد الوزير.

فإذن المقاربة التي يجب أن تكون هي مقاربة التعقل، أما قضية.. والحوار، أما قضية الحوار، السيد الوزير، ما نديروش التضليل على الشعب المغربي، ما نديروش التضليل؛ الحكومة ووزارة الداخلية ما فتحاتش الحوار مع الناس ديال الحراك، جا فعلا الوفد الوزاري، ولكن ما فتحتش الحوار بشكل مباشر مع هؤلاء.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الموالي للفريق الحركي، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

وفي هذا الإطار، نود في الفريق الحركي أن نجدد التأكيد على تفاعلنا الإيجابي مع الحركات الاحتجاجية ذات الطبيعة السلمية، وفي مطالها الاقتصادية والاجتماعية والمشروعة التي تعرفها بعض المناطق، وضمنها إقليم الحسيمة، مؤكداين على ضرورة التلازم بين مشروع الحقوق وشرعية القانون وتلازم الحقوق بالواجبات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الموالية لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

بداية ابغيت ننوه بالمواطنات والمواطنين في منطقة الريف، الحسيمة، إمزورن، بني بوعياش، كذلك في إقليم الدريوش، واحد المجموعة ديال الجماعات على سلوكهم الحضاري، على ضبطهم للاحتجاجات دياهم في إطار من السلمية، في إطار من المواطنة، حقا قد أهبونا جميعا وأهبوا العالم.

كذلك لا بد من التنويه ليس فقط بالسلوك الحضاري والسلمي للمواطنات والمواطنين شباب ونساء وشيوخ، بل حتى أطفال في كل المدن والمناطق ديال الريف، وكذلك في مدن أخرى في المغرب.

لا بد من التنويه كذلك بقواتنا العمومية اللي ضبطوا النفس وأحسنوا التدبير طيلة هاذ 7 أشهر للاحتجاجات، وهذا لا بد من قول الحق أمام العالم، هذا مغربنا، هذا شعبنا، هاذو البوليس دياولنا، اولاد الشعب.

أنا ابغيت أهني الشعب المغربي بكل افتخار واعتزاز أننا وصلنا اليوم أن نخرج بعشرات ربما بمئات الآلاف من المتظاهرين ولا جريح واحد، ولا كسر واحد، ولا انحراف واحد، هذا مكسب لكل المغاربة، ولكن ينبغي على الجميع أن يكون حذرا في حماية مكتسباتنا، مكتسبات المصالحة والإنصاف، مكتسبات عقود من التضحيات والنضالات والكفاحات التي أدى فيها الشعب المغربي الغالي والنفيس.

اليوم، مطالبون جميعا، أنا ما جايش باش نساءل الحكومة، جاي لأسائل نفسي، لأسائل الجميع، اليوم ينبغي أن نتصدى جميعا للتحويل كايين هناك، أنا باقي عندي، أعطيني غير ذاك الشي فين وصلوا الإخوان من بعد نرجع في الآخر.

قد تكون تجاوزات من هنا وهناك، ولكن ينبغي أن يطبق القانون في جميع حالات التجاوزات المسجلة والموثقة بالصوت والصورة في كلا الجانبين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الموالية لفريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الوطن متربصون بنا، ما فتئوا يحاولون عبثا النيل منا، مستغلين هذا الحراك السلمي ضد بلدنا في الخارج.

لذلك، فإننا كمغاربة أحرار قادرون على التصدي لهم عبر تقوية جهتنا الداخلية وعبر تأزرنا يدا واحدة على الأعداء، تكون سدا منيعا ضد كل من يحاول العبث باستقرارنا.

نعم، الخصاص موجود والحاجيات كثيرة وضرورية لكافة أبناء شعبنا للعيش بكرامة في مغرب واحد، عدونا المشترك الفقر والهشاشة والتمهيش، نناضل من موقعنا من أجل القضاء عليه، طالين من الحكومة تسريع وثيرة إنجاز هذه المشاريع المبرمجة في الحسيمة وباقي أقاليم المملكة.

فريق التجمع الوطني للأحرار يعتبر أن الاحتجاج السلمي حقا مشروعا في إطار القانون، وهو مكفول دستوريا، وإن التجربة الحقوقية المغربية نموذجية ولا نقبل المزايدة علينا فيها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الموالية لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عمر مورو:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا كان واضح حول توفير المناخ الملائم للاستثمار، فالكل يعرف، خاصنا نكونو صرحاء، بأن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرفها مدينة الحسيمة أو عدة مناطق جبلية، السيد الوزير، في المغرب، لم تنل حظها من التنمية.

وهنا لا بد من التذكير بأن صاحب الجلالة كانت عند رؤية استباقية في مشروع ديال الحسيمة منارة المتوسط، والتي كان جا باش حاول الإشكاليات كلها أويجاوب على الواقع لمعالجة الإشكالية الحقيقية التي مطروحة.

وكنتمن الزيارة الأخيرة التي عملتها الحكومة والتي نزلت للميدان والتي أعطت واحد الأجندة واقعية، أجندة التي بدأت العمل بها.

فكنظن اليوم، باسم الإخوان ديالي ديال الإتحاد العام للمقاولات، وكذلك كمنتخب الجهة وكرئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، أؤكد بأن الزيارة الميدانية المتعددة التي قمنا بها مع رجال الأعمال، وأؤكد اليوم أن انخراط المقاولات المغربية في انخراط في المجهودات ديال التنمية المحلية.

فأنا أحيي كل المقاولات التي حاولنا نتسابقولها وحاولنا ندرجو لها

كما نسجل أن المكان الطبيعي لحل هذه الإشكاليات المترتبة على الحراك الاجتماعي هو داخل المؤسسات، ومن خلال حراك مؤسساتي يتجاوب مع الحراك الاجتماعي.

وفي هذا السياق، نعتقد في فريقنا أن المرحلة تقتضي أخذ خطوات عملية، تتمثل فيما يلي:

تسطير الحكومة لسياسة عمومية اجتماعية مندمجة قادرة على استيعاب مطالب الفئات الاجتماعية ضحية التهميش والإقصاء الاجتماعي، ضحية التهميش والإقصاء الاجتماعي، وتحسين مكانة الطبقة الوسطى وحقوقها.

إطلاق يد الجهات وباقي الجماعات الترابية لمباشرة اختصاصات ذاتية ومشتركة ومنقولة، قصد تقوية هذه الوسائل لهذه المؤسسات، وتمكينها من تفعيل برامج التنمية المحلية والجهوية، لأن إصلاح الشأن الجهوي والمحلي لن ينجح إلا إذا تنازل الفاعلون الحكوميون المركزيون عن سياسة تدبير أمور المواطنين في البوادي والجبال وهوامش المدن من مكاتهم المركزية من بعد.

التعجيل بتفعيل برنامج تنمية المناطق القروية والجبلية للحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

من جهة أخرى، ندعو جميع مكونات الأمة إلى استحضار الترابط الوثيق بين المواطنة والوطنية، والحرص على سلامة الوطن واستقراره والتمسك بالنموذج الديمقراطي المتميز الذي يراه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

التعقيب الموالي لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم على جوابكم، السيد الوزير.

بلادنا محسودة على نموذجها الاقتصادي والاجتماعي، محسودة على استقرارها وعلى أمنها، محسودة على الأوراش التي ما فتئ جلاله الملك محمد السادس حفظه الله يدشنها، خصوصا في منطقة الشمال، ناهيك على الانفتاح على إفريقيا وجعل المغرب قنطرة عبور نحو تعزيز محور جنوب-جنوب.

نداء للجماهير الشعبية التي تحتج في الحسيمة المتشبثة بوطنيتها وبثوابتها، نقول لهم إن الرسالة وصلت، وعلمهم أن يعوا بأن أعداء

في تقديرنا مطالب اقتصادية، مطالب اجتماعية لا نملك في الفريق الاشتراكي إلا أن نكون معها، لا نملك، السيد الوزير، إلا تأييدها لأنها مطالب مشروعة ومطالب عادلة.

لكن في المقابل نرى أن التعاطي كما جاء في جوابكم، السيد الوزير المحترم، أن التعاطي مع هذا الحراك السلمي لا بد أن يستمر فيه احترام مبادئ حقوق الإنسان، الذي قطعت فيه بلادنا أشواطاً كبيرة.

لا بد فيه من احترام شروط المحاكمة العادلة وتقوية ضمانات حقوق الدفاع، تماشياً أو انسجاماً مع قرينة البراءة التي أضحت هي الأصل، والتي أضحت اليوم قاعدة دستورية.

في المقابل نشدد على أن القانون بما أنه أسى تعبير عن إرادة الأمة، ينبغي على الحكومة أن تكون حريصة كل الحرص على تطبيق المقتضيات القانونية ضد كل من تسول له نفسه أن يخرق القانون من أي موقع كان، لأن القوات ديار الأمن العمومي هي أيضاً جزء من المجتمع المغربي وأي مجتمع ديمقراطي في العالم كله لا يمكن له أن يعيش دون قوات أمنية أو قوات عمومية لأنها هي التي تحرس على أمن وسلامة واستقرار المواطنين والوطن.

نطالب، السيد الوزير، بالمناسبة كفريق اشتراكي، السيد الوزير، أتحدث إليكم نحن كفريق اشتراكي نطالب بنبد العنف ضد أي جهة قد يصدر عنها.

ونؤكد بالمناسبة على أن الحكومة عليها أن تنزع إلى ثقافة الحوار، إلى ثقافة الإنصات، أقول الإنصات ثم الإنصات إلى اقتراحات ساكنة إقليم الحسيمة من أجل إيجاد حلول عملية من أجل التسليح بمقاربة سياسية، أقول مقاربة سياسية اليوم المغرب في حاجة إلى حل سياسي بمقاربة سياسية تشاركية ينخرط فيها الجميع كل من موقعه من أجل المحافظة على الاستثناء المغربي.

أحنا، السيد الوزير، كفريق اشتراكي جزء من السلطة التشريعية، ليس من حقنا أن نتدخل في اختصاص السلطة القضائية، ولكن استناداً للفصل 58 من الدستور من حقنا أن نتوجه إلى جلالته الملك باسم هذا الفصل، باسم القانون، باسم رمضان، باسم جميع المسميات، أن يمارس حقه في العفو بالنسبة لمعتقلي إقليم الحسيمة. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس.

الكلمة الموالية لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد زروال:

شكراً السيد الرئيس.

واللي امشينا ليها واللي تواصلنا معها ومشات زيارة ميدانية، فهي تؤكد بأنها رهن الإشارة باش تكون حتى هي تعمل في هاذ التنمية.

كذلك لا بد من هاذ الجهود، كقولو بأن باش تكون النجاعة والفعالية فيها خاص تكون بواحد توفير بواحد المناخ ديار الأعمال ملائم، السيد الوزير.

كذلك لا بد ما نشمن اليوم الإشراك ديار المقابلة المحلية في الصفقات العمومية مؤخر، فهذا كنسجلو بإيجاب على الحكومة، بأن شاركت المقابلة المحلية في ظل الصفقات العمومية اللي كتعمل دابا.

كذلك من أهم المستنتجات اللي خلصناها هو يجب تركيز الجهود ديارنا على ثلاثة قطاعات، اللي يمكن باش نقدر نووفر الشغل.

القطاع الصناعي، وقطاع السياحة وقطاع الخدمات المرحلة، وجل هاذ القطاعات، وإلى ابغينا نوجدوهم على أرض الواقع خاصنا يكون عندنا واحد التكوين ملائم لهاذ الشغل هذا.

فكنظن بأن هاذو إشكاليات.

الإشكال الأخير وبعبارة، هو اليوم أحنا مقبلين على موسم الصيف، فالقطاع السياحي، السيد الوزير، كيعاني في إقليم الحسيمة، فكنظن بأن كلنا مطلوب منا كمستشارين أو كحكومة أو كمجتمع مدني، خاص التحسين ديار الصورة ديار مدينة الحسيمة على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

وننتقل إلى التعقيب الموالي للفريق الاشتراكي، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استمعت بإمعان إلى جوابكم، وبالمناسبة أؤكد من هذا المنبر باسم الفريق الاشتراكي على أن الحراك السلمي الذي يعرفه إقليم الحسيمة اليوم، يفرض على الجميع أن يجعله موضع أو موضوع تمحيص ودراسات من مختلف الزوايا بعيداً عن الركوب عليه.

الحراك السلمي، السيد الوزير، يضع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على محك تفعيل ضروري، هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية، يضع شعار الجبهة الموسعة الذي رفعته بلادنا أمام امتحان حقيقي، سيما وأن مطالب ساكنة إقليم الحسيمة هي

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نتابع بقلق كبير ما يقع في الحسيمة، ونسجل بامتعاض حجم الارتباك والارتجال في تدبير هذا الملف الحارق، ولسنا في حاجة للتذكير بحساسية المرحلة في ظل محيط إقليمي ملتهب، الجميع فيه يناصرنا العدا.

فالموقف يتطلب جرعات قوية من التهدئة وضبط النفس والابتعاد عن نهج خيار التصعيد وحملات الاعتقالات وأسلوب التهويل والتهوين والتشكيك والتحريض الذي لن يحبب الوطن لأبنائه، ولن يعمل إلا على تأجيج نار الحقد والكراهية وضرب اللحمة الوطنية الغالية.

هل من الحكمة، السيد الوزير، الإفراط في استعمال المقاربة الأمنية؟ هل كان من الحكمة برمجة موضوع الفتنة في خطبة الجمعة وفي ظروف مماثلة؟

إن مثل هاذ الممارسات لم تعد تجدي نفعا أمام تنامي الوعي الشعبي بالواقع المعاش، وماكبنة التدجين والتضليل لن تحجب شمس الحقيقة، لقد عاش المغرب محطات مفصلية للمصالحة مع الذات، انخرط فيها أجيال من المناضلين الشرفاء، تمخضت عنها توافقات من أجل طي صفحات الماضي الموحجة، وإقرار ديموقراطية حقيقية، والخروج من نفق التحكم والحكرة والتهميش والإقصاء، توافقات لم يبقى منها للأسف إلا الشعارات كعناوين تؤرخ لتلك المحطات.

وهكذا توالى الارتدادات والانتكاسات وخيبات الأمل، وتعمقت أزمة الثقة، وما تعيشه منطقة الريف وغيرها من المناطق هو نتاج لكل ذلك في غياب إرادة حقيقية في التعامل مع المغاربة كمواطنين كامل المواطنة، وكذا الإصرار على مواصلة التحكم وضرب استقلالية ومصداقية هيئات الوساطة الحزبية منها والنقابية وغيرها.

السيد الوزير،

ما يقع اليوم من أحداث هو ليس للمزايدة، ولا ينبغي له أن يكون كذلك، الموضوع خطير ويتطلب منا جميعا حسا وطنيا رقيقا ومنسوبا عاليا من الحكمة والتبصر، وأن نرجع منهج الحوار الصادق لإنهاء هذا الخلاف، ولن يكون ذلك الحوار مجديا إلا في إطار أجواء هادئة تهدأ فيها النفوس وتطمئن بإطلاق سراح فلذات أكبادها من المعتقلين.

تلکم أهم المقدمات الضرورية للإسهام في تنفيس الاحتقان الاجتماعي بالمنطقة، وفي نفس الآن بعث رسائل طمأنة إلى كافة أبناء الشعب بأن طريق الإصلاحات الحقيقية لازالت ممكنة فقط يجب أن تحسنون النيات وتوفروا لذلك الإرادة الصادقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الموالية لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا السيد الرئيس.

سيدي الوزير،

عندي مجموعة من الأسئلة: ما معنى الانفصال، السيد الوزير؟ ما معنى الخيانة، سيدي الوزير؟ ما الذي له مصلحة في أن يفرق الشعب المغربي إلى قسمين أو 3 أقسام؟ من له المصلحة فيما يجري الآن في المغرب من حركات احتجاجية؟ هل الانفصال، السيد الوزير، هو أن يخرج الشباب المغربي ليطالب بمطالب مشروعة، تقولون سياسية نعم سيدي، هي مطالب سياسية لأنها ضد السياسات المعتمدة من طرف الحكومات في مجموعة من الميادين، منها التشغيل، والتربية، والتعليم، ومنها كذلك من فك العزلة عن مجموعة من المناطق.

الحراك ليس فقط في إقليم الحسيمة، الحراك هو مغربي الآن لم يتعرض شباب الحسيمة فقط للعنف، تعرض له الشباب في الرباط، تعرض له الشباب في الدار البيضاء، تعرض له المواطنون والنقابيون في تاونات وخربكة.

سيدي الوزير،

ماذا يجري في المغرب؟

سيدي الوزير،

نحن ككونفدرالية ديمقراطية للشغل لعبنا دورا كبيرا من أجل أن يكون هناك إنصاف ومصالحة بين المغرب وكل المغاربة، وكان عنوانه لكي لا يتكرر هذا، لكي لا يتكرر القمع، لكي لا تتكرر المقاربة الأمنية، لكي تكون دولة الحق والقانون، لكي نضمن المحاكمة العادلة لكل من اقترف إجراما.

سيدي، هؤلاء الشباب هم شبابنا، تربوا في المدرسة المغربية، ما جبناهم من كولومبيا، هما اولاد المغرب كلهم، هناك شيء لا نستريح إليه، كإين شي حاجة ماشي هي هذيك، خصنا نعرفوها.

السيد الوزير،

الشباب، صرح كل محامي الشباب المعتقلين صرحوا المحامين ديالهم أنهم عنفوا، دابا الآن خصكم تجاوبنا واش هاذ الشباب فعلا عنف في الوقت اللي حنا ترفعوشعار دولة الحق والقانون؟

سيدي الوزير،

ماذا جرى باش تولي مسيرات في أوروبا ضد المغرب، اللي دارواحد المجموعة ديال الأشياء اللي في الحقيقة كان يشهد بها العالم ومكانة

اللي كنا نتعرفوها في المغرب أيام زمان أولا في مواضيع أخرى، راه هادي ما كيناش وعمرها ما تكون.

إذن ما نلعبوش على الكلمات، نعطيوا الحقيقة كما هي، ونديرو يد في يد باش نحلوا المشاكل، ما تنقولش ما كينينش مشاكل، كايينة مشاكل، وقع تأخر في بداية المشاريع، هادي مسألة مسلمة.

نتحاولو الآن أننا نستدركو التأخر اللي وقع، احنا خدامين فيه، ونقولها لكم دابا، راه قلتها قبيلة ونعاودها، بالرغم من التأخر اللي حصل في بداية الأشغال راه تنلتمو بأن نهاية الأشغال غيكون في الوقت المحدد، يعني في آخر 2019، لكن ما يمكنش نخدم 5، 6، 7، 10 مظاهرات في النهار، تطلب وأعطي الوقت للمسائل، تطلب هذه يعني بديهية ما ضاع حق وراءه طالب.

لكن حيث تيوقع يعني مطالب دابا، وأنا ما ندخل حتى تصاوب لي، ونعطيك، اللي حضرت عليه الظهير ديال العسكرة اللي الحاجة اللي ما يمكنش نهائيا وخا تبغي الحكومة أنها ما عندها كيدير زعما.. المشترك اعطيوها لنا راه ما كيناش، لأن ما كينش أساسا، ما كينش، مطالب تعجيزية وتدار هي الأولى باش تنشدو الباب نهائيا.

مع الرغم على هذا الحوار عمرو ما وقف، عمرو ما يمكن يوقف، لكن الحوار عندو شروط ديالو، احنا في دولة اللي عندها المؤسسات ديالها، هاذ المؤسسات ديالها واحنا دولة المؤسسات، ما يمكنش أن أي واحد نمشيو نتحاورو مع أي واحد في أي ساعة في أي موضع، المؤسسات تطلب الدور ديالها ويمكن لنا نتحاورو في جميع المسائل في إطار مؤسساتي، ما يمكنش أن لي طلب أن نتحاورو معه في أي إشكال... إلى آخره.

يكن لنا نستمتعوا لبعضنا في واحد الإطار من الأطر، لكن ما غنمشيوش نتفاوضوا بحال اللي تندير مفاوضات حول يعني بصفة من الصفات، احنا في دولة المؤسسات، والمؤسسات تلعب الدور ديالها.

وأهم مؤسسة كنعولها وكنعوادها هي مؤسسة المنتخب، المنتخب هو يعني في التشكيلة ديال بلادنا هو حجر الزاوية، عندو دور محوري في جميع السياسات الإستراتيجية ديال بلادنا.

عندنا مكتسبات خصنا نحافظو عليها، وخصنا نخدمو مع بعضنا اليد في اليد، الآن اللي كنهضو المشاريع ديال الحسيمة راه غادية في الطريق ديالها، لكن محتاجين أننا نتعاملو مع بعضنا اليد في اليد ونمشيوا عند الإخوان ديالنا ونذكروا معهم، لأن محتاجين حلول اللي ماشي هي حلول ديال نجاوبك مطلب ونجاوبك على المطلب، في حلول أكبر من هذا.

البارح وقع واحد الاجتماع بين السيد رئيس الحكومة والجهة ديال طنجة-تطوان-الحسيمة، الهدف ديالو كان هو هذا، خصنا نخدمو يد في يد، باش نكونو صرحاء حتى يد وحدة ما كتصفقش، حتى واحد ما عندو الحل السحري، وإذا ما خدمناش مع بعضنا راه ما كين حتى

الملتقيات الدولية في الأمم المتحدة، ولا في إفريقيا ولا (Cop22) إلا لتقول أن المغرب بدأ يخطو خطوة دولة الحق والقانون.

سيدي الوزير،

أنا أقول، وفريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يقول: ما الذي يجري حقيقة في المغرب؟ لماذا تنعتون الشباب بأنه لا يحب بلده ولا يحب ملكه؟ لاشي حاجة كايينة.

ونطلب من هذا المنبر، نحن ككونفدرالية ديمقراطية للشغل، إطلاق سراح المعتقلين، هاذو اولاد معروفين ديورهم وعارفين فين... ..

الحوار والإنصات، والإنصاف والإنصاف لأبناء الشعب المغربي هو مسؤوليتنا جميعا ومسؤوليتكم بالخصوص كحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيبات.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

غير ابغيت نوضح واحد المجموعة ديال النقاط.

أولا فيما يخص المقاربة الأمنية، إذا كنا لمدة 7 أشهر والناس تحتج حتى واحد ما تكلم معهم، جميع أنواع الاحتجاجات تم الممارسة ديالها "الطنطنة" وهذه جميع الأنواع، ولا تدخل واحد، وإذا كانت هذه المقاربة الأمنية مرحبا.

الإنصات، زيارات ميدانية لعدة وزراء، الإنصات للجميع من أجل التحاور حول هاذ الدفتر المطلي اللي 90% أو أكثر من 90% موجود في المشاريع اللي هي اليوم كتدار على أرض الواقع، واللي خصنا نخليوها الوقت باش تدار، راه حتى واحد ما عندو عصا سحرية، خصنا الوقت، خصنا إمكانيات.

الإمكانيات الحمد لله وجدناها، خصنا الوقت، راه ما كينش شي واحد عندو عصا سحرية اللي غيخرج مشاريع ويقول لك كن فيكون، خصنا الوقت ديالها، والمقاربة الأمنية اللي تنهضوا عليها راه مكيناش، مكيناش المقاربة الأمنية، كين مقاربة اللي هي تشاركية، مقاربة اليد في اليد، مقاربة ديال عمل الجميع من أجل غد أفضل.

بطبيعة الحال من الواجب على الدولة، من الواجب على القوات العمومية أنها تسهر على حماية الأمن للمواطنين والمواطنات، وإذا كان شي تدخل اللي ما شي هو هذالك يتفتح تحقيق، واللي ارتكب الجرم يستحق العقوبة لأي طرف كان، هذه مسألة مفروغ منها ما شي غير تحصيل حاصل، ولكن باش نجيو نقولو اليوم بأن كين مقاربة أمنية وترجعو في المخيلة ديالنا بأن المقاربة الأمنية بواحد الطريقة من الطرق

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الوزير،

احنا ما ابغيناش ندخلو في الجدال من المسؤول عن التأخير؟ لأن في البداية قلت على أنه احنا جينا لنسائل أنفسنا، ونشكرو الشباب ديال الحسيمة على أنه جعلوا الجميع اليوم يقفون للتأمل في أوضاع بلدنا، ماشي في الحسيمة، في ربوع المملكة كلها، باش نتجاوزو كل اللحظات وكل الظروف اللي ممكن تجعل لا قدر الله نعيشو عدم الاستقرار في بلادنا وما يبغها حتى واحد.

لذلك، احنا في حزب الأصالة والمعاصرة، فريق الأصالة والمعاصرة، نمد يدنا للجميع، ما غنزايدو على حتى شي واحد، لأنه مقتنعين أشد الاقتناع على أنه اليوم وبفضل شباب الحسيمة، اليوم الشعب المغربي كله خصوصيتعباً تعبئة حقيقية وجماعية لإنجاز الأوراش ديال التنمية والمزيد من البناء ديال الديمقراطية في بلادنا، ولكن كيف السيد الوزير؟ أشنو هو المدخل؟

نهضرو على الحسيمة اليوم، المدخل، السيد الوزير، باش تساليو منارة المتوسط:

أولا، إطلاق سراح جميع المعتقلين، هاذي رقم واحد.

ثانيا، السيد الوزير، المنهجية ديال الحوار ديالكم خاطئة، وخصكم تعترفوا، احنا ما ابغيناش، ما ابغيتش يعني ننتقدك قبيلة أشنو قلت، لأنه تمهضر كما لو أنه الحكومة مزهة في تدبيرها لهاذ الملف، في حين أنه كايين هناك ارتباك، ارتكبت أخطاء بما فيها الأسلوب ديال الحوار والدليل على أنكم كتمشيو وكتمستم وتتأجج الاحتجاجات، إيوا، يا ودي راكم خاطئين، إذن بدلوا الأسلوب، أسلوب خاطئ، احنا غادي نتعاونو، نمد يدنا، احنا جزء من هاذ الشيء الكل، خاصنا نبدلو طريقة الحوار، هذا الأمر الثاني.

الأمر الثالث هو الارتقاء بالنقاش العمومي، هاذ الشيء اللي كنشوفو على أنه التلفزيون العمومي (out) كما لو أنه.. فاش تنتفج أنا في (RTM) بحال كنتفج في تلفزيون ماشي في المغرب، كيبيغيتو نعبؤو الشعب؟ كيبيغيتو نقنعو الشباب؟ خاصنا نوفر شروط الثقة، والثقة تبتدئ من الإعلام ديال الشعب، خاصها تناقش هاذ القضايا اللي تناقشو اليوم، نجيبو الناس يناقشوا، خبراء، أكاديميين، مواطنين عاديين، سياسيين، فنانة، مثقفين، الكل ينبغي أن يتعبأ اليوم من أجل تجاوز هاذ الأزمة، والشعب المغربي قادر لتجاوز كل اللحظات الصعبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، ابغيتو تجاوزوا السيد الوزير؟

إذن، ننتقل إلى السؤال الأخير دائما في قطاع وزارة الداخلية، ويتعلق بتجاوزات أمنية وقعت أثناء فض تظاهرة بساحة محمد السادس

شي حل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ودائما نبقي في إطار الأسئلة الموجهة للسيد وزير الداخلية.

نقطة نظام في التسيير، السيدة المستشارة، تفضلي.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

غير لعدم سوء الفهم، فقلت كولومبيا لأنها بعيدة جدا، منطقة نائية فقط.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نبقي دائما مع قطاع وزارة الداخلية، والسؤال الموجه من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، مأل مشروع الحسيمة منارة المتوسط، هذا سؤال تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

كان بودي أن أقتنع بأنه في 2019، إسالي منارة المتوسط، ولكن صعيب علي نقتنع في ظل هاذ الأجواء اللي كايينة، كيبغادي ديروا؟ عام ونصف ما درتو حتى حاجة، دابا في هاذ عامين ونصف اللي ابقات وفي ظل هاذ الأجواء غتكملوا منارة المتوسط، أنا ما مقتنعش.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

وإذا ابقات الحالة كيف هي بطبيعة الحال راه صعيب جدا أننا نعملو في هاذ الظروف، لكن رغم هاذ الشيء راه كنديرو ليل ونهار.

الالتزام ديالنا بأننا غنكملو في 2019، كنعاولو نؤكد عليها، وقع لنا يعني وإلى ابغيت تقول تقريبا سنة ديال التأخر، لكن هاذ السنة الآن كنعاولو ماشي نحاولو فقط لكننا يوم على يوم كنعقلصو من هاذ التأخر اللي وقع، وكنتعهد أمامكم أن في 2019 جميع البرامج اللي موجودة في منارة المتوسط غتكون في أرض الواقع، وبيناتنا الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

على السؤال فيما يخص شهريناير، نتأسف ما نقدرش نجابك على هاذ النقطة بالضبط فيما يخص شهريناير، أشنووقع في ساحة محمد السادس، باش ما نقولش شي حاجة اللي ماشي هي هذيك، ما نقدرش نجابك بدقة علمها.

لكن بصفة عامة قلت السؤال ديال التجاوزات اللي باقية غادية لحد الآن.

مرة أخرى تنقولها وعاود قلتمها في الأول ديالها، القوات العمومية تتقوم بواحد العمل يعني ما يمكنش نوصفو، تحت الضغط، وراكم شفتويعينكم يعني ماشي تسجيلات أسميتو، بعض الساعات الحجار، بعض الساعات أسميتو.. راه ماشي يعني ماشي فيديوهات ديال هذاك، فيديوهات حقيقيين.

القوات العمومية تخدموا تحت الضغط في ظروف صعبة، ومع ذلك والحمد لله تنقولها وتنعاودها والحمد لله لم يسجل بتاتا شي حاجة اللي تتخدش العمل دهذا القوات العمومية، تنقولها وتنعاودها. هناك قبل ما تقولوها لي أنتما، نقولها لكم أنا، كاي واحد المجموعة دالفيديوهات اللي تيدوروا على مدينة إمزورن، واحد 3 ولا 4 ديال الديور اللي تم التهريس ديالهم.

الآن واحد التحقيق جاري باش نعرفو أشنووقع بالضبط، واللي مسؤول علمها، اللي ثبت عليه المسؤولية غيتحمل مسؤوليتو، الحاجة الوحيدة هي هاذي واللي فيها تحقيق الآن، من غير هاذي ما ثبتت ولا مرة واحدة، ما زال هاذ الشي غادي، ما ثبتت ولا مرة واحدة أن القوات العمومية التجأت لشي أسلوب من أساليب القمع واللي كنهضرو عليها، مع العلم بأنه بعض الأحيان كي عملوا في ظروف قاسية جدا، والإخوان كاملين أشاروا لها، هاذ القوات العمومية راه ما جاوش من المريخ، راخ خوتنا، وراه مغاربة.

الله يجازيكم بخير، الهدف ديالنا اليوم الأساسي، نبدأو نفتشو على المسؤولية، صافي واحد يقدر يديرها، لكن الهدف ديالنا الأساسي اليوم هو كيفاش نمشيو للقدام؟ كيفاش نلقاوا الحلول الناجعة من طرف الحكومة، من طرف الأغلبية، من طرف المعارضة، ما كهمش، كهمنا اليوم كيفاش نلقاوا الحلول باش نمشيو ببلادنا للقدام، هذا هو الأهم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد المستشار، الكلمة لكم.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الوزير.

وفعلا يعني كنتقاسمو معكم بأن الاعتراف بالأخطاء وتحمل

بالحسمة، للمستشارين المحترمين لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير...

السيد رئيس الجلسة:

نعم، عندكم شي تدخل السيد الوزير المكلف بالعلاقات...

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، السيد الرئيس، هاذ السؤال كنا طلبنا باش يكون ضمن الأسئلة المحورية، ضمن السؤال المحوري والسيد الأمين ديال الجلسة في البداية هاذ الشي اللي قال، باش يتدرج في إطار سؤال محوري.

السيد رئيس الجلسة:

الترتيب كان كالتالي، السيد الوزير، في آخر لحظة جاتنا بأنه هاذ السؤال كان موجه لوزير العدل، على كل حال الترتيب كان ذلك، بقي سؤال نكملوه.

الحكومة كينة، السيد الوزير، ما يمكنش.. السيد المستشار، تفضلوا.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ السؤال في الحقيقة احنا طرحناه على الحكومة في شهريناير حول تجاوزات أمنية وقعت أثناء فض إحدى التظاهرات الاحتجاجية بساحة محمد السادس بالحسمة، واعتبارا لأن التجاوزات الأمنية لازالت تسجل إلى الآن، فأشنو هو يعني التعامل ديال الحكومة مع هاته التجاوزات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

نتأسف، السيد الرئيس، أن هاذ السؤال بالنسبة لي كان ما داخلش في هاذ أسميتو، يعني ما عنديش المعطيات بدقة باش نجاب

المسؤولية هو جزء من الحل.

ما وقع في إمزورن، السيد الوزير، هو أمر مرفوض وغير مستساغ، فأن يتم تكسير بهاذ الشكل للأبواب ديال المواطنين، هاذ الشي ماشي معقول، السيد الوزير، طبعاً نثمن هاذ المبادرة ديال فتح تحقيق وتنمناو أنها تصل لنتائج فعلية.

وفي نفس الوقت أوبالموازاة مع هذا، نؤكد، السيد الوزير، بأنه ليس فقط في إمزورن، راه التجاوزات التي تقع في أكثر من مدينة وليس فقط في الحسيمة، في فاس ما وقع في السبت الماضي، مكناس، في خريبكة، في تازة، في تاوانات، في طنجة، في الرباط، في تطوان.

إذن خاص الدولة تتحمل المسؤولية ديالها في التجاوزات التي تقع، لا يمكن، السيد الوزير، أن نقبل في مغرب 2017 بعد مسيرة من الإنجازات على المستوى الحقوقي أن تقع ردة حقوقية.

نستشعر فعلاً أن هناك ردة، الحسيمة التي أعرفها جيداً كايين حظر ديال التجوال غير معلن، السيد الوزير، وأنا شخصياً عاينت هاذ الوضع، كايين كأننا في معابر، هاذ الشي ماشي مقبول، السيد الوزير، المواطنين اللي ابغا يدوز لدارو فسيدي عابد بشكل يومي في وسط الحسيمة، هاذ الشي غير مقبول، احنا نثمن هاذ التوجه لفتح حوار ولخلق الأجواء ديال الحوار، لكن من الصعب أن نتحدث عن هاته الأجواء في ظل وجود معتقلين.

فبالتالي، من المهم جداً أن تكون هناك مقارنة بعيداً عن المقاربة الأمنية. بعيداً عن المقاربة القضائية، هاذ الأوضاع تحتاج إلى مقاربة سياسية للتعامل بشكل إيجابي مع الواقع الحالي.

كذلك من الخطأ أن تتعامل الدولة مع هؤلاء الشباب كخصوم، هؤلاء أبناء الوطن، احنا كنحسو الآن كأن جزء من هاذ الشباب الدولة كتعامل معهم كخصم، وهذا خطأ، هذا جزء من أبناء الوطن، هاته ثروة وطنية يجب أن نرعى هؤلاء الشباب، أن نفتح معهم قنوات التواصل من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

السيد الوزير إذا كان هناك تعقيب.

السيد وزير الداخلية:

بعجالة، ما كايين لا حظر تجول، لا حتى حاجة، اللي كايين هو أنه باش ما يوقعوش الانزلاقات الأمنية، القوات العمومية كتقوم بالخدمة ديالها بأنها تتغلق بعض الممرات ملي تبيكون خطر على الأمن العام، كايين إخوان كياججوا الوضع، بطبيعة الحال أن القوات العمومية تمنع

عليهم، والأخ تيعرف هاذ الشي مزيان وبلا ما ندخلو في التفاصيل.

من جهة أخرى، المقاربة الأمنية في المدن كاملة راه ما كاييناش مقارنة أمنية، نشوفو غير الصور آش تيووقع عندنا وآش تيووقع في الدول الأخرى، نشوفو الصور، يعني ما أحسن، ما أقل، ما أكثر، اللي كايين هو أنه الاحتجاج حق مكفول في إطار القانون، وكلشي خاصويكون الخدمة ديالو في إطار القانون.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير على مساهمتكم القيمة معنا.

وننتقل إلى السؤال الموالي، وهو موجه للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، وهو في موضوع المضاربة وضعف مراقبة أسعار المواد الغذائية، وهو سؤال موجه من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لاحظنا مؤخراً بدخول شهر رمضان الكريم كايين زيادات، كايين تجاوزات، كايين أخطاء لاحظناها من خلال الغلاء ديال مجموعة دال مواد في مجموعة الأسواق الأسبوعية والأسواق المركزية.

ابغينا الجواب ديالكم، السيد الوزير، حول هاذ الزيادات الصاروخية واللي تتزامن مع هاذ الشهر الكريم، اللي من المفروض أنها تكون يعني مراقبة من طرف الوزارة ديالكم.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد لحسن الداودي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة

المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد المستشار.

فعلاً هذا لاحظته المغاربة كلهم، ولاحظناه مع المغاربة بلي كايين زيادات، كايين الاحتكار، كايين مواد فاسدة، تنظن 5 أيام الأولى د رمضان أكثر من 9000 نقطة ديال المراقبة، أكثر من 600 مخالفة دارت، أكثر

عليها دائما وهي الفوارق، كنت أعتقد كإين غير في ذاك الاستثمارات اللي جانا بها السيد وزير المالية وكنا سولناه، وقال لك أودي كإين المواطن في الحسيمة وفي تازة وفي وزان وفي تنغير يعني الاستثمار ديالو 800، 900 درهم، والرباط، الدار البيضاء 23000 درهم، 24000، لقيتها حتى في المواد، المواد، الرباط دابا إذا لاحظت هذه المذكرة، السيد الوزير، ونتمناها تكون عندك ولا نسلموك نسخة منها، المواد في الرباط ماشي بنفس الثمن اللي كإينة في طنجة، واللي كإينة في الحسيمة، واللي كإينة في تازة، واللي كإينة في مجموعة ديالو المدن.

وماشي معقول أنا نشري مطيشة في الرباط ب 2 دراهم، وفي وزان وفي الحسيمة وفي تاونات تبيعها لي ب 4 الدراهم، وها هي كإينة هنا، بيع لي المواد الأساسية من اللوبيا، من العدس، من الحمص، ناخذها هنا في الرباط والدار البيضاء حيث الشروط مواتية بئمن، ولكن نمشي للدخلة ونمشي للعيون ونمشي لمناطق ديالو زاكورة ووزانات ناخذها بواحد الثمن، وحرام السيد الوزير.

إلى كنتو انتوما من المفروض فيكم أنكم تراقبوا وتضربوا بيد من حديد على كل من خالف ومن قام بتجاوزات، يعني انتما ترجعوا وتقولوا المحدودية، الإمكانيات ما كإيناش، هاذ الشئ حرام السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، راه احنا ماشي دولة شيوعية، إيوا الله يهديكم، راه قلنا كإين اختلالات في السوق، ولكن ما تفكرشاي بلي الثمن دالسردين في الدار البيضاء غادي يكون هو الثمن عندي في الجبل، راه حتى أنا ولد الشعب، راه جاي من الأطلس، عارف هذا الواقع، راه غير نهار.. راني طلعت حتى لأيت بوكماز، أنا عارف هاذ الواقع اعلاش تتكلم.

ولكن واش تتفكر في ذاك اللي غادي يدير (transport) من الدار البيضاء لأيت بوكماز ما غادي يدي والو، ولكن رغم هذا الفوارق كبيرة، أنا معك ولكن ما تسناش يكون الثمن كيف كيف ثاني ما نقولوش الثمن يكون في المغرب كلو، ما يمكنش، لأن اللي حدا البحر راه كإين اللي تيمشي للبحر تهز غير الصنارة وتيجبد الحوت فابور، وديه أنت للجبل واعطيه فابور.

تنقلو الأسعار محررة، الآن خاص المراقبة، أنا معك ديالو الاحتكار، ديالو الفساد، واش كإينة المنافسة.

ولكن المشكل مثلا نقول لك السردين، مثلا موجود في الدار البيضاء

من 34 طن دالمواد الفاسدة اللي حصلت في خمسة أيام الأولى وأتلفت، ما تنقولش هاذ الشئ كإين، هاذ الشئ ما كإيش والفساد أكثر بكثير من هذا.

الآن اللي تنقولو هو في البلدان اللي فيها هاذ الأسعار هكذا، كإين جمعيات ديالو حماية المستهلك، كإين المواطن، ما شي غير الحكومة بوحديتها اللي غادي تراقب، قل لي غير في الدار البيضاء اشحال خاصك من مراقب باش تدور في الأزقة؟

إذن فعلا كإين واحد الوعي، ولكن راه اللي حصل تيودي، راه تتشوفوا راه الجرائد اليوم كلها خرجت هاذ الأعداد، إذن خاصنا نطورو ولكن ما تسناوش أن الموظفين اللي كإينين قادين بوحدهم، يبقى الفساد، الفساد بعدا تنقول لشي أصدقاء ديالو الفساد حتى يموت الشيطان عاد ما يبقاش الفساد.

راه في الدول الديمقراطية راه فيها الفساد، غير احنا اشوية أكثر، هما اشوية قليل، كيفاش نطورو الآليات ديانا باش نقلو من هاذ الفساد؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير،

في الحقيقة احنا تنسمعوا لكم الآن، السيد الوزير، تتكلموا وتتعارفوا على أن فعلا كإين تجاوزات، ومن خلال المراقبة ديالكم تم ضبط مجموعة ديالو المواد فاسدة وكذلك مجموعة ديالو المخالفين.

السيد الوزير،

احنا دابا هاذ المواطنين، هاذ المغاربة إذا ما احماهموش الحكومة واحميتهم انتم، السيد الوزير، لأنه راه كإين تفاوتات في المجتمع، كإين ناس اللي هما ضعاف ما عندهومش الدخل، ما عندهومش باش يقاوموا، ما عندهومش باش يشربوا المواد الأساسية.

المشاكل في رمضان كثيرة، السيد الوزير، احنا تشوفو يعني المناطق النائية، وتشوفو المدن ديانا وتشوفو المستضعفين وتشوفو يعني الغياب أو محدودية المراقبة ديالو الوزارة ديالكم وديالو الحكومة.

واحنا تنطلع دابا على واحد المذكرة ديالو المندوبية السامية للتخطيط وتشوف فيها المواد، المواد يعني مسطرة مشكورين المندوبية السامية للتخطيط، لأنه ضابطين مادة بمادة، وجميع المواد اللي تزدادو وفيين، والغريب اللي فاجأني وأثار الانتباه ديالو والمفارقة العجيبة اللي تنتكلمو

من الناحية ديال التمويل، مجموع التمويلات التي تصدر سواء عبر القطاعات الحكومية، عبر الحسابات الخصوصية، عبر بعض مبادرات المؤسسات العمومية حوالي 6 دالمليار ديال الدرهم سنويا، القطاعات الحكومية لوحدها مليار و400، المؤسسات العمومية لوحدها حوالي مليار درهم، الدراسة اللي دارتها المندوبية السامية للتخطيط قالت بأن عندنا مجتمع مدني 20% منو الميزانية ديالوما تتجاوزش 5000 درهم، 50% لا يتوفر على مقر، المشروع اللي احنا منخرطين فيه حاليا فيه تقريبا العمل على 3 ديال الواجهات الكبرى:

الواجهة الأولى هي الواجهة القانونية، وفي البرنامج الحكومي جا إصلاح متكامل تشاركي، المنظومة القانونية دعامة للمجتمع المدني، لقانون الجمعيات، للمؤسسات، إلتماس الإحسان العمومي والعمل الطوعي، التشاور العمومي، هذا المستوى الأول الجانب القانوني.

المستوى الثاني هو الجانب ديال التمويل، إطلاق بوابة وطنية ديال الشراكات، واحنا معتزين، الحوار الوطني للإعلام والمجتمع المدني، دينامية الرباط، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لجنة المراقبة ديال المالية العامة في مجلس النواب خلصوا إلى توصيات متعددة إيجابية اللي احنا غادي نخرطو فيها فيما يتعلق بالتمويل باش تكون الشفافية وتكافؤ الفرص والفعالية، باش فاش المال العام تبتعد مثل برنامج ديال محو الأمية كيكون الأثر ديالو، في المجال الصحي تيكون الأثر ديالو، إلى امشيتي لوزارة الصحة واحد العدد ديال الخدمات الآن تتم عن طريق التعاون مع الجمعيات، وهذا تطور مهم.

والمستوى الثالث اللي غادي نشغلو فيه هو الجانب ديال التكوين ودعم القدرات وتعزيزها والتنمية ديالها وتثمين العمل ديالهم ومواكبة التحولات الرقمية اللي كتمكن دابا الجمعيات أنها تنطلق في العمل ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هاذ الجمعيات اليوم أصبحت تتشكل، بعض الجمعيات تتشكل واحد الخطر في المجتمع بحيث إذا انحرف الرأس أو المكتب ديال الجمعية انحرفت معه واحد المجموعة حتى الأحياء، أشنو هو الدور ديال هاذ الجمعيات اليوم إذا ما ساهموش معنا في إيقاف التزيف اللي

ب 12، 15 درهم، غادي تمشي لبني ملال ممكن تلقاه ب 30 درهم، لأن ذاك اللي دا السردين، دا 100 كيلو مثلا ومطلوبة 1000 كيلو. السنة الماضية البصلة فين وصلت؟ أكثر من البنان، لا، كانت قليلة.

راه المشكل المواد اللي كثيرة ابحال الحمص والعدس اكثر في المغرب، الآن في رمضان غادي نستهلكو فقط 4% ديال الاحتياط المغرب من العدس، وفيه هو؟ كل واحد خازنو محتكرينو تيمشي عند الفلاح تيشري مباشرة، تبيخونوا ما تيدخلوش للسوق، ها هو موجود.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا على مساهمتكم السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع العلاقات مع البرلمان، وموضوعه تقوية عمل المجتمع المدني وتعزيز حكامته، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

الأخوات والإخوة،

تقوية العمل مع المجتمع المدني عن أي مجتمع مدني نتكلم؟ هل الجمعية تصنف كذلك؟ وما دور هذه الجمعيات في واقع المجتمع المدني؟

هذا السؤال الذي أصبح الفريق الاستقلالي يسائلكم فيه، ما دور هذه الجمعيات؟ وما مدى ارتباط.. وما هو الدور البعيد والأفق المجتمعي والحكامة التي نتوخاها من هذه الجمعيات؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، أشكر السيد المستشار على طرح هذا السؤال.

المجتمع المدني بالأساس نسيج جمعي في بلدنا، حاليا وصل لأزيد من 130 ألف جمعية، هناك 93% منهم تخدموا في المجال المحلي وعدد منهم تيقدموا خدمات وازنة.

كاين دابا الآن في الحسيمة؟

هاذ الجمعيات تتنشط في الانتخابات وكاين المحاباة والمداراة وكاين هذا وهذا، هذا أعطاه زادوا المنحة، كبرت المنحة، سرت المنحة، واحنا راه احنا الآن ربينا واحد الشيء لأن هو غير مقبول داخل الوسط المجتمعي نتاعنا.

أنا كتحني بكل تقدير أمام الجمعيات الجادة اللي كتساهم في التأطير والتوعية الدينية المجتمعية كيف ما كان نوعها، رياضية، ثقافية، هاذو كلهم ما أحوجا إلى أن تكون العدد ديالهم كبير وكثير جدا، ولكن راه واحد المجموعة اغتنموا هاذ الفرصة، ملي نشوف أنا 6 دالمليار أعباد الله، فاش؟

دائما تنقصي الجمعيات المهمة، ولكن أشنو الدور هذا؟ خلقنا واحد العبث، واللي غادي نبقاو ندورو فيه وغادي يولي التبعات ديالو ضد المغاربة، ضد تماسك النسيج الاجتماعي والمجتمعي.

رجاء، السيد الوزير، نشوفو واحد الرؤية وحدة أخرى ونقننو هذالك الحرية ديال التصرف والحرية ديال هاذ الجمعيات، اللي رشق لوموا لقاش حتى عقلو صحيح ويدير جمعية، العقل ديالو ما عندوش صحيح اللي غادي يأتري جمعية، وحتى أنا جمعية وكذا وهذا، ولاو كينصبوا باسم الجمعية، كيجمعوا الفلوس باسم الجمعية، كيديروا المناكر باسم الجمعيات، احنا ما كنواخدوكمش، لا، احنا كنساءلو راسنا خاصنا نتعاونو على بلادنا، إن ما يقع في هاذ المغرب راه ماشي سليم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الموالي موجه لقطاع النقل وموضوعه.. عندك تعقيب؟ تفضل ما ابقاش لك الوقت كثير، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، المجتمع المدني مستقل، خصنا نأمنو بالاستقلالية ديالو، هو شريك وكاين القضاء، والآن كاين الدور ديال المجلس الأعلى للحسابات في التأطير والعمل ديالو، إلى اخدينا غير الجماعات الترابية تشتغل مع حوالي 13 ألف جمعية تقريبا، واحد 700 مليون درهم، هذا غير في المجال ديال الجماعات المحلية.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في ظرف 10 سنوات، حوالي 15000 جمعية 7 دالمليار ديال الدرهم ولكن في 10 سنوات، أما 6 المليار ديال الدرهم اللي تحدثت عليها هاذيك راه في سنة واحدة من مختلف كافة المتدخلين.

بمعنى واحد المجال اللي الآن كاينة توصيات من فعاليات وهيئات

متعددة غادي نتعاونو باش نطورو المنظومة القانونية، نطورو المنظومة ديال الشفافية، نطورو المنظومة ديال الفعالية على الأرض باش نحققو الأهداف في التنمية ديال بلادنا. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤال الموالي الموجه لقطاع النقل، وموضوعه وضعية السائقين المهنيين، وهو موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات،

بالرغم من أهمية قطاع النقل في النسيج الاقتصادي الوطني لازال السائقون المهنيون يعيشون وضعية اجتماعية هشة وظروف صعبة، حيث لا يتوفرون على أي حماية اجتماعية وصحية، بسبب تقاعس الحكومة عن الوعد الذي أعطي لهذه الفئة.

ولهذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول أسباب إقصاء السائقين المهنيين من الاستفادة من الحماية الاجتماعية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف، كاتب الدولة لدى وزير التحيز والنقل واللوجيستيك والماء المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما تعلم، المدونة ديال السير 52.05 المواد ديالها أساسا المادة 40 و41 تتكلم على واحد البطاقة اسميتها البطاقة المهنية، وهاذ البطاقة المهنية ربطتها بالإضافة إلى تحقيق السلامة الطرقية بعيد من الخدمات الاجتماعية، منذ الاتفاق الذي تم توقيعه بين 6 ديال الوزارات سنة 2011، العمل ديال الحكومة منذ 2011 ثم الحكومة السابقة، كان على أساس أنه يوجد الإطار العام ديال الاشتغال باش يوفرنا كل ما هو خدمات الاجتماعية للسائقين المهنيين.

اليوم، كان عندنا إشكال حقيقي في إطار ضبط هؤلاء السائقين وربطهم ب (CNSS) بالأساس.

اليوم واقف التفعيل ديال الخدمات الاجتماعية بما هي تقاعد وبما هي خدمات صحية أساسية (L'AMO) مرتبطين بالنصين اللي هما الآن متداولان في المجلسين، مجلس المستشارين النص 98.15 والنص 99.15 اللي هو مرتبط ب (L'AMO) هاذو غير يتم التصويت عليهم النهائي احنا جاهزين كوزارة.

درنا دراسة مع المهنيين ومع وزارة التشغيل اللي دامت 3 ديال السنوات، 2012، 2013، 2014، ومنذ 2014 عندنا حتى (les contrats) واجدين، على أساس أنه السائقين المهنيين بمختلف، 320 ألف سائق اللي ممكن ينخرط، كنتسناو غير النص، النصين خرجوا من هنا باش يولي عندنا الأرضية القانونية باش ينخرطوا هاذو المستقلين غير الأجراء في المنظومة الاجتماعية اللي هي عندنا في الدولة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الوزير.

واحنا كنعرفو العمل ديالكم والمجهودات ديالكم اللي كتقوموا بها، غير اللي كنتلاقو مع الناس السائقين واللي همايا المهنيين اللي كيقول لك دابا احنا دابا 134 ألف (agrément) اللي كاينة في المغرب، كاينة تقريبا مضروبة في جوج، لأن كاين جوج سائقين على السيارة، كاينة 264 ألف اللي كاينة دابا، هذا ناهيك على اولادهم وعلى الزوجات ديالهم اللي حتى هما ما عندهم لا تغطية صحية، لا ضمان اجتماعي، والمشاكل يعني كثيرة، ناهيك على المشاكل اللي كيتلقاوها ديال الاعتداءات في الليل اللي كيكونوا المشكل ديالهم، لأن كتكون مشاكل راكم انتما عارفين هذا.

إذن احنا اللي كيطالبوا به هو هاذو المركز ديال التكوين اللي ولاودابا داروا (privé) اللي ولاو كيخلصوا فيه ما بين 900 درهم حتى ل 8 ألف درهم، وهما دابا كيطالبوا بالمراكز في الأقاليم باش تكون قريبة لهم وتكون فابور كيف ما كانت قبل.

وكاين مشكل كانت الحكومة قبل كانت أعطتهم واحد الوعد باش يديرو لهم واحد الثمن ديال الغازوال خاص بهم همايا، ولكن لحد الساعة هاذو الشي ما كاين منو حتى وحدة، هذا طلب ديال الناس المهنيين اللي كيقولوا هاذو...

وكاين بالنسبة للشباك اللي كان هاذو تقريبا من 2009، كان شبك اللي كيكون فيه يعني الأوراق والوثائق ديال المهني، اليوم في أبريل سدوا

هاذو الشباك، اعلاش؟ وأشنو المشاكل ديالو؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، فيما تبقى من وقت.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك

والماء المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار مشكور، راك ذكرت بمختلف الإشكالات اللي ماشي كلها اجتماعية، اللي مرتبطة بالقطاع ديال السائقين المهنيين.

اللي نأكد لك أنه بمجرد ما يصدر القوانين اللي هي مرتبطة ب (L'AMO) التغطية الصحية الإجبارية وأيضا بالمعاشات، احنا مستعدين وجاهزين باش 320 ألف سائق مهني، بمعنى 1.2، واحد مليون و200 ألف مغربي اللي هما يدخلوا فهاذو التغطية الاجتماعية، فإذن هاذو نقدرولو مرتبطة بالتصويت.

المسألة الأخرى اللي مرتبطة بالشبابيك الاجتماعية، هاذي فئة اللي يمكن ما تابعاش لنا احنا، هاذي فئة اللي كانت (sous-traité) لواحد الشركة خاصة اللي كانت العقد اللي عندها مع الوزارة، الحكومة السابقة كانوا ثلاث سنين، ملي جينا احنا عاود مددنا لهم 3 سنين، 6 سنين تسالات في مارس، أبريل 2017، نحن نبحت اليوم على إطار جديد باش يشتغلوا هاذو الشبابيك الاجتماعية.

المسألة الأخرى اللي هي مرتبطة بالغازوال، احنا في إطار إصلاح منظومة المقاصة، السيد المستشار، التوجه اللي امشات فيه الحكومة هو أنه ما غاديش نبقاو نديرو في تفييي، الفئوية ديال كل مهنة غادي نعطيها الغازوال (subventionné) دابا امشينا في الإصلاح ديال...

ما غاديش يكون، هو ديالنا القطاع ديال النقل، ولكن ما غيمكنش نديرو الغازوال ديال الصيد البحري، الغازوال ديال المهنيين ديال الكيران والكاميونات، الكازوال ديال شي فئة أخرى، امشينا للمقاصة اليوم في إطار الإصلاح ديالها.

فإذن فالمنظومة ستشمل حتى المهنيين، وبالتالي اليوم مع المهنيين، السيد الرئيس، الاشتغال اللي عندنا معهم هو على تحيين عقد البرنامج ونقل البضائع ولا الطاكسيات ولا المسافرين على أساس أننا نديرو أسود على أبيض، هذه الأمور اللي هي مرتبطة بالجانب الاجتماعي، وأجندة خلال 2017 ديال التحقيق ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم على مساهمتهم.

التقليدية مضمونها، ثم كذلك تصنيف المشتغلين في إطار هذا الحقل. وكنظن بأن غادي تكون آثار مهمة جدا، نظرا لارتباط قطاع الخدمات، لأن نتعرفوا أن الصناعة التقليدية كائن قطاع الإنتاجية وكاين الخدماتية، فبالنسبة للخدماتية كنتكلمو على مهن اللي عندها علاقة مباشرة بسلامة المواطنين وبصحة المواطنين، وبالتالي عدم ضبط هذا القطاع وعدم ضبطه في إطار قانون لاشك أنه كتكون عندو آثار سلبية اللي لا يمكن السكوت عنها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار المحترم، في إطار الرد على التعقيب.

المستشار السيد احمد بابا اعمر حداد:

شكرا السيدة الوزيرة.

في الحقيقة هذا اللي قلتي في القانون حقيقة، ولكن القانون هو في الآونة الأخيرة كان في الأمانة للحكومة، واللي هو كان حصل عليه تعديل من بعض الوزراء ديال الصناعة التقليدية، وكان هو المرجي باش يحمي الصناعة التقليدية من الناس اللي خسروها، من المتطفلين، من الناس اللي يشوفوا وقت اللي هو وقت اللي صالح لهم .. بالصناعة التقليدية يمشيو عنها، وهو اللي ابغيناه يكون بوابة للقطاع، لأن ما يدخل حد ما هو ذلك القانون اللي متوفرة فيه الشروط واللي يتحافظ على الجودة ويتحافظ على معنوية الصناعة التقليدية وعندو غيره عليها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

السيد الرئيس،

طبعا أتفق معكم، السيد المستشار، بأن من الأهداف الرئيسية لهذا القانون هو حماية هذه المهنة وحماية الحرفة، وحماية كذلك التميز ما بين عندنا الصانع التقليدي والصانع تقليدي معلم، وعندنا أصحاب الحرفة الذين ينبغي أن نعطيهم كل الشروط القانونية لحماية هذه المنتجات اللي كيتقدموا بها، لأن هي ماشي منتوجات شخصية، ويعني متعلقات عادية ولكنها منتوجات مرتبطة بتاريخ بلادنا وبحضارة المغرب، بل تختزل هوية المغرب وفن العيش المغربي، لأن فن العيش المغربي اليوم مختزل في إطار الصناعة التقليدية عن طريق المنتوجات اللي متوفرة واللي المغاربة كيتحتفلوا فيها بالعديد من المناسبات، مثل

ونتقل إلى آخر سؤال في هذه الجلسة، وهو موجه لقطاع الصناعة التقليدية وموضوعه قانون تنظيم الحرف، السؤال موجه من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد احمد بابا اعمر حداد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعتبر الصناعة التقليدية من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الشيء الذي يوجب حمايتها من المتطفلين والمتلاعبين وبعض المتدخلين في القطاع.

لذا، نسائلكم، السيدة الوزيرة، ألم يحن الوقت بعد لإخراج القانون المتعلق بتنظيم حرف الصناعة التقليدية لحمايتها واستمرارها والحفاظ عليها؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة حميلة المصلي، كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار والفريق المحترم على هذا السؤال.

هو فعلا لن نختلف بأننا بصدد قطاع اللي عندور هانات اليوم ليس فقط رهانات اقتصادية ولكن رهانات اجتماعية ولم لاهانات ثقافية.

موضوع إخراج القانون، أول مشروع قانون مرتبط بمزاولة مهن الصناعة التقليدية، أول مشروع وضع سنة 1978، يعني فمنذ ذلك التاريخ كانت هناك صعوبة في إخراج هذا القانون.

ولكن اليوم هناك إرادة سياسية كبيرة من أجل إخراج هذا النص، خاصة أنه في إطار يعني الاستراتيجية الجديدة وفي إطار تطوير قطاع الصناعة التقليدية يعتبر المحور التشريعي والمؤسسي من المحاور المهمة التي نشغل عليها، وفي مقدمتها إخراج قانون مرتبط بمزاولة مهنة الصناعة التقليدية، لأنه لا يعقل أن هذا القطاع اللي اليوم كيشغل أكثر من 2.3 د المليون دالمغاربة، وقطاع اقتصادي واجتماعي بامتياز، لا يعقل أن تظل المهنة غير منظمة وفق قانون.

فالمشروع اللي اليوم هو تقريبا جاهز. نحن في المراحل الأخيرة وغادي يتقدم لمجلس حكومي، ثم يقدم بطبيعة الحال في إطار المسطرة التشريعية المعمول بها، مشروع سيعطي أولا تعريف لهذه الصناعة

رمضان والأعياد وفي غيرها.

فإذن هذا فن العيش المغربي اللي هو تراث لا مادي، اللي اليوم مسؤوليتنا جميع أننا نحافظو عليه، وكونوا مطمئنين، السيد المستشار، أنه قريبا هذا القانون غادي يتعرض على الأمانة العامة ثم المجلس الحكومي، وكنظن أنه دارت فيه مشاورات خلال الحكومات السابقة، كانت فتحت مشاورات في هذا القانون، فكنظن أنه كنعولو على المؤسسة التشريعية على البرلمان في تسريع وتيرة المناقشة ملي تتوصلوا بهذا النص، لأننا نؤمن بأن المؤسسة التشريعية عندها دور

كبير جدا في إخراج النصوص وتجويدها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على مساهمتكم، كما نوصيكم خيرا بالصناع التقليديين.

فشكرا لمساهمتمكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة الخامسة والتسعين**التاريخ:** الأربعاء 12 رمضان 1438هـ (7 يونيو 2017م).**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان وإحدى وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية عشرة والدقيقة السابعة زوالاً.**جدول الأعمال:** جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول:**المحور الأول:** نجاعة سياسات التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.**المحور الثاني:** استراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية.**المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، يخصص مجلس المستشارين هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم حول موضوعين:

- الأول، يتعلق بنجاعة سياسات التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين؛

- والثاني، يتعلق باستراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية.

ونشر الآن في معالجة أسئلة المحور الأول، وأفتح باب التدخلات للفرق والمجموعات التي عبرت عن رغبتها في تناول المحور الأول.

وأبدأ حسب الترتيب المتفق عليه بالفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، فليفضل.

المستشار السيد عبد الصمد قيوخ:

السيد الرئيس،

إذا سمحتم، السيد رئيس الفريق سيلتحق بعد قليل، إذا أمكن تعطوا الكلمة للفريق الموالي.

السيد الرئيس:

والحالة هذه، أعطي الكلمة للفريق الثاني في الترتيب وهو فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد السادة أعضاء الفريق المحترم. تفضل السي كريم.

المستشار السيد عبد الكريم الهميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وعدم، السيد الرئيس، المغاربة في إطار برنامجكم الحكومي باقتصاد وطني متنوع وتنافسي ضامن لتحقيق إقلاع اقتصادي، ومنتج لفرص الشغل وقادر على محاربة الفقر والهشاشة وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، لكن للأسف وفي ظل التزايد السريع لنسب البطالة وتنامي حدة الاحتجاجات الاجتماعية في البلد، أسائلكم، السيد الرئيس، عن مدى نجاعة هذه السياسة في تحقيق الوعود التي أعطيتموها للمواطنين؟

وما هي الحلول البديلة التي وضعتوها من أجل تجاوز هذه الأوضاع؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأعود الآن إلى الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية المحترم لطرح سؤاله في المحور الأول، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

سؤالي سينحصر خصيصاً في التشغيل ومحاربة البطالة ومحاربة الهشاشة، وأظن أنكم ستوضحون ما نطمح ويطمح الشعب المغربي إليه.

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية المحترم.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسائلكم حول سياسة التشغيل المعتمدة في برنامجكم الحكومي،
وحول تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين وحول برامجكم لمحاربة الفقر؟

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب مدعو ل طرح سؤاله.

أنتقل إلى الفريق الموالي في الترتيب الفريق الاشتراكي، تفضل السيد
الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

الفريق الاشتراكي، السيد رئيس الحكومة، يسائلكم عن نجاعة
سياسة التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن لفريق الإتحاد المغربي للشغل، تفضل السيد
المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن سياستكم في التشغيل وعن
سياستكم في محاربة الفقر وكذلك حماية القدرة الشرائية للمواطنين؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
المحترم.

السيد الرئيس، هل ترغب في طرح السؤال؟

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين،

نود المساءلة حول سياسة التشغيل ومحاربة الفقر والقدرة
الشرائية ديال المواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الآن الدور للمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل المحترمة،
تفضلي السيدة المستشارة المحترمة، تفضلي.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة المحترمون،

نسائلكم حول ما هي استراتيجيات الحكومة الحالية في مجال
التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين؟
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة العمل التقدمي.

إذن والحالة هذه، أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على
الأسئلة التي استمعنا إليها، تفضل السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد الرئيس، قد يكون من المناسب أن تتدخل في إطار التعقيب،
لأنه الآن أعطينا كلمة للسيد رئيس الحكومة ومعذرة.

تفضل السيد رئيس الحكومة كمل الجواب ديالكم.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي
الأمين وعلى آله وصحابه أجمعين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

كتاب الدولة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أريد أن أتوجه في البداية بالشكر إلى أعضاء مجلسكم الموقر على إتاحة هذه الفرصة من خلال هذا المحور المهم جدا، وهو محور متعلق بثلاثة قضايا:

- قضية التشغيل ومكافحة البطالة من جهة؛

- قضية محاربة الفقر من جهة ثانية؛

- وقضية الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من جهة ثالثة.

وواضح أن هذه القضايا الثلاث مرتبطة، بعضها يخدم بعض، فالتشغيل والتقليل من البطالة يساهم في محاربة الفقر ويساهم في رفع القدرة الشرائية للمواطنين، ودعم القدرة الشرائية للمواطنين يساهم أيضا في محاربة الفقر.

ونحن نعرف بأن مسألة التشغيل أضحت من الأمور المستعصية وطنيا ودوليا، جميع الحكومات في العالم كتولي قضية التشغيل ومكافحة البطالة والتقليل من العاطلين كتولي الهم اليومي ديالها، وبطبيعة الحال أنا لا أخفيكم أننا في هاذ الحكومة، احنا من النهار الأول وهذا هو الهم ديالنا الأساس.

بطبيعة الحال أنا الآن غادي نعرض الخطوط العريضة لما سنقوم به، 40 يوم ولا 42 يوما لي دوزتها الحكومة لا تمكها من أن تضع على السكة البرامج التي تنوي تحقيقها، وإنما احنا غادي نهضرو على ما سننوي تنفيذه إن شاء الله، ولكن أيضا لا بد أن أقول بأنه خصنا نثمن الأعمال اللي تمت في بلادنا، ماشي في ظل حكومة واحدة وإنما في ظل حكومات متتالية، هناك برامج في هذا المجال جات منذ عقد من الزمان أو عقد ونصف من الزمان أو أقل، كلها تهدف إلى التشغيل، محاربة الفقر وتقوية القدرة الشرائية للمواطنين، وكثير منها أدى إلى نتائج معتبرة مفيدة جدا مهمة أفادت المواطنين والمواطنات كثيرا، وهذا كنلمسوه في الأرقام ديال التقييم التي تصدرسواء عن منظمات وطنية أو عن منظمات دولية.

أبدأ أولا بطبيعة الحال بقضية التشغيل، لنقول بأنها تطرح ببلادنا كما ببلدان أخرى إشكالات مختلفة مترابطة، تتعلق بإشكالية العرض وإشكالية الطلب.

على مستوى العرض، ما هي مناصب الشغل التي هي معروضة أمام المواطنين، لأن هذا هو الجزء الأول اللي غادي تخدم فيه الحكومة، تكون مناصب الشغل المعروضة والمتوفرة قادرة على أن تمكن الشغل الكريم للمواطن، إذن استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق الشغل، مع الحفاظ بطبيعة الحال على مناصب الشغل التي سبق إحداثها قبل ذلك.

وهنا بغيت نقول واحد الملاحظة، احنا في واحد الفترة ديال نمو ديموغرافي ديال السن ديال الناس اللي في سن طلب الشغل، نمو ديموغرافي متصاعد، ومن هنا ففي الأربع إلى الخمس سنوات المقبلة غادي يكون عندنا أكثر من مليون أو حوالي مليون و200 ألف طالب شغل جديد، باش تشوفوا الطلب الكبير من جهة وأيضا التحدي الذي يطرحه أمامنا هذا، يعني احنا خاصنا نوفرو مناصب شغل لهاذو، طالبي الشغل الجدد.

وبلادنا قد بذلت جهود كبيرة خلال السنوات الأخيرة في هذا الاتجاه ديال العرض، من خلال تحسين مناخ الأعمال باش تكون بلادنا قادرة على المنافسة، باش يمكن تجلب الاستثمارات، سواء كانت استثمارات وطنية أو استثمارات دولية، وهذا من خلال مجموعة من الإصلاحات التشريعية وإعطاء دفعة قوية لاستراتيجيات قطاعية متعددة ومصاحبة لاستثمارات منتجة لمناصب الشغل، وأيضا العمل على الرفع من وتيرة الاستثمار العمومي، وذلك على الرغم من الظرفية الاقتصادية الصعبة، وهذا كله مكن من مواصلة الأوراش الكبرى التي بدأتها بلادنا في مجال تعزيز وتحديث البنيات التحتية وطرق ووسائل المواصلات والاتصالات، والتوجه نحو خلق أقطاب جهوية جديدة للتنمية.

هذه الديناميكية مكنت من إحداث ما يقارب 90000 منصب شغل صافي في المتوسط السنوي كل سنة خلال العشرية الأخيرة، ويظهر بأن هذا المتوسط غير كاف اليوم لامتناسب المقبلين في السنوات المقبلة على مناصب الشغل وعلى طلب الشغل.

ورغم ذلك، فإن نسبة النمو ببلادنا لم تصل بعد إلى المستوى الذي يمكن من إحداث الطفرة النوعية التي نتطلع إليها جميعا على مستوى تقليص البطالة، لاسيما لدى الشباب، كما أن عدم انتظام نسبة النمو ارتباطا بتقلبات القطاع الفلاحي وتدني محتوى النمو الاقتصادي من إحداث فرص الشغل الذي يقيس العلاقة بين تزايد النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل ومحتوى النمو الاقتصادي، ذلك نتيجة التحول الهيكلي وعصرنة منظومة الإنتاج التي عرفتها بلادنا خلال العشرية الأخيرة.

هذه التحديات كلها، عدم انتظام نسبة النمو، تقلبات القطاع الفلاحي، تدني محتوى النمو الاقتصادي، لا يساهمان في حل هذه الإشكالية.

وعلى مستوى الطلب، يطرح إشكالات تناسب مؤهلات طالبي الشغل مع الحاجيات الحقيقية للمقاولة وضعف حكمة سوق الشغل، خاصة فيما يتعلق بالوساطة في سياق يتسم بوصول ناشطين جدد لسوق الشغل وبأعداد متزايدة، إضافة إلى التفاوتات الجهوية على هذا المستوى، كله أدى إلى طرح إشكاليات متصاعدة أمام بلادنا في هذا المجال.

يضاف إلى ذلك غياب معطيات دقيقة عن سوق الشغل تمكن من

لأن يلاها تصادق عليها، التحيين على أساس أن منذ سنة ونصف تقريبا كثير من الأرقام على الأرض تغيرت، كثير من المعطيات تطورت، فاحنا غادي نحينوها على ضوء هذه الأرقام في القريب العاجل لنضعها على السكة.

إذن تفعيل إستراتيجية التشغيل في أفق 2025 بعد تدقيقها وتحيين بعض مضامينها.

وبالمناسبة كما قلت سابقا في القضية ديال مكافحة الفساد، المواضيع اللي هي كبيرة بحال هادي ما فهماش برامج قصيرة المدى ناجعة، هي استراتيجيات طويلة المدى، ثم كتعطينا برامج قصيرة المدى على مستوى مدة هذه الحكومة، إلى ما كايناش إستراتيجيات طويلة المدى فهي لا تكون في الغالب مفيدة وناجعة، وبالتالي بلادنا مشات في إطارهاذ الاستراتيجيات طويلة المدى، وكل حكومة ملزمة بأن تأخذ من تلك الإستراتيجية البرامج الخاصة بالفترة الزمنية التي تعنيها.

وأيا سنقوم بتفعيل اللجنة الوزارية للتشغيل كآلية لتتبع تنزيل هذه الإستراتيجية، وسنعد في القريب اللقاء الثاني لهذه اللجنة بين وزارية، وهي تمكن من التنسيق بين مختلف المتدخلين، سنقوم بوضع نظام معلوماتي يوفر للفاعلين المعلومات المتعلقة بسوق الشغل، وهو ما سعي بالمرصد الوطني لسوق الشغل، والتي مع الأسف الشديد باقي، يعني تحدثت عنه سابقا ولكن باقي ما دارش شي حاجة عملية فيه، كانت البنيات يلاه بدأت البنيات.. دابا احنا سنطلق هذا المرصد في القريب إن شاء الله، وهو مهم جدا، لأنه هو اللي غادي يعطينا المعلومات الدقيقة حول حاجيات سوق الشغل الحقيقية باش نوجهو التكوين لتكوين متكافئة مع الحاجيات، ما نكونوش في واحد المجال اللي في نهاية المطاف هاذ الناس ما غادي يلقاوش الشغل في ما هو موجود من العرض.

العمل على ربط منظومة التربية والتكوين ومحو الأمية بالتشغيل ولاسيما تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني اللي هي ذات أهمية بالغة، تشجيع التكوين المستمر باعتبارها رافعة أساسية لتطوير كفاءات الموارد البشرية للمقاولات حتى تكون قادرة على التنافسية وتحسين المرودية وتمكين الأجراء من الحفاظ على عملهم وتيسير شروط ترقيةهم السوسيو مهنية.

وسنحيل على المؤسسة التشريعية إن شاء الله في الأسابيع المقبلة مشروع القانون المنظم للتكوين المستمر الذي سيرسي مجموعة من المبادئ الأساسية في هاذ المجال، لاسيما الرصيد الزمني للتكوين المستمر لفائدة الأجير والتصديق على مكتسبات التجربة المهنية.

القيام بتقييم شامل لبرامج إنعاش التشغيل ومراجعتها، أتم تعرفون بأن البرامج عندنا متعددة، عندنا مثلا برنامج التكوين من أجل الإدماج، وهذا برنامج مهم، بطبيعة الحال جميع البرامج اللي انطلقت كانت عندها نتائج إيجابية، ولكن بعضها ما كانش عندها نتائج في مستوى الانتظارات، أشنو خاصنا نديرو؟ نعاودو ندرسوها ونطوروها،

رصد تطور مؤشرات العرض والطلب واستباق الحاجيات المتعلقة بالملاءمة مع المهن الجديدة والناشئة في فروع النشاط الاقتصادي وحاجيات المقاولات من الكفاءات والتشغيل، وكذا رصد ظروف العمل والعلاقات المهنية، خاصة في ظل الانفتاح على التنافسية الدولية، حيث أصبح سوق الشغل أكثر تعقيدا ويتطور نحو أساليب جديدة للعمل.

واعتبارا لكل هذه المعطيات، فقد أفردنا في البرنامج الحكومي لموضوع التشغيل أهمية خاصة ضمن محور تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة.

على ماذا ترتكز المقاربة الحكومية؟

ترتكز على ركيزتين أساسيتين:

الأولى اقتصادية، إيجاد الظروف الملائمة لرفع نسبة النمو التي يمكن أن تؤدي إلى إيجاد فرص شغل كافية في المستقبل.

الثانية، تبني سياسة عمومية جديدة أو محينة في مجال التشغيل.

في الموضوع الأول تحدثنا عن أنه سنحاول باش نعطيو التنافسية ديال الاقتصاد الوطني دفعة جديدة، باش نكونو في الخمسين الأوائل في مؤشر (Doing Business) ممارسة الأعمال في أفق 2021، وهذا إن شاء الله غادي يعطي دفعة للاستثمار الخاص الوطني والخارجي، ودفعة قوية للمقاولات الموجودة في المغرب، سواء كانت مغربية أو لا، وغادي يمكنها باش تحدث مناصب شغل جديدة، وأيضا السياسات القطاعية عندها أهمية، مثلا تحدثنا في المجال الصناعي هاذ السياسة ديال مخطط التسريع الصناعي غادي يمكننا لإحداث 500000 منصب شغل، يعني نصف مليون منصب شغل، وهاذ الشيء مدقق انطلاقا من الاتفاقيات التي تمت مع مستثمرين، أشنو التحفيزات اللي غتعتاهم؟ في مقابل ما هي فرص الشغل اللي غادي يحدثوها؟ إلى آخره.

الإحصائية، الاحتمال اللي كاين، وهذا شيء مهم جدا، وغادي نعطي دفعة في هاذ الاتجاه، وهذا هو المفتاح ديال إيجاد فرص الشغل بكثرة، هذا هو المفتاح ديالو.

وبطبيعة الحال احنا واعييين بأن القطاع الصناعي لا يشغل حاليا إلا 20% من العاملين، 20% فقط، وأن 40% هو قطاع الخدمات وبالتالي سيعطي أهمية كذلك للتطوير في هاذ المجال قطاع الخدمات، لأن هو أيضا مؤهل لتطوير إيجاد فرص الشغل.

على المستوى الثاني اللي هو تبني سياسة عمومية محينة أو مدققة في مجال التشغيل، وهي تقوم على أن عندنا واحد الإستراتيجية وطنية للتشغيل، هاذ الإستراتيجية صادق عليها المجلس الحكومي سابقا، وشكلت لجنة بين وزارية في هاذ المجال عقدت لقاء واحد وسنحرص في القريب على عقد لقاء ثاني، لكن نحن الآن بدأنا بالعمل على تحيين هاذ الإستراتيجية وحا باقي ما بداتش التفعيل ديالها قوي في أرض الواقع،

فيجب أن تطور لتستطيع أن تواكبها.

تقييم أداء وفعالية الوكالة الوطنية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة لتحسين حكومتها ودورها في تيسير وإنشاء ونمو المقاولات الصغيرة والمتوسطة في إطار عقد برنامج مع الدولة.

إحداث نظام تدريب لدى الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وإقرار تحفييزات للمقاولات لتخصيص تداريب لفائدة خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني.

مراجعة مدونة الشغل لملائمتها مع مقتضيات معايير العمل الدولية وتنافسية المقاول في إطار مقارنة تشاركية مع الفاعلين الاجتماعيين، وغيره من الإجراءات التي كنا قد أعلنها في البرنامج الحكومي.

السيد الرئيس،

إذا كان من المهم العمل على إحداث فرص جديدة للشغل، فإن الحفاظ على مناصب الشغل المحدثة أصلا يعتبر تحديا حقيقيا في سياق عولمة الاقتصاد والاستباق المحموم نحو تحسين الإنتاجية والمردودية والقدرة التنافسية للمقاول على الصعيد العالمي.

واعتبارا لكون الصناعة هي الكفيل بإحداث مناصب شغل قارة ومنتجة لقيمة مضافة حقيقية، فإن بلادنا وضعت في صلب أولوياتها خلال السنوات الأخيرة إعادة الاعتبار لهذا القطاع، وعلى المنوال ستستمر الحكومة الحالية.

ويروم مخطط تسريع التنمية الصناعية النهوض بالقطاع الصناعي حتى يتسنى له المساهمة الفعالة في توازن الميزان التجاري وتحسين جاذبية المغرب في مجال الاستثمارات ورفع حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام، كما قلنا في البرنامج الحكومي، بتسع نقط من 14% إلى 23% وإحداث نصف مليون منصب شغل كما قلنا.

وقد تم خلال السنوات الأولى من تنفيذ إستراتيجية التنمية الصناعية، التي تم إعطاء انطلاقها أمام جلالة الملك في أبريل 2014، هيكلة 49 منظومة صناعية تهم 13 قطاعا، وحددت مختلف القطاعات الصناعية في إطار عقود الأداء أهدافا تتمثل في إحداث فرص الشغل ورفع مستوى الصادرات، ويتعلق الأمر بقطاع السيارات وصناعة الطيران والجلد والفوسفات والبلاستيك، الصناعات الكيماوية والشبه الكيماوية والصناعات المعدنية وقطاع العربات الثقيلة والهيكل الصناعية وتحويل الخدمات وقطاع الصيدلة ومواد البناء وقطاع النسيج والصناعات الغذائية.

وقد سمحت الإستراتيجية الصناعية إلى حد الآن بتحقيق 89% من أهداف هاذ المخطط، أي ما يمثل 144 مليار درهم من الصادرات، وتم التعاقد لإحداث 173 ألف منصب شغل في إطار اتفاقيات الاستثمار الموقعة بين 2014 و2016.

كما أن مخطط المغرب الأخضر أسهم في خفض تأثير الجفاف على

أحنا ما غنديروش إعادة اختراع العجلة، وإنما سنستمر عن طريق تطوير هذه البرامج.

هاذ البرنامج مثلا ديال "التكوين من أجل الإدماج"، اللي كان برنامج محين للتكوين من أجل الإدماج الذي أطلق منذ فترة قصيرة فقط، كي يمكن باش يعطي شروط أفضل للمشغل وللمكون من أجل الإدماج.

برنامج "تحفيز" اللي هو تشجيع التشغيل بالمقاولات الجديدة وحديثة النشأة، أي مقاول جديد عندو واحد التحفييزات، الدولة غادي تخلص لفترة معينة تحدد بالنسبة لعدد معين من الأجراء الالتزامات الاجتماعية، الالتزامات ديال التقاعد، حتى ديال التكوين المستمر، إلى آخره، الدولة كتكفل بها في مقابل أن تشجع هاذ المقاول الجديدة باش تشغل.

عندنا برنامج "تأهيل"، هاذ برنامج "تأهيل" اللي هو تأهيل حاملي الشهادات وخصوصا الإجازة للحصول على تكوين متكيف مع الطلبات في سوق الشغل، هاذ الشي كيدار فيه واحد العمل مع المقاول، طلب من المقاول عن طريقة عملية تشاركية، يعطوننا أشنو هي الصفات وأشنو هي المؤهلات التي يطلبونها، وفاش من تخصص كيطلبوها، هاذ الحاجيات ديال المقاول نقلت إلى التكوين من أجل التشغيل اللي هو سمي برنامج "تأهيل"، اللي هو اليوم غادي نقومو بالتقييم ديالو، وقد بدأت الوزارة المعنية بالقيام بعملية التقييم، باش نشوفو هاذ التجربة القصيرة أشنو نتجت، وأشنو هي الأمور اللي خصنا نطوروها في هاذ البرنامج.

برنامج "التشغيل الذاتي" أيضا واللي انطلق واللي كانت عندو عدد من النتائج إيجابية، ولكن لم تكن كافية بكل صراحة، وهو أيضا نقوم حاليا بتقييم هذا البرنامج، برنامج "مقاولتي" لسنة 2014، وسنركز في المرحلة المقبلة على المواكبة للمقاولات الجديدة في إطار التشغيل الذاتي.

إذن هذه هي البرامج التي كانت واللي هي غادي نحاولو نطوروها بعد تقييمها ودعمها أكثر لتمكين من أن يكون العرض ديال التشغيل أكثر قدرة على أن يلبي الطلب.

وأیضا عندنا مراجعة آليات الوساطة، سواء تعلق الأمر بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (L'ANAPEC¹) أو بمؤسسة الوساطة بالقطاع الخاص أو غيرها، هناك الآن التفكير في المراجعة ديال هاذ الآلية على مختلف المستويات لتطويرها لتكون قادرة على الاستجابة للتحديات الجديدة.

وبالمناسبة تطوير وتقييم البرامج لا يعني أنها كانت خاطئة في البداية، ولكن يعني أنه سوق الشغل وسوق المقاول والسوق الاجتماعية والتكوين وغيره تطور، بحيث أنه البرامج اللي دارت منذ 10 سنوات أو 6 سنوات أو أقل أو أكثر لم تعد قادرة على الاستجابة لتحديات اليوم،

¹ Agence Nationale de Promotion de l'Emploi et des Compétences

المنحى، فبرسم الفترة ما بين 2005 و2016 أنجز في إطارها أزيد من 44000 مشروع، من بينها 8008 مشروع مدر للدخل، باستثمار إجمالي يبلغ 40 مليار درهم لفائدة 10 دالمليون مستفيد وهذه كلها مهمة جدا وتهم مجموعة من المجالات.

بطبيعة الحال هناك عدد من البرامج أطلقتها الحكومات السابقة بدأ من برنامج نظام المساعدة الطبية "راميد" وأيضا برنامج "تيسير" لدعم التعليم الابتدائي.

وأیضا مليون محفظة، اللي الآن ولات تيعطي 4 ملايين محفظة تقريبا، 3 دالمليون و900 ألف محفظة، برنامج الدعم المباشر للأرامل، برنامج التكافل العائلي اللي تهم الأمهات المطلقات، برنامج التعويض عن فقدان الشغل، وغيرها من البرامج.

هاذي هي برامج الحماية الاجتماعية اللي تم التركيز عليها سابقا واللي هي أيضا من البرامج اللي غادي نستمر فيها واللي غادي نعملو على دراستها تقييمها وتطويرها، التقييم يعني أنها خاص تتكيف مع المستجدات باش طورها لكي تكون مفيدة أكثر، وهي ساهمت في الحماية الاجتماعية بشكل كبير ولكن بطبيعة الحال لا يزال أمامنا واحد المجال كبير اللي خاصنا نخدمو عليه.

ولكن يمكن أن نقول بأن البرامج الصحية عندها أهمية كبيرة، لأن عندنا جوج مداخل أساسية فهاذ المجال ديال محاربة الفقر والهشاشة ورفع القدرة الشرائية، هي التعليم والصحة، والبرامج الصحية الآن "راميد" تدار خاصو يتطور، بطبيعة الحال خاصو التطوير من حيث الحكامة ديالو، ولكن عندنا اليوم برنامج ديال التغطية الصحية للأجراء المستقلين وللمهن الحرة، راه صادق عليه بالإجماع في مجلس النواب، وعندنا البرنامج ديال التقاعد ديال الأجراء والمهن الحرة أيضا عندكم في مجلس المستشارين، هاذ الجوج دالقوانين إذا خرجوا غادي يمكننا المواطنين باش تنقص الكلفة ديال الصحة، لأن الكلفة ديال الخدمات الصحية بالنسبة للمواطن، هي اللي كتأدي إلى جزء كبير من الهشاشة، علاش تنقولو الهشاشة؟

الهشاشة هو واحد المواطن عايش مقبول، عندو مدخول وعايش مزيان ولكن بمجرد ما يتوقع فيه حدث في الحياة ديالو وخصوصا واحد من العائلة تيمرض عندو مثلا واحد المرض مزمن، أو عندو سرطان الله يحفظ، الله ينجينا وينجيكم جميعا، وعندو كاع شي حاجة تهبط إلى الفقر، وأحيانا إلى الفقر المدقع، لأن إذا عندو شي حاجة شي دويرة تيبيعها، عندو شي بقعة بالأرض تيبيعها، عندو شي، تيتربك الحياة ديال الأسرة، عن طريق الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية اللي غيتشمل عدد أكبر من المواطنين غادي نمكنو لهم حماية اجتماعية أكبر.

فلذلك أهيب بالسادة المستشارين إلى التصويت في القريب على هذا البرنامج، لأنه غادي ياخذ مدة لوضعه على السكة. هذه هي إذن البرامج المعدة لإنعاش التشغيل من جهة ومكافحة البطالة، لمحاربة

المساهمة الاقتصادية للقطاع الفلاحي في نسبة نمو التشغيل، حيث عرف تأثير الجفاف على نسبة نمو هذا القطاع تراجعاً بنسبة 61% ما بين الفترتين من 90-99 إلى الفترة 2000 و2014، وهذا شيء مهم لأنه سيمكن من تطوير القطاع الفلاحي، من إحداث فرص الشغل في المناطق المعنية به.

كما ستواصل الحكومة إنعاش وتنمية الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني اللي أيضا أعطيتاه في الإستراتيجية اللي اهضرنا عليها في البرنامج الحكومي أهمية خاصة باعتباره اقتصاد القرب، لأنه كيعني المواطنين مباشرة وخصوصا في المناطق اللي تتعيش الهشاشة واللي من الصعب أن يذهب إليها المستثمرون الصناعيون، وذلك من خلال إنشاء الأنشطة المدرة للدخل لدى هؤلاء المواطنين بهدف إنعاش الشغل محليا.

ويعرف هذا القطاع ديناميكية مهمة، حيث تم إحداث 16000 تعاونية إلى حدود سنة 2016 مما يمثل 3 أضعاف عدد التعاونيات المسجلة سنة 2004، يعني على مدى 12 عام تضاعفت هذه التعاونيات 3 مرات، كما ارتفع عدد جمعيات القطاع إلى 117000 جمعية برسم سنة 2016 مقابل 45000 جمعية سنة 2009، وتشكل التعاونيات مصدرا مهما للدخل حيث تضم 450000 منخرط وتشغل 25000 شخص برأسمال يفوق 6 ملايين درهم.

إذن هذا واحد الموضوع أيضا اللي غادي يتم التركيز عليه وتطوير الإستراتيجية المرتبطة بالاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي التضامني.

وهذا الموضوع ديال إشكالية التشغيل بطبيعة الحال كما تعرفون تستوجب تعبئة كاملة اجتماعية، خاصنا ثقافة ديال المقاول وديال التشغيل وديال الشغل، وأيضا الفاعلين الاجتماعيين والمقاول وأيضا الحكومة بموقعها وبما تتحمله من مسؤولية في هذا المجال.

فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة، أنتم تعرفون، وأيضا الحفاظ على القدرة الشرائية، تعرفون السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين، أن توفير العمل اللائق يعد ويعتبر أكبر مدخل لمحاربة الفقر.

ومن هنا فإن السياسة الاجتماعية للدولة عموما كلها تسير في هذا الاتجاه من خلال الجهود التي ذكرناها في سياسة التشغيل، وأيضا عدد من الجهود الأخرى في آليات التضامن والتماسك الاجتماعي، ومكنت من بلوغ أهداف الألفية للتنمية بالنسبة لبلادنا.

وهكذا سجلت معدلات الفقر والهشاشة انخفاض ملحوظ، فتراجع الفقر من 15% سنة 2001 إلى 4.8% سنة 2014، وسجل معدل الهشاشة تراجع بـ 10 نقاط بين 2001-2014 وانتقل من 22% إلى 12%، نحتاج إلى مزيد من الجهود في هذا الاتجاه، ولكن يجب أن نحجي الجهود التي قامت بها بلادنا.

وقد مكن برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من تعزيز هذا

محتشمة، ووعيا كل الوعي ظاهر في العرض ديالكم أنكم عازمون على تخطيها.

فإنعاش الشغل له ولاية إستراتيجية ولا في مجال التشغيل في أفق 2015 التي تتخلل وضع خارطة طريق، هاذ خارطة الطريق التي نريد أن نسمع مضامينها، كيف في بلد متشعب، في بلد ينهج نظام جهوي، في بلد جرب كل الأدوات والآليات من أجل القفز والتغلب على هذا المشكل ولم يفلح، في بلد لم نسمع تقييم كل هذه الأدوات والبرامج التي وضعت منذ سنوات، لا يمكن للمغرب أن يواصل في مسار السياسات الكلاسيكية القائمة، هذا واضح في الخطاب ديالكم، ولكن كيف الخروج من هاذ الكلاسيكية التي نحن فيها؟

إن استفحال البطالة وانخفاض إنتاجية الاقتصاد الوطني تحتاج إلى تدابير شجاعة وخلاقة، لا بد أن تعبروا عنها مازال الخطاب فيه واحد النوع من الغموض، نحن حقا في حاجة إلى علاج بالصدمة، وأنتم طيب تعرفون ما معنى العلاج بالصدمة.

هذه هي التحديات الحقيقية للمغرب، بالإضافة إلى إصلاح شامل للمنظومة التربوية التي تعرفونها، هاذ الإشكالية في آخر المطاف هي إشكالية تهم الجميع، الدولة والقطاع الخاص والهيئات المحلية والمنتخبون والجهات، وغيرها.

فالمرشحون اليوم لسوق الشغل ووظائف الشغل والذين يصلون إلى السوق بمواصفات مهنية لا تتوافق في غالبيتها مع متطلبات سوق الشغل، إشكالية التكوين، إشكالية نظامنا التربوي.

كذلك هاذ الناس اللي كيمشيو للشغل يجدون صعوبات كبيرة في الولوج، هنا القطاع الخاص اليوم لا يشغل إلا من كان له على الأقل 5 سنين ديال الأقدمية، السي بنشيخ، أو السيد الوزير تيعرف هاذ المشكل لأنه مسؤول على التكوين وعندو فهاذ الأمور عدد كبير من الناس اللي كيرجعوا كيطلبوا لاش كيصلح هاذ الدبلومات اللي عندهم.

فنحن نلاحظ محدودية الإطار التشريعي كذلك والمؤسسي، مدونة الشغل هاذي 10 سنين ما تراجعاتش، أنماط جديدة والميكانيزمات لإنعاش الشغل من خلال التشريع سواء التنظيمي أو القانوني مازالت غائبة في البلاد، تفعيل ما هو مضمن في مدونة الشغل مازال متأخر، الحديث على المنظور الجديد لعلاقة الشغل الفردية والجماعية من خلال التحولات العميقة التي عرفها المغرب، دخول آليات جديدة الرقمية وكذا.

فالسياسة القطاعية والصناعية، الخدمات هاذي ثورات بدأت منذ القرن الماضي، الآن نحن في ثورة جديدة رقمية، ماذا هيأنا لها؟ مع العلم على أن كثير من الآليات الجديدة التقنية، (les robots) وغيرها، ستحل محل البشر في المستقبل، كيف؟

فإشكالية الشغل هي مصدر الانزعاج، هي مصدر ديال القلق،

الفقر والهشاشة من جهة ثانية، ولتقوية القدرة الشرائية للمواطنين من جهة ثالثة.

وأنا تحت التصرف للإجابة على أسئلة السادة المستشارين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أجدد الترحيب بالسيدات والسادة المستشارين، وكذلك بالسيدات والسادة الوزراء الذين التحقوا بنا.

وننتقل إذا سمحتم إلى الاستماع إلى التعقيبات بحسب الترتيب المتفق عليه، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي.

سأحترم الترتيب الذي اتفقنا عليه في ندوة الرؤساء، أول كلمة للسيد الرئيس المحترم.

تفضل السيد الرئيس في حدود ما تبقى لفريقكم من الوقت، 11 دقيقة وشي حاجة، 11 وبضعة ثواني، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

اتفقت مع رؤساء الفرق، عندي طارئ إلى كان ممكن بصفة استثنائية ناخذ الكلمة في الأول مع الاتفاق مع جميع رؤساء الفرق، إلى كان ممكن، هذا استثناء.

السيد الرئيس:

هل هناك من السادة رؤساء الفرق من يعترض على ملتصق ديال السيد الرئيس؟ ما كاينش مشكل السيد الرئيس، تفضل الأستاذ أعمو عن مجموعة العمل التقدمي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

صباحكم سعيد. اخترت الحديث معكم ومحاورتكم في المحور المتعلق بسياسة التشغيل في بلادنا، هذه الجلسة الأولى التي صادفت هذا الشهر المبارك الذي بالمناسبة أريد أن أقدم لكم التهاني وتمنياتي لكم بالصوم والصيام المقبولين وأجركم عند الله لعظيم.

ففي تصريحكم كنتم واضحة وأكدم ما جاء في تصريحكم، الآن ونحن ليس لدينا إلا دعمكم وتمنياتنا لكم بالتغلب على كافة العراقيل ورفع التحديات التي أنتم عبرتم عنها.

سؤالنا قديم وجديد والحلول المقترحة منذ عدة سنوات مازالت

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتناول الكلمة أمامكم للتعبير على ما جاء في رد السيد رئيس الحكومة حول سياسة حكومته في التشغيل ومحاربة البطالة ومحاربة الهشاشة.

واسمحوا لي أشعر بارتباك كبير وبخجل عظيم أن أتناول هذا الموضوع مرغما لأنني سأضع الملح على جرح مجموعة كبيرة من الأسر المغربية التي تعاني من حرقه البطالة، نعم، أكون مضطرا لأن أमित اللثام، نعري على الواقع اللي تنشوفوه اليوم في البطالة، ما كاينش شي أسرة مغربية ما مكتاوياش بنار البطالة، ما فيماش واحد أو جوج أو أكثر، لأن ما عرفناش ندبرو المشكل ديال البطالة، لأن ما نربطوهاش دائما بالأزمة الاقتصادية العالمية وحتى احنايا هاذ (la conjoncture économique) أو هاذ الأزمة الاقتصادية ما ابغاتش تخرج من دماغنا، وتلقاوا مبرر باش أنها نبروها.

فأنا تنشوف أن السياسة اللي ابدات فيها الحكومة ولينا نتطلبو الله جميع أننا نحافظو على المناصب اللي كاينة، نقلبو ما ابقيناش تنطمحو نوظفو الناس، ما ابقيناش الآن تنقولوراها غدا غادي يتحل شي مؤسسة إنتاجية كبيرة وتوظف لنا وتمتص لنا هذالك الجيش، الجحافل ديال الشباب المعطل واللي أن هو في عز العطاء، لأن ما كاينشاي التشغيل، حتى هاذ الشئ اللي تنشوفوه كتنقابات، التسريحات مستمرة ومسترسلة، هاذ التسريحات، الاحتجاجات والاحتقانات ديال المعامل وما عندناش إرادة قوية لبتركل نزاع، لفظ كل خلاف.

هاذوك المقاولات الصغيرة والمتوسطة يا ما أصبحنا نتداول فيها ونتحدث عنها وكأننا سنبحث عن عصا موسى تشق البحر، راه ما كاين والو، جل المؤسسات تنسد، لأن إما الضرائب، إما الوسائل الإدارية، إما الأبنك اللي خانقاهم، إذن ما نهضروش على هاذ المقاولات الصغيرة راه احنا سامحين فيهم.

التشغيل بالوساطة، السيد رئيس الحكومة المحترم، راه إذا استطعنا اليوم غير نخلصو الناس من مخالف بعض الوسطاء، شركات صغيرة كتشغل الناس وكتعطيهم 500 و600 درهم شهريا، وتتردها وعندني الحجج، السيد رئيس الحكومة، تنقول أن كاين ناس اللي تيتقضاو هاذيك المنظفات في الإدارات العمومية، لا في المدارس، لا في المستشفيات، لا حتى في بعض الأبنك، المنظفات راه 500 درهم، كيفاش هاذ الناس خدامين؟ كيفاش تيعيشوا؟

ناهيك وراه تنشكروك على التدخل ديالك، هاذيك (L'ANAPEC) راه ما نجحناش خاصنا نبدلو السياسة، ولاو بعض أرباب المؤسسات الباطرونا، بعض الناس اللي ما عندهم ضمير تيستغلوا الأجير، وتيستغلوا الدولة وتيخدم الناس وما تيترسوموا، ما تيتعوضوا وتيبقاو عالية.

راه إلى استطعنا، السيد رئيس الحكومة، نديرو واحد المسطرة

هي مصدر عدم استقرار، هي مصدر الاحتقانات، هي مصدر الخروج الجماعي للاحتجاج، كيف الشاب اليوم أو الشابة اليوم يريد أن يعيش حياة لائقة على غرار ما يشاهده في البلدان الأخرى، ليس هناك مصدر آخر لهذه الحياة اللائقة إلا عن طريق الشغل، الشغل الهش هو السائد 1 من 2 بالمغاربة اللي كيشغلوا غالبيتهم كيشغلوا عملا هشا غير منظم، يرجع إلى نظام تقليدي.

السيد رئيس الحكومة،

فقد فطنت الحكومة ديالكم في تسمية وزارة الشغل والاندماج إلى مؤشرنا أقرأه هكذا وهو يعني في نظرنا إدماج الشباب في المجتمع باعتباره مؤشر اقتصادي يشكل تحدي كبير، هيمنة الهشاشة هي التي يجب أن تنتهوا إليها، فرض نظام اقتصادي منظم، تزويد طاقات الشباب بالولوج ودعمهم إلى الولوج بأسرع وقت ممكن إلى مستوى آخر من التكوين ومن الاندماج، بقاء مسار الالتقائية الاقتصادية، هذا كذلك، في أنظمة أخرى نجحت في التغلب على التراكمات التي كانت، نحن لم.. ترى النظام الالتقائي مازال بطينا إلى حد كبير.

في اعتقادنا باختصار باش ما نطولشاي أن هناك حاجة إلى نظام نموذج اقتصادي، وهذا قلته، نموذج اقتصادي جديد قادر على استيعاب كل هذه الإشكاليات ليتمكن الحكومة بالفعل أنها تسير.

كذلك هناك حاجة إلى إصلاح نظام عميق للجبايات واعتبار نظام العدل وتقاسم الأعباء وتضريب الربح والادخار الذي أدى إلى كساد في السوق وانعدام حتى السيولة في المجال البنكي.

فلذلك، بقدر ما نستوعب تحمسكم وحماس فريقكم الحكومي ودقة ما أنتم قدمتموه لنا من برنامج والخطة 2025 بقدر ما نشعر بأن هذا التحدي حقيقي، وبأنه بدون حل لهذا المشكل سيكون هناك مسار مستمر لتهديد الاستقرار في بلادنا.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

وأعود الآن إلى الترتيب المتفق عليه، وأعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أعذر، السيدات المحترمات الوزيرات،

كيحضي لنا الماء اللي كيوصل للمدن، وكنسيميوه مؤقت، وما نقولكش المأساة كيفاش كييعيش السيد الوزير.

كيخدم شهر وكييتخلص غير في 22، والشهر الثاني كيخدم شهر وغير في 22 كييتخلص، والشهر الثالث كيخدم شهر وكييتخلص غير في 11 يوم، لقينا مساعدة من السيدة الوزيرة مشكورة، وكيف لقينا من واحد السيد الوزير السي رباح، الله يذكره بخير، اللي دارشي حاجة مزبانة خصنا نشجعوه، احنا ماشي هنا ضد أننا نعرفولو لكم العمل ديالكم، ابغينا نعاونو واعطيونا كيفاش نسكتو الشعب ونعطيوه ما ياكل، كل ماكلة راه احنايا رابحين، الباطرونا خصها تعطي الفلوس للعمال، غادي يرجعوا لها، كل ما كانوا الفلوس إلا وغادي يشري صباط زايد، غادي يشري بلغة زائدة، غادي يشري قميجة زائدة، وفلوسنا كتدور والشعب ديالنا غادي يتعش وغنمتصوها هاذ الغضب اللي كاين في الشارع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ما نهضرشاي على الأرقام، رغم أن التدخل ديالكم راه ما كاينش فيه شي أرقام طاق ها اشحال.

حتى هذيك الفرضية أشنو غادي نديرو لحد الساعة ما زالت غامضة، ولكن المغاربة كلهم عندهم آمال في عهد الحكومة، المغاربة كلهم عندهم آمال أنكم تجروا القاطرة، ونخرجو من الأزمة الاجتماعية الخانقة، راني هنا ما تندير لا معارضة وما تنديرش شي حاجة ولا شي مجاملة تتعرفوني غيرتنا هي التي تهضرنا.

احنا ابغيناكم تنجحوا، ولكن دارنا الله نيهكم ونقول لكم ها مكانم الخلل، نتعاونو مجموعين ملي تنسمع أن مليون و105 ألف معطل هاذ الشي من 2012، 300000 عامل اللي هي عاطل من 2012 وهي تتراكم ملي غادي نوصلو مليون و150 ألف إلى حد الساعة، كلهم شباب اللي تينحدروا ما بين 25 و35 سنة، 50% اللي ابقات من هاذ الشي، إذن 50% الناس اللي هما معطلين، هاذ الأرقام ما تنبغش نجبدها لأنها أنا الدور ديالي نزرع الثقة والحماس والطموح ديال المستقبل، ما نصبغشي بالكحل لأن الجل تيعرف يصبغ بالكحل، واحنا ما جينا شاي هنايا نطلقو السوداوية أمام الشعب المغربي اللي عندو اليوم واحد الأمل في بلاده وفي ملكه وفي ديمقراطيته.

احنا اليوم ابغينا نتعاونو ونوضو آسيدي ما ابقاش عندي أنا، شخصيا كمغربي الوزير اللي باغي غير الكرسي ما بقاش المكان، ابغينا وزراء اللي يتحركوا، التكوين المهني خصنا نعتنيوبه لأن..

أنا الآن تنتأسف، السيد الرئيس، وما عمري ما رفعت الصوت ديالي قدام المسؤولين ديالي، راه هذا التقسيم راه ما عجبناش، ما يمكنشاي، هاذ الشي خصنا ناقشوه مزيان.

أستسمح، شكرا.

قانونية ما فيها فلوس، ما غادي تكلف والو، خاصنا غير إرادة، وأنا واثق كيف تنعرفكم جريء ونظيف، تنعرفكم أنكم غادي تقدرؤا تزولوا علينا هذا التشغيل بالوساطة، وتيقول لك أنا راه تندير (SMIG²)،

تمنيت يكون السيد وزير التشغيل قدامنا باش نقول أشنو هو (SMIG) الحد الأدنى للأجور، كيخدموا ساعتين في النهار، أنت واهي واش كاين شي واحد كييعيش ب400 في النهار اليوم، واش احنا كنضحكو على راسنا ولا كنهلكو مجتمعنا، وغد نقول علاش هاذ الناس امشوا بسهولة واستقطبتهم بعض التيارات اللي كتجي توسوس لهم في أدنهم وتلفهم حتى على الاتجاه ديالهم الصحيح.

السيد رئيس الحكومة،

هذاك التشغيل بالوساطة خصنا نقنوه ونراقبوه ونكونو صارمين لانتشال وليداتنا من مخالب بعض الانتهازين اللي كييعيشوا على حسابهم، كاين عندنا احتجاجات خصنا نكونو صارمين فيها ونوقفوها، عندنا جبل عوام الناس 30 يوم وهما تحت الأرض، 650 متروخرجناهم راه احنا غير كذبنا عليهم، أنا ما نكذب على حد ولكن ثقة في الإرادة ديال الحكومة أنها غادي تلقى لهم حل، لحد الساعة مخدمهم راهم جالسين، غادي يرجعوا ما يبقاوش يثيقوا فينا.

إذن إلى ما ثاقوش في النقابات غادي نحاولو نبعده العمال عن النقابات، كيف بعدنا المجتمع عن السياسة، ولي الشارع كيتحكم فيهم، وغنوليو نوحلو فيهم احنا، اشكون اللي غادي يؤطرهم إلى مأطرتهمشي أنا كنعابي ولا كسياسي؟ أنا اهبطت عندهم وجبدناهم من ذاك الغار بفضل المساعدة ديال السيد العامل، الله يجازيه بخير والسلطات المحلية والإقليمية، عامل خنيفة، ولكن ها أنا وليت ما غاديش يثيقوا في غدا، لأن الحكومة، الشركة أصبحت أقوى من الحكومة، ما يمكنش، راه خصنا نحاولو نحلو المشاكل ديالنا، نكبزو، نعطيو قيمة للأحزاب السياسية الحقيقية، ونعطيو القيمة للنقابات، راه هي اللي صلة وصل، هي غدا غادي نحتاجها باش يمكن لها تهدي لي.

اللي كيوقع في الحسيمة دابا، الغياب ديال الأحزاب السياسية وديال المنتخبين، لو كان عندنا منتخبين حقيقيين ما يوقعش لنا هاذ الشي هاذ الشوهة اللي كاينة في الحسيمة اليوم، اسمح لي راني خرجت على الموضوع، لأن كنعرف ريافة بالغيرة الوطنية ديالهم، عندهم غيرة على بلادهم وما يرضاوش أن يضيعوا الوطن ديالهم هالك، ولكن ما كاينش واحد التواصل اللي نقصنا السيد الوزير المحترم.

إلى قلت على جبل عوام، غنهضر على الضيعات الفلاحية، وغنهضر على واحد النقطة، وهنا كنعشكر هذيك السيدة الوزيرة، وزيرة الماء، هذيك الساعة الاستثنائية، السيد خدام 20 عام وكذا وعشرين عام وهو مازال مؤقت، هو كيقيم بدور أساسي في الدولة، وكيحسب مؤقت، اعلاش؟ لأن سماوه مؤقت، هو اللي كيحضي لنا البراج، هو اللي

² Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

هاذ التقسيم اتفقتو عليه بالإجماع على مستوى ندوة الرؤساء، السيد الرئيس.

الكلمة الموالية لفريق الأصاله والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زملائي الأعزاء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

ابغيتك اليوم ما تنظرش ليا أني في المعارضة وسأكون يعني كذا، نهضر معاك بهدوء، معكم بهدوء حول الموضوع ديال التشغيل هونذكر غير على البطالة والتشغيل ما نهضرش على شي حاجة أخرى، كما قلتي في التدخل ديالك العيش مستوى ديال العيش والفقر والهشاشة كلشي هاذ الشئ مرتبط بالتشغيل، إذن غادي نركز معكم على التشغيل من منطلق أنني ندلي ببعض الأفكار لعل وعسى تاخذوها بعين الاعتبار، وتنظروا لنا كمعارضة خاصة في هاذ الظرفية وهاذ اللحظة الصعبة والعصيبة اللي تتمر منها بلادنا لأن البطالة اليوم هي تلك الفتنة النائمة، واستيقظت في الحسيمة. ولكن أنا حتى أنتما متأكدين على هذه الفتنة النائمة كايئة (partout) في المغرب في جميع الأقاليم بدون استثناء، في المغرب العميق وفي المغرب المركزي، في أي لحظة تنوض وهاذ الشئ من طبيعة الحال أي واحد غيور على بلادو كيراعي مصلحة وطنو ما يمكناش تنزايدوا في هاذ الموضوع، وإنما الجميع خاص يبحث على الحلول للمعضلة.

ولذلك، السيد رئيس الحكومة، اسمحوالي نقول لك واحد الكلمة، خيبتي اشوية الآمال ديالي لأن في التدخل ديالك من البداية قلتي أودي هذه من الأمور المستعصية، بحال إذا رفعتي الراية البيضاء وأنت باقي يلاه عندك 42 يوم، تشجع السيد رئيس الحكومة، الراية البيضاء حطها، أرا نواجهو هاذ المعضلة وعندنا الإمكانيات في البلاد، عندنا الذكاء الجماعي، وعندنا الشجاعة لرفع التحديات ومواجهة الصعاب، كما بغات تكون، هاذ الشئ ديال البطالة.

وابغيت نهك كذلك السيد رئيس الحكومة، هذيك القضية ديال البطالة وتوفير فرص الشغل مرتبط بنسبة النمو صحيح، يعني خاصنا نديرو 6% فوق عاد يمكن لنا نتغلبو على المعضلة بالبطالة.

أنا أدعوك السيد رئيس الحكومة وأدعو الجميع أجي هاذ المرة نكسوا الآية، عرفتي أش غادي نديرو هاذ المرة، السيد رئيس الحكومة، نخلقو فرص الشغل باش نخلقو نسبة النمو، يعني بدلوا اشوية هذه المعادلة هاذي، لأنه انتظاررفع نسبة النمو اللي مرتبطة بتغيير النموذج ديال النمو بنفسو ومرتبطة بالتغيير ديال الهيكله ديال الاقتصاد الوطني صحيح، هاذ الشئ على المدى الطويل كيف ما قلتو، ولكن اليوم نواجه واحد المعضلة مستعجلة تكاد تعصف بالبلد، ما يمكناش نقولو هاذي إستراتيجية على المدى الطويل، إمتي غادي نغيرو الهيكله ديال الاقتصاد الوطني.

وأنا قلت للسيد وزير المالية في الجلسة السابقة المحترم، قلت له أودي راه احنا بهاذ النموذج اللي غاديين به غاديين للحيط، حتى أنتما السيد رئيس الحكومة راه كنظن راكم ما ميقتينش واش غاديين في اتجاه سليم وصحيح اللي غيغير الهيكله داالاقتصاد الوطني وذلك القطاع الأول الصناعي اللي غادي يستوعب لنا البطالة، غيولي أساسي ومحوري في الهيكله ولا غيبقى هو الثالث.

إذن طالما أنه ما عندناش هاذ اليقين خلينا نمشيو في اختيارات أخرى مستعجلة عندها طابع استعجالي اليوم منين غنبدار السيد رئيس الحكومة المحترم؟ غنبدوا بكشف الحقائق أمام أنفسنا وأمام المغاربة، الأرقام اللي تتعطيو السيد رئيس الحكومة ماشي اللي عطيتو اليوم ما اعطيتوش، اللي تتعطي الحكومة وتتعطي المندوبية السامية للتخطيط، وكيعطي بنك المغرب وتتعطي المؤسسات الدولية أرقام متضاربة، اشكون اللي غنثيقو، نتوحدو غير على الأرقام.

وابغيت في هاذ المناسبة، السيد رئيس الحكومة، اعلاش ما تديروش تلك الآلية اللي أوصى بها جلالة الملك في الرسالة ديالو السامية في 2012 لذيك الندوة الدولية حول الإحصاء، راه كان فيه توجيه سامي واضح نخلقو واحد الآلية وطنية اللي غتكلف بتوحيد الإحصائيات والبيانات، احنا دابا كنتنذاكرو على البطالة شحال غادي نحاربو، واش نحاربو 10,4% ولا 10,7% ولا 9,4% ولا أكثر ولا أقل رغم أنني متأكد أكثر بكثير، يعني نسبة البطالة في البلد أكبر بكثير من الأرقام المعلنة، لأنكم في احتساب السكان النشيطين كتعتمدوا يعني معايير ومؤشرات لا نتفق عليها، ما غندخلش في التفاصيل ديال هذا الأمر لأنه ما عنديش ما يكفي من الوقت في هذا الباب، إذن فلا بد من المراجعة ديال الأرقام.

المسألة الثانية، السيد رئيس الحكومة، باش نجحو ونديرو إجراءات مستعجلة، السيد رئيس الحكومة راه غلط، راه البرامج السابقة ما نجحناش، السيدات والسادة، لا إدماج، لا تأهيل، لا مقاولتي، ومقاولتي راه الدراري راهم في الحبس، الدراري كيتحاكموا، تأهيل وإدماج كهم بعض المئات من المقاولات، واحنا عندنا مئات الآلاف من المقاولات.

إذن لنكتسب الشجاعة ونقول ماشي عيب أنه الحكومات المتعاقبة لها أجر، اجتهدت وفشلت، وأنتم تبارك الله قلبوا على أجران ماشي غير

سوق الشغل، إذن لا بد من التكوين بالمساهمة ديال الدولة والمساهمة ديال القطاع الخاص أساسا والمساهمة ديال كل الفرقاء في هذا الباب.

ثالثا، السيد رئيس الحكومة، لا بد من ابتكار واحد العقد ديال الشغل معمول به في واحد العدد ديال البلدان كيتسمى عقد الشغل الأولي (contrat travail primaire) ما بين المجاز أو اللي عندو شهادة جامعية أو اللي عندو شهادة ديال التكوين المهني مع المقابلة، ولكن تدخل الدولة بسياسة تحفيزية للمقابلة على المستوى الضريبي.

ذاك الشي اللي جاب لنا السيد وزير المالية في مشروع القانون المالية ديال 2017 غير كافي ديال 6000 درهم، وإنما إجراءات تحفيزية على (l'IR³) وعلى (l'IS⁴) باش نشجعو المقاولات على إدماج الشباب اللي عندهم شهادات وكذلك نشجعوهم على إعادة التكوين ديالهم.

كذلك بارتباط مع المقترح الأول، السيد رئيس الحكومة المحترم، نتقترحو خلق واحد الألية ديال التتبع والرصد والتقييم على مستوى كل إقليم من 84 عمالية وإقليم في بلادنا.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت، شكرا.

الكلمة الموالية لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السادة أعضاء مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة، التشغيل في بلادنا منذ الاستقلال يعتمد على 3 ديال المداخل: الوظيفة العمومية، القطاع الخاص والتشغيل الذاتي.

الوظيفة العمومية، منذ الاستقلال كانت هي أول مشغل، الآن أثبتت محدوديتها بفعل ضغط التوازنات المالية وبفعل عدد من العوامل، وهذا ساهم في تراجع المردودية على مستوى الوظيفة العمومية.

القطاع الخاص، ما كيكفيش أنه يلي الحاجيات كلها ديال الطلب على التشغيل.

الفضاء الثالث هو التشغيل الذاتي، التشغيل الذاتي أثبت أيضا أنه

واحد. بالمناسبة، السيد رئيس الحكومة، صحيح لن نخترع العجلة، ولكن بدلوا العجلة، نبدلونها، السيد رئيس الحكومة، هاذ العجلة ديال "إدماج" و"تأهيل" كلشي هاذ الشي يتحيد وجيبو حاجة أخرى.

فهاذ الباب باغي نقترحو واحد الفكرة، السيد رئيس الحكومة، وعندني بزاف ديال الاقتراحات، وغتراسلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، كتابة لأنه ما يكفنايش الوقت، غنتذاكر فقط لأن المشكل ديال البطالة كايين في الأقاليم وفي الجماعات، نمشيو عندهم تما باش نحلوه، ما نحلوهش هنا في الرباط، إذن غنخلقو واحد الصندوق، السيد رئيس الحكومة، اسميتو "الصندوق ديال الضمان لتشغيل الشباب" لأن المشكل في البطالة ديال الشباب، الفتيلة والفتنة اللي تذاكرتي عليها من قبل هي جحافل من العاطلين من الشباب، وبنك المغرب 41% ديال الشباب عاطل، ما يمكناش نتخيلو لأن 41% رقم، وإلى جينا نترجموه إلى بشر، إلى إنسان، إلى مواطنين، فهي مئات الآلاف بل ملايين من المغاربة شباب ما عندهم شغل، إذن نديرو واحد الصندوق، هاذ الصندوق هذا باش غنمولوه؟

غنمولوه عن طريق الجماعات الترابية لأن ابغيت نقول هنا، المشكل ديالنا كاملين، الجماعات، الحكومة، القطاع الخاص، الأبنك وكل المتدخلين خصنا نتجمعو وكل إقليم يكون فيه صندوق تكون فيه المساهمة ديال الدولة، الدولة.

السيد رئيس الحكومة،

اهضرت مع السيد الوزير وما نكرش، المالية، عندنا واحد 244 مليار درهم، السيد رئيس الحكومة المحترم، 244 وما تجيش تقولي عاوثاني رقم وهي، راه ماشي وهي هذا راه 100 مليار ديال الصناديق الخصوصية، 57 مليار ديال الودائع، 30 مليار ديال.. الحاصل، المجموع 244 مليار، كثير الجبال ديال الفلوس، هاذ الشي استثماروه.

عندنا الودائع البنكية مثلا، فين كايين المشكل دابا في الحسيمة والناظور وواحد العدد؟ يعني أكبر الودائع كايينة تما، ولكن كنجيبو ذوك الفلوس للأبنك هنا باش كنعشيوها السندات ديال الخزينة وتسلف الدولة، ونخليوهم تما، نستثمروهم تما، السيد رئيس الحكومة، في الناظور، في الحسيمة، في تطوان، في تنغير، في ورزازات، وفي أكادير.

إذن، فهاذ الصندوق عندنا الإمكانية ديال التمويل ديالو، المجلس الإداري اللي غيسيرو غيكون فيه كل المكونات الممولة لهذا الصندوق، من منتخبين، من قطاع خاص، خاصة الأبنك... إلخ، إذن هذا مستعجل.

الأمر المستعجل الثاني، هو التكوين وتذاكرتو عليه، السيد رئيس الحكومة، هو التكوين خاصة التكوين المهني، التكوين المهني تدار واحد العدد ديال البرامج، كذلك أتأسف وكاين الوزير معنا هنا ومدير لزمان، برامج فاشلة، السيد رئيس الحكومة، لأنه ما استجباتش للحاجيات ديال المقابلة، وما استجباتش للحاجيات ديال الشباب والاندماج في

³ Impôt sur le Revenu

⁴ Impôt sur les Sociétés

هنا في المثال بالقطاع ديال التأمين، قطاع التأمينات اليوم ولي تيوافر عدد هائل من مناصب الشغل، لأن وفرنا فيه وصفات في مجال التأمين وتندعوكم باش تفكروا في هاذ الجانب لأن غادي يوفّر فرص ديال الشغل خارج ارتفاع نسبة النمو.

المقترح الثاني اللي تنقترحو عليكم هو الحد من اللجوء للموارد البشرية الاحتياطية في القطاع الخاص، وخاصة في مجال التعليم والصحة، هاذ الناس اللي تنمشيو نستاعنو بهم وتنجييوهم للقطاع العمومي باش يخدموا في القطاع الخاص وفي مجال التعليم وفي مجال الصحة تيخص واحد التدخل باش نوفرو فرص عمل بالنسبة للناس اللي ما عندهم مش.

كنقترح عليكم توسعوا الحقل ديال المهن الحرة المنظمة، كايين واحد الحقل ديال المهن الحرة تبذلت فيه مجهودات، مثلا في قطاع العدالة عندنا مهنة المفوضين القضائيين، نعطي غير مثال واحد لأن ما عنديش الوقت، الخزينة العامة، تتعرف تحصيل الديون العمومية كايين واحد التأخر كبير في هاذ التحصيل، عندنا تقريبا 30 مليار درهم غير محصلة سنويا بسبب ضعف المأمورية ديال التنفيذ، تنقترحو عليكم باش تديروا تخلقوا تقريبا.. راه يمكن لنا نخلقوا 3000 مقالة بشكل آني، وهذا غيستتبع بطبيعة الحال مناصب شغل وفي نفس الوقت غادي نساهموا في رفع المستوى ديال...

أختم، السيد الرئيس، بأنه الآن التنمية راه ما يمكنش تكون إلا بالديمقراطية، والديمقراطية ما يمكنش تكون إلا بالاستقرار الاجتماعي، وهاذ الاستقرار ماشي هو الهدوء في الشارع، الاستقرار راه هو الاستقرار الاجتماعي، هو النقص من الحرمان والفقير اللي كايين، هذا هو اللي غادي يضمن لبلادنا التوازن والتماسك الذي نريده لنا جميعا. شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم. أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله حفزي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات الوزيرات والوزراء المحترمين، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا أحد.. هو في الحقيقة السيد رئيس الحكومة، قصرت علي المسافة لأن هناك التقائية كبرى ما بين التدخل ديالي والتدخل ديالكم، لذلك

تيعاني في واحد العدد ديال المشاكل، منها ضعف الأفكار المبدعة، منها ضعف التكوين، منها قلة مواكبة الدولة.

أحنا تنقترحو عليكم، السيد رئيس الحكومة، باش تفكروا في واحد المقاربة رابعة، اللي هي عبارة على واحد المنظومة ديال التقاطع ديال هاذ 3 ديال المتدخلين، واحد النوع من العمل اللي فيه الضمان الاجتماعي، فيه التأمين الصحي، فيه التغطية، ولكن في نفس الوقت فيه المبادرة الحرة، في نفس الوقت فيه التزام القطاع الخاص، وخصنا نتجاوز المقاربات السابقة، ما عنديش الوقت بزاف باش نفصل، ولهذا غادي نكتفي فقط بالعناوين. لذا، نحن ندعوكم للتفكير في جيل رابع من مداخل التوظيف عبر إرساء آلية فيها منظومة ديال تدخل كافة المعنيين بالعمل ديال التشغيل.

السيد رئيس الحكومة،

عندنا واحد العدد ديال الاقتراحات فيما يتعلق بتطوير سياسة الدولة في هاذ الجانب، الدولة تتوفر حوافز كبيرة في مجال الاستثمار، وهاذ الحوافز هي في الحقيقة مشروطة بخلق فرص ديال التشغيل، لكن واش الدولة تتراقب وتتابع هاذ الاستثمارات في الوقت اللي كتضخها في مشاريع كبرى؟ وإلى كانت تتراقب، كيفاش تدير لهاذ العملية ديال المراقبة؟ أحنا القناعة ديالنا أنه ما كايينش مراقبة، ولذلك كان واحد الهذركبير على مستوى التحفيزات الاستثمارية.

السيد رئيس الحكومة،

آن الوقت لتقييم سياسة الوساطة في مجال التشغيل، ما تقوم به (L'ANAPEC) عمل مهم، لكن نحتاج إلى عمل ديال التقييم أساسي، لأنه ما يكيفيش أننا نوفرو فقط واحد 40000 وساطة بالنسبة تقريبا أكثر من 300000 مؤهل لولوج سوق العمل.

السيد رئيس الحكومة،

لا بد من إرساء سياسة تواصلية مع الجهات ومع الأقاليم والجماعات، لأنه التشغيل ما يمكنش يتم إلا في إطار القرب، وهذا ما يمكنش يكون إلا مع مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين وهما المنتخبين على مستوى الجهات والأقاليم والعمالات وأيضا على مستوى الجماعات.

السيد رئيس الحكومة،

أحنا في ظرفية استثنائية، ولذلك لا بد من التفكير في حلول استثنائية، تتجاوز المقاربة التقليدية ديال انتظار ارتفاع نسبة النمو، هاذي مقاربة كلاسيكية، بلادنا فيها ثروات مركزة ينبغي العمل على التوزيع العادل لهذه الثروات، نقترح عليكم الحد من التركيز في القطاعات الاقتصادية الكبرى، نعطي مثال على قطاع واحد القطاع ديال الاتصالات في المغرب، هو واحد القطاع اللي تيوافر واحد رقم معاملات سنوي يتجاوز 31 مليار درهم، وتتحقق أرباح كبيرة استثنائية بالمقارنة مع ما هو موجود في العالم، هاذ القطاع تيحتاج لواحد النوع من التدخل باش يكونوا فيه وسطاء في مجال التسويق، يمكن لي نضرب

المغربي عبر إعادة توجيه الاستثمار نحو القطاعات الواعدة التي عندها مفعول حقيقي على مناصب الشغل، مثلا الصناعة، واليوم احنا جينا من اجتماع مع وزير الصناعة التي كنثمنو العمل التي تيقوم به في هذا المجال، في مجال إحداث مناصب الشغل.

كذلك المسألة الثانية في انعطاف هذا النموذج التنموي، هو أنه جعل الابتكار رافعة أساسية لتحسين إنتاجية المقاولات التي خاصنا نعيدو واحد الطابو هو أنه التي كيخلق مناصب شغل وكيخلق الثروة هي المقابلة.

السيد رئيس الحكومة،

أي تحفيز اعطيتيه للمقابلة راه هو تحفيز لخلق مناصب الشغل، وأي تثبيط وأي معوقات للمقابلة فهي معوقات لمناصب الشغل، وهنا في عجلة غادي نتكلم على مسائل التي حقيقة ما فيهاش انسجام، هي أنه في القطاع الخاص خصوصا فيما يخص الاستراتيجيات القطاعية لأن هي التي تتشغل كذلك لأن فيها أهداف، أهداف واحد الأفق زمني محدد فيها واحد الأهداف، كل إستراتيجية قطاعية فيها هذه الأهداف، واش احنا حققنا هذه الأهداف فيما يخص على الأقل التقييم، فيما يخص المواد البشرية؟ واش حققنا هذيك الأهداف فيما يخص التشغيل ولا لا؟ ما عرفناش السيد رئيس الحكومة.

أنا اليوم غير قادر، وأتحدى أي واحد هنا يقول لي أنه أشنو درنا هاد 5 سنوات ولا 10 سنوات الأخيرة في ميدان الاستراتيجيات القطاعية، كل إستراتيجية عندها واحد الهدف محدد، أنا نتعرف بعض الاستراتيجيات التي منها اللوجيستيك، منها إلى آخره، واش حققنا هذالك الشي التي كايين في الاستراتيجيات ولا لا؟

فباش نعرفو احنا ما عرفناش نحن أين وإلى أين نسير؟ في خضم كذلك التضاربات التي كايينة ما بين المؤسسات المصدرة للإحصائيات، التي هي (HCP)، وزارة المالية وبنك المغرب، يعني احنا حقيقة عندنا غموض في هذه المسألة، ما عرفناش واش عندنا سياسة حقيقية ديال التشغيل، خاصنا نقوموهاذ التقييم على الأقل في هذا المجال.

ربما نجابو بعض الإخوان، الاتحاد العام لمقاولات المغرب كمنظمة ديال أكثر تمثيلية فيما يخص المنظمات المهنية للمشغلين، أنها انخرطت كمنظمة مواطنة في تعزيز نظام الحماية الاجتماعية والرفع من القدرة الشرائية للأجير.

انخرطت في الرفع من الحد الأدنى من الأجور، السيد رئيس الحكومة، رفعنا وقبلنا الرفع من الحد الأدنى من الأجور ولو أنه ماشي هي المقاربة التي تنفضلو احنا، احنا تنفضلو مقاربة أخرى في تعزيز القوة الشرائية عبر أعمال المسائل الجبائية فيما يخص الضريبة على الدخل، ولكن على أي قبلنا تقريبا 30% هاد 6 سنوات أو 5 سنوات في الرفع من الحد الأدنى للأجور، وهنا على سبيل المثال لا الحصر، لأن هنا احنا كنتنماو في واحد المحيط التي هو تنافسي، احنايا ثاني بلد أكثر منا في

سوف أتناول المحاور التي ربما فيها بعض التمايزات.

قلت بأنه لا أحد يجادل في أن النسبة ديال التشغيل في المغرب هي نسبة متدنية جدا ونسبة البطالة تقريبا سنة على سنة تقريبا تتراوح في هاذ السنوات الأخيرة كلها ما بين 9 إلى 11، 10,5 إلى آخره، يعني 10% كعمدل ولكن في هاذ الفئة، في هاذ 10% كايينة إلى اخذينا هاذ الفئة العمرية المتراوحة ما بين 15 و34 سنة والتي فيها الخريجين ديال مؤسسات التعليم العالي ولا منظومة التكوين المهني، كتنلقاو بأن فيها 52%، هذا على حسب البنك العالمي، 52% بطالة، وهنا تزيديو التفاوتات، كذلك كايينين التفاوتات، الحدة ديال التفاوتات تتراد على حسب التفاوتات المجالية الجهوية من جهة لجهة، العالم القروي، العالم الحضري، وكذلك التفاوتات النوعية اللا مساواة بالنسبة للمرأة، بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.

الأرقام الصادمة في الحقيقة هي ملي غادي نتكلم الآن على الوافدين على سوق الشغل، اشكون هي هاذ المكونات التي وافدة على سوق الشغل؟ في عجلة يمكن لي نقول بأنه تقريبا هنا نتكلم تحت مراقبة أولا ديال الإخوان السيد وزير التعليم والتربية والتكوين، والسادة كتاب الدولة، عندنا في الوافدين من المنظومة ديال التكوين المهني كلها ما بين القطاع العام والقطاع الخاص 220000 خريج سنويا، هاذي تتجي لسوق الشغل.

ثانيا، عندنا فيما يخص التعليم العالي السي الصمدي، ها هو هنا، عندنا 250000 خريج سنويا، هي 470000 خريج سنويا تلج سوق الشغل.

المسألة الثالثة، هو التي ما تكلمناش عليها، وما تكلمش عليها السيد رئيس الحكومة هي الهدر المدرسي. السيد رئيس الحكومة، الهدر المدرسي من خلال كذلك في خضم انعدام واحد النظام ديال التوجيه البيداغوجي التي ما كايينشاي ويا للأسف، والتي نادينا به لسنوات والتي باقي ما تنزلشاي التنزيل الأمثل هو أنه تنزل عندنا لسوق الشغل الهدر المدرسي 400000 سنويا، يعني في المجموع، غناخذو منها غير النصف 200000 لأن هي النشيطة التي فوق من 15 سنة على حسب مدونة الشغل كتنلقاو بأنه تلج سوق الشغل سنويا تقريبا 700000 شاب سنويا كيخصهم الشغل.

المفارقة العجيبة هو أنه السوق ديالنا اليوم اشحال يمكن لها تستوعب؟ ما بين 2010-2015 حققنا 66000 منصب ديال الشغل سنويا، ما نتكلمش على 2016 لأن رقم مخجل جدا.

إذن اليوم النمو الديمغرافي واحدة، ثانيا النموذج التنموي اليوم التي تكلمنا عليه التي أثبت محدوديته التي ما يمكنش أنه يمكن من امتصاص هاذ الشي كلشي لأنه نسبة النمو هي هزيلة جدا، وحتى نسبة النمو ملي تتكون 4 أو 5% ما كتنعكس على سوق الشغل، إذن هو نمو غير إدماجي، إذن يجب أعمال انعطاف حقيقي في النموذج التنموي

الجانب الأول وهو هل استطعنا كبلد، كحكومات متعاقبة، أن نصل إلى تجفيف إن لم أقل التقليل من منابع البطالة وتجفيف منابع البطالة؟ منابع البطالة متعددة في بلادنا، ويمكن أول منبع أساسي اللي عندنا في بلادنا وهو الهدر المدرسي، الهدر المدرسي كايين بطبيعة الحال برامج للسعي لمحاربة الهدر المدرسي ولكن لازالت النسبة مرتفعة ديال الهدر المدرسي.

المنبع الثاني ديال منابع البطالة وهو عدم قدرتنا على تكييف منظومة التربية والتكوين في مستوياتها المتعددة، يعني الثانوية أو التعليم العالي مع سوق الشغل، لأنه مآي كندشوفو اليوم نسبة البطالة، البطالة ديال الخريجين أو يمكن أن نسميها البطالة العاملة تفوق 26%، تفوق 26% في بلادنا، هذا إشكال حقيقي، رغم البرامج اللي تدارت، فالبطالة لا زالت اليوم حسب الإحصائيات ديال المندوبية السامية والتخطيط تقارب لـ 10%.

لذلك، فمن المفروض أنه نمارسو سياسة عمومية على هذا المستوى ديال تجفيف منابع البطالة ولكن في نفس الوقت إحداث آليات حقيقية لخلق مناصب الشغل، خلق مناصب الشغل.

أعتقد أنه بهذا الهدف البرامج اللي للأسف الشديد سواء برنامج "مقاولي" أو برنامج "تأهيل" و"إدماج" وحتى برنامج "المقاول الذاتي" اللي تحرف عن المسار ديالو من المفروض برنامج المقاول الذاتي اللي هو نعطيوه للناس اللي معندهم عمل، اليوم أصبح برنامج المقاول الذاتي يعطى للمتقاعد اللي سلا المهمة ديالو ويولي هناك المتقاعد، وبالتالي القانون تحرف على المسار ديالو.

البرامج كلها ما اعطاتش نتائج إيجابية لمواجهة معضلة البطالة وبالتالي ضروري التفكير في آليات أخرى، من بين الآليات الضرورية اللي خص التفكير فيها وهو القطاع الغير مهيكّل، القطاع غير المهيكّل من بين المسببات الأساسية لهدر مناصب الشغل، لا يعقل أن مقولة مواطنة كتخلص الضرائب ديالها، كتصرّح بـ (CNS5) بجانبها مقولة اللي كتشتغل في الظلام وما كتخلص لا (CNS) وما كتخلص الضرائب بطبيعة الحال التكلفة غادي تكون عندها منخفضة واشكون اللي غياكل العصا؟ المقولة المواطنة واللي غينعكس على مناصب الشغل.

المسألة الثانية وهي ما يتعلق بالآليات حماية مناصب الشغل من خلال القوانين المنظمة للعلاقات الشغلية، من بينها مدونة الشغل، المؤسسات اللي مدونة الشغل للأسف الشديد لا يتم احترامها واحترام مقتضيات عديدة من مدونة الشغل، نعطي غير مثال ديال لجان البحث والمصالحة سواء الإقليمية أو الوطنية، لجان البحث والمصالحة كتدير البحث ديالها وكتدير المسائل ديالها وكتوصل لقرارات سواء إقليمية أو وطنية، ولكنها لا تفعل على الإطلاق لأن القانون لا يتوفر على آليات قانونية لإجبارهاذ الأطراف على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

ما يخص الحد الأدنى للأجور من بعد إفريقيا الجنوبية، وحتى بالنسبة لأوروبا، بلغاريا ورومانيا احنا الحد الأدنى للأجور أكثر منها، إذن أين هي تنافسية المقابلة المغربية اللي غادا تنتج مناصب الشغل؟ راه خاصنا نعرفو يكون عندنا واحد الانسجام في الرؤية، السيد رئيس الحكومة.

في الوقت اللي كنقولو فيه بأنه احنا ابغينا مناصب الشغل، الحكومة خاصها تحقق وكذلك المقابلة خاصنا نعطيها المناخ الملائم باش تحقق مناصب الشغل، في نفس الوقت وهنا على سبيل المثال، أريد مثالين اثنين: هو أنه في المناقشة ديال القانون المالي تقدمنا بتعديلين: التعديل الأول، وكلهم غادين يحققوا المسعى ديال الحكومة في تحقيق مناصب الشغل اللي هو في ما يخص الابتكار أنه إعفاء جزئي من النفقات اللي كتتحققها المقابلة بمناسبة أنه النفقات ديال الابتكارو ديال (la recherche) وهذا ترفض.

والتعديل الثاني هو أنه التزام ديال الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في حدود ثلاث سنوات بالنسبة للمقاولات الناشئة إعفاءها من الضريبة على الشركات لمدة ثلاث سنوات مع التزام، أنا أقول التزام، لأن احنا كنعطيو الفلوس لجهة أخرى اللي ما فيهاش التزام، احنا كنعطيو التزام أنه تحقيق 250 ألف منصب شغل في حدود ثلاث سنوات، ولكن هذيك المقاولات أنها غادي تدير تشغل أجبرين اثنين، وبالطبع الإعفاء راه كيتعطى من بعد آخر السنة إلى آخره، بالنسبة لوزارة المالية سهلة هاذ المسألة، اعلاش احنا حرمانا أنفسنا أنه كايين التزام ديال المنظمة المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية نحققو 250 ألف منصب شغل في حدود ثلاث سنوات.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أسف هذا هو الوقت الذي تم الاتفاق عليه، شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أعتقد أنه في الموضوع اللي كنتداولو فيه اليوم هو موضوع حقيقة الأمر موضوع ليس موضوع ديال المواقف السياسية ولا موضوع مزايدات، هو موضوع يتطلب كثير من المسؤولية وكثير من الوطنية للحديث عنه، هو لمقاربة الموضوع لا بد من الحديث عليه من جانبين:

⁵ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

منتج من خلال الحفاظ على مناصب الشغل التي كنتنتج في الوظيفة العمومية، ما يمكننا نتخلوا على مناصب التقاعد التي تتمشي ما تنعوضوهاش، نخليو مناصب التقاعد كما درنا في الأمن هاذ السنة نديروه في قطاعات أخرى باش تبقى الوظيفة العمومية قطاع منتج وقطاع يمتص جزءا من البطالة، خاصة بطالة الخريجين.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حيتوم:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نلاحظ في هذا الموضوع معكم أنه بين سياسة التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين حضورا قويا لما هو اجتماعي، وبالنسبة لنا في الاتحاد المغربي للشغل هذا من صميم عملنا اليوم، فإذا ما أردنا أن نضع عنوانا موحداً لهذه القضايا الثلاث، فلن نجد أحسن من كرامة الإنسان المغربي، فلا كرامة بدون شغل ولا كرامة بدون ضمان حد أدنى من العيش الكريم ولا كرامة لمن يشتغل دون أن يستطيع تأمين هذا الحد الأدنى.

إذا كان عدد المغاربة الذين يعيشون تحت عتبة الفقر يعدون بالملايين، فأين يمكن أن نصنف الذين يشتغلون في ظروف تنعدم فيها الحماية الاجتماعية ودون الحد الأدنى للأجور، ويفوق عددهم 2.5 مليون؟ وأعني هنا القطاع غير المهيكل.

وهل الحد الأدنى للأجور نفسه يوفر العيش الكريم؟ أما الحديث عن باقي مكونات الطبقة العاملة من موظفين ومستخدمين وأجراء القطاع الخاص التي تحظى نسبياً في عالم شغلنا بنوع من الاستقرار، وفي نفس الوقت تشكل العمود الفقري للمجتمع، فإنها لم تنجو من استهدافها في مستوى قدرتها الشرائية بسبب القرارات المتخذة من طرف حكومتكم السابقة والحالية، سواء فيما يخص المقاصة أو التقاعد.

والأدهى أن سياستكم في التشغيل حتى داخل المرفق العمومي تستمر في خلق الهشاشة عبر تحويل عدد من مناصب الشغل القارة إلى مناصب شغل بالمنزلة أو بالعقدة، أكثر من ذلك أن تصريحكم، السيد رئيس الحكومة، بمراجعة مدونة الشغل، يهدف فقط لمزيد من المرونة ولا شيء غير المرونة، أي تعميم الهشاشة في ميدان الشغل.

كل هذا، السيد رئيس الحكومة، في ظل استمرار رفض التعاطي

كذلك المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل والمجالس الجهوية لإنعاش التشغيل، اليوم من المفروض أنه يكون عندودور ليس في خلق مناصب الشغل، ولكن توفير الأجواء الضرورية وتوفير العلاقات المهنية الضرورية القابلة لخلق سلم اجتماعي في الجهات بالأساس لخلق مناصب الشغل.

المسألة الموالية الجهوية الموسعة، لا يمكن أن ننجح في الجهوية الموسعة إلا إذا أن نفكر بمنطق جهوي، اليوم لا يمكن أن تكون جهة الدار البيضاء هي جهة درعة-تافيلالت، لا يمكن على الإطلاق، وبالتالي إنتاج مناصب شغل في جهة درعة-تافيلالت ليس هو نفس المنظور الذي عندنا باش نتجو مناصب شغل في جهة الدار البيضاء-سطات، وبالتالي يجب التفكير بمنطق جهوي لإنتاج مناصب الشغل.

التشغيل المؤقت للأسف الشديد هو شكل من أشكال البطالة المقنعة، ما كينش احترام لا ديال التصريح بـ (CNSS) لا ديال الحد الأدنى للأجر، لا ديال مجموعة من الآليات، وهذا كيحيلنا على القول بأن المغاربة يتحلون بروح قتالية كبيرة، لأنه عدد كبير كييعيش بطالة مقنعة، التاجر الصغير أو البائع المتجول أو لا الحرفي الصغير ولا الذي كيدير كروضة هاذو بطالة مقنعة، وبالتالي كيساهموا في استقرار البلاد وكيساهموا في التقليل من عدد العاطلين من خلال الإحصائيات التي كتعطيها الدولة.

وبالتالي اليوم آليات الوساطة، مؤسسات الوساطة ما كتعطي نتائج إيجابية على مستوى الشغل، ناخذو الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، كتدير الوساطة ما بين مؤسسات القطاع العام التي عندهم مناصب شغل كتبرمج سنويا وكتكون كوسيط للإعلان على مناصب الشغل، ولكن أشنو هو الدور ديال الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات في النباش على مكامن مناصب الشغل خاصة في المقاولات؟ لأن المقاول ديال القطاع الخاص هي المفروض أنها هي التي كتنتج مناصب الشغل، ومن المفروض التي هي توفر الأجواء لإنتاج مناصب الشغل، من المفروض أن التعاون الأساسي ديال الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات يكون مع القطاع الخاص وليس مع القطاع العام.

اللي مطروح أيضا لتسهيل عملية إنتاج مناصب شغل، الحفاظ على مناصب شغل، لأنه نزاعات الشغل تؤدي في كثير من الأحيان بفضل تعنت بعض المقاولين في القطاع الخاص، بعض المؤسسات الإنتاجية تعنتهم، إلى إغلاق المقاولات والتسريح، لأنه إلى عرفنا أن فقداننا هاذ العام أكثر من 37000 منصب شغل بفضل هاذ التسريح والإغلاق.

إذن الحوار الثلاثي الأطراف المبني على علاقات مهنية متوازنة، وعلى علاقات احترام متبادل، وعلى وضوح في الرؤية، يمكن أن يساهم في الحفاظ أولاً على مناصب الشغل القائمة، ويسهم من جهة ثانية في إنتاج مناصب شغل.

كذلك الوظيفة العمومية يجب أن تبقى بطبيعة الحال كقطاع

الحساس، خصوصا في هذه الظرفية الحالية، وخصوصا في منطقة الريف، فإن الهدف أولا وأخيرا هو الوقوف على مكامن الخلل والمساهمة في إيجاد الحلول الكفيلة بوضع سياستنا العمومية باتجاه يضع الإنسان المغربي في صلب اهتماماتها، لأن المغرب غني بتعدد وتنوعه الثقافي وقوي بوحدة كيانه، وسيتقوى أكثر بتسيخ دولة الحق والقانون، ولهذا فإننا نقترح في النهاية فيما يخص القضايا الاجتماعية ومنها محاربة الفقر، نطالب بتجميع أفضى لكل المجهودات المالية المعبأة في هذا المجال تحت عنوان واسم واحد "المالية الاجتماعية"، وتخضع كلها لنفس المساطر التي تخضع لها المالية العمومية، وعموديا مراجعة تقييمية لكل المؤسسات المعنية قصد الوصول إلى إستراتيجية موحدة وشاملة وبرؤية جديدة.

ثانيا، فتح حوار جدي وعاجل بين أطراف الإنتاج والحكومة للوصول إلى وفاق وطني اجتماعي قوي يحدد تعاقبات ملزمة وجدولة زمنية للإنجاز وعلى رأس جدول أعمالها الملف المطلي للطبقة العاملة وكل مشاريع القوانين التي تهم الشأن الاجتماعي، وضمنها مشروع قانون الإضراب وكذلك توصيات لجنة تقصي الحقائق حول التقاعد.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد رئيس الحكومة، البطالة طامة عظمى وبالتالي التشغيل هو معيار جدية ونجاعة البرامج الحكومية، وعلى أساس التشغيل تتم محاسبة الحكومات في جميع الدول الديمقراطية.

معدل البطالة، السيد رئيس الحكومة، مرتفع كيتعدى 10% في المعدل العام أما ما بين 15 سنة و24 سنة وصل إلى 25%، وهذا رقم مهول في طبياته أسباب التوترا الاجتماعي، ولا يمكن أن نتكلم عن محاربة البطالة بدون أن نعتد سياسات إرادية في الاستثمار العمومي يعطي نسبا في النمو تصل بين 5 و7%، وكذلك يجب أن يكون هناك توطين عادل للاستثمار العمومي في الجهات وفي الأقاليم.

الجهات الغنية كما يقال تحظى بأكثر من 53% من الاستثمارات، هذا الاختلاف في التوزيع يجب تداركه وأعطي مثلا على هذا الاختلال

الإيجابي مع مطالب الطبقة العاملة، والتي عبرت عنها الحركة النقابية وفي طليعتها الاتحاد المغربي للشغل.

هذا الرافض لم يكن من نتائجه فقط إشعال حمى التوترات الاجتماعية وتصاعد وتيرتها، بل يضرب في العمق المحرك الأساسي للنمو ألا وهو الطلب الداخلي على الاستهلاك، فاستهلاك الأسري يشكل حوالي 75% من الاستهلاك النهائي، وبالتالي فالرفع من الأجور مثلا يساهم في تحسين القدرة الشرائية أي زيادة في الطلب على الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى الضغط على العرض، الشيء الذي يدفع إما إلى زيادة الإنتاج أو توسيع دائرة الاستثمار لاستعادة التوازن بين الطلب والعرض.

قد يقول قائل- هذا صحيح نظريا- ولكن في مناخ أعمال سليم ومنافسة شريفة، لكن مرة أخرى على من تقع مسؤولية ضمان المناخ السليم والمنافسة الشريفة؟

السيد رئيس الحكومة،

بالعودة إلى سياستكم المتبعة في محاربة الفقر لا بد من التسجيل:

أولا، أن محاربة الفقر يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من البرامج الاقتصادية والاجتماعية في السياسات العمومية، أما الإجراءات الأخرى فهي مكملة لهذه السياسة:

ثانيا، أن المتدخلين في هذا المجال عددهم يكاد لا يحصى من قطاعات حكومية، مؤسسات، وكالات إلى غير ذلك، وبالرغم من المجهود المالي المعبأ، فإن النجاعة تبقى ضعيفة جدا ومؤشر التنمية الاجتماعية يظل ضعيف، والعبرة كما يقال بالنتائج وسأعطي مثالين نظرا لضيق الوقت:

صندوق التكافل العائلي يهدف هذا الصندوق إلى دفع النفقة لفائدة الأم المعوزة المطلقة وأبناؤها الواجب لهم النفقة، ونظرا لتعقيد شروط ومساطر الاستفادة، فإن هذا الصندوق لم يستطع الوفاء بالغرض المخصص له، حيث لم تتجاوز نسبة الإنجاز من 2013-2015 إلى 8.53% من مجموع الموارد.

المثال الثاني صندوق التماسك الاجتماعي الذي أحدث من أجل تفعيل نظام المساعدة الطبية ودعم الأشخاص في وضعية إعاقة وتمويل برنامج تيسير ومليون محفظة من أجل محاربة الهدر المدرسي ومساعدة الأراذل في وضعية هشاشة، فإذا كان برنامج تيسير قد عرف بعض النجاح في المدارس المستهدفة فقط، فإن النسبة العامة للهدر المدرسي تزايدت بل وازدادت ارتفاعا في صفوف الفتيات مما يتضح معه أن الهدف من وراء هذا الصندوق لا زال محدودا وأن نسبة الإنجاز لم تتعد كذلك 20%. والمشكل ليس فقط في نسب الإنجاز ولكن انعدام الانسجام وعدم التكامل.

السيد رئيس الحكومة،

إننا، في فريق الاتحاد المغربي للشغل، إذ نسائلكم في هذا الموضوع

المجتمع بالحركة، واليوم والحمد لله هاذ المخطط امتص إلى حد كبير اليد العاملة غير المؤهلة بالقرى والبوادي، وتراجعت أفة الحركة بشكل كبير، ولا يعرف هذا الكلام إلا من فقد أحد أفراد عائلته. إذن، تحفيز الاستثمار وضمن عدالة توزيعه المجالي هما شرطان أساسيان لتشجيع الشغل ومحاربة الفقر، لأننا نعتبر أن نجاح أي مخطط هو نجاح لكل المغاربة.

وختاماً، السيد رئيس الحكومة، محاربة الفقر وتحدي البطالة قضية وطنية تحتاج إلى تعبئة وطنية شاملة والاستجابة لتطلعات الشباب المغربي في كل القرى والبوادي وفي الجبال وفي السهول وفي الحواضر لأنهم أبناؤنا وينتظرون منا رعاية حقيقية، وهنا وجب التضامن بين الأبنك وبين المؤسسات المالية ورجال الأعمال والقطاع الخاص والمؤسسات العمومية الكبرى، ومراجعة، السيد رئيس الحكومة، أستمح، ومراجعة الميزانية العمومية ولما لا ليذهب القسط الكبير لسياسة توفر الشغل للشباب العاطل، كذلك ولما لا يساهموا الموظفون السامون والبرلمانيون والوزراء للمساهمة كل حسب قدرته، لأن الأمر يتعلق بأبنائنا، والأب لا يشغله شيء أكثر من مستقبل أبنائه.

وفقنا الله وإياكم لخدمة هذا الوطن العزيز، وفقكم الله، السيد رئيس الحكومة، في هاذ المهمة.

وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن لأخرم تدخل في هذا المحور، مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المبارك الصادي:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدتين الوزيرتين المحترمتين،

إخواني المستشارين والمستشارات المحترمتين والمحترمين،

طبعاً نعتقد في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن مقارنة التشغيل والتعليم والصحة والسكن هاذ القطاعات الاجتماعية ترتبط بالاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحكومات المتعاقبة، وبما أنكم، السيد رئيس الحكومة، تعتمون الاستمرار على نفس الاختيارات السياسية، نعتقد جازمين أن الوضع لن يتحسن أكثر مما هو عليه، وبالتالي التشغيل مرتبط بالنموذج الاقتصادي المغربي، التشغيل مرتبط بالتعليم والتكوين المهني، وكل الحكومات المتعاقبة تقر

لنأخذ مثل جهة الرباط-سلا-القنيطرة، التي يقول على أن حصة الفرد في الاستثمار 12000 درهم للفرد، فهذا خطأ لأن منطقة الغرب التي أنتهي إليها النمو فيها لا يتجاوز 1.5 وحصة الفرد من الاستثمار كانت 1000 درهم.

إذن هناك اختلال مجالي بين إقليم وإقليم، جماعة وجماعة أخرى، بمعنى أن مؤشرات التنمية في الخمسيات أو سوق الأربعاء أو تيفلت أو سيدي سليمان أو سوق الأربعاء الغرب، ليست نفس المؤشرات التي نجدها في الرباط أو سلا أو تمارة.

كذلك هناك إشكالية كبيرة جداً، حين نجد أن الاستثمارات بالجماعات الترابية بالمغرب حجمها لا يتعدى 10 مليا درهم، هل بهذه الأرقام ستواجه الجماعات الترابية أفة البطالة والفقر؟ الجواب هو العكس.

السيد الوزير،

بهذا الواقع نترك المنتخب في مواجهة مباشرة مع شباب منطقته وساكنتها عاجزا عن تنفيذ وعوده، مما يعطي الانطباع على أنه استغل بطالة هؤلاء الشباب ليصل إلى موقع القرار، وهذا هو سبب سخط المغاربة على منتخبهم، وبالتالي يختارون النزول إلى الشارع والاحتجاج البعيد عن تأطير الأحزاب والنقابات والجماعات الترابية.

فالمنتخب يحاسب من السكان، كما يحاسب من الدولة، لكنه لا يتوفر على الإمكانيات، ألم يحن الوقت للحديث بصوت عالي وبصراحة على هاذ الواقع المر؟ حتى المنتخبون الذين يجتهدون في تزيين ملفات دقيقة ومشاريع تنموية مدروسة مع السلطات المحلية ورؤساء المصالح الخارجية، تواجه أزمة تواصل مع المسؤولين، وللأسف تصطدم هذه المجهودات مع بعض العقليات التي لم تستوعب التحول الذي يعيشه المغرب والمفهوم الجديد للسلطة بمختلف أنواعها.

بهذا أقول المنتخبون البرلمانيون، رؤساء الجماعات، أعضاء الجماعات المحلية والعمالات والأقاليم والجهات مصيرهم الموت السياسي، هنا غادي نرجع للمقاولات.

هاذ ثلاث أشهر الأخيرة، 4500 مقابلة اللي هي فلسست، (les centres d'appels)، كيف يجب أن نتعامل مع هاذ الوضع في إطار استباقي مدروس لتفادي الإفلاس ومعالجة تداعياته؟

كذلك، السيد رئيس الحكومة، كاي شركات فلاحية وصناعية بحال عندنا مثلاً "اولاد بورحمة" تشغل 70 ألف منصب شغل، تفضل هذه الشركات تشغيل الفتيات عوض الذكور، هذه مقارنة النوع عكسية، كيف يمكن إنصاف هؤلاء الذكور لأنهم يشغلون 80% من الفتيات.

للتأكيد على أن الاستثمار هو الدافع الأساسي للتشغيل مثال واضح يتجلى في مخطط المغرب الأخضر، كان أبناؤنا يعانقون البحر للهجرة أو العمل في الفلاحة الإسبانية، وكانوا يعانون من طرف.. وكان ينعتهم

وبالتالي ملي تدير الحكومة هاذ الممارسة تتعطي إشارة قوية للمقاولات. المقاولات اليوم هارين من الاقتصاد المهيكل للاقتصاد غير المهيكل، وهذا ورش احنا طامعين في (la CDT⁶) أنكم تفتحوا فيه، وتكون عندكم الجرأة، أن هاذ الاقتصاد غير المهيكل اللي اليوم أرياب العمل تمهروا لأنه حقيقة كايئة بعض المقاولات وطنية واللي تتأدي الضرائب وتؤدي الحد الأدنى للأجور وتصرح بالأجراء ديالها، ولكن كايئة مقاولات أخرى ما تديرش هاذ الشيء، وبالتالي وأنتم تتعرفوا هاذ الشيء كايئة في الجماعات الترابية وفي القطاعات الحكومية، كايئة شركات ما تتحترم الحد الأدنى للأجر، احنا استغرينا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، هاذ المقاربة ديال هاذ التمير عاوثاني النقاش حول مدونة الشغل، وقلتم، السيد الرئيس، بنظرة تشاركية ما بين الفرقاء الاجتماعيين، واش ابغيتو تديروا نفس الطرح اللي دارو سلفكم في التقاعد؟

اليوم، احنا طامعين على أنه هاذ مدونة الشغل اللي خرجناها بتوافق وطني ابغينا نفعلوها على أرض الواقع، خصكم تعرفوا، السيد رئيس الحكومة، أن أغلب الشركات اليوم ما تيحترموش قانون الشغل، اليوم عندنا في الشغل يعني إلى محصنا اليوم سوق الشغل، اليوم كايئة التسريح والطرده بمجرد تكوين مكتب نقابي، اليوم كايئة تفويت الخدمات للقطاع الغير مهيكول بنسبة 90% و95%، اليوم كايئة عقد الشغل عند شركات الوساطة، هاذ الشركات ديال الوساطة عندهم عقد شغل دائمة، وهم عندهم رخصة ديال التشغيل المؤقت.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم، أنتم مدعوون للرد على التعقيبات إلى ابغيتو طبعاً، تفضل.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

أجدد الشكر لجميع السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وأجدد الشكر لجميع المتدخلين، وكونوا على يقين أنني حاولت أن أنصت باهتمام شديد لجميع الملاحظات اللي تقالت، وأنا عازم إن شاء الله في مجال التحيين، هو غير التدقيق والتحيين ماشي مراجعة ديال الإستراتيجية الوطنية للتشغيل إن شاء الله غادي نديرو ندوة، في إطار هذا التدقيق غادي نديرو ندوة، وسندعو السيدات والسادة البرلمانين ممثلين عن الفرق البرلمانية لحضورها، يحضروا معنا ندوة داخلية في التحيين باش حتى هما يعيطونا الأفكار ديالهم، احنا ما نكرهوش نطورو

على أن التعليم ديالنا لا يلائم حاجيات سوق الشغل، وتنسمعو دائما نفس الاختيارات ونفس المشاكل التي نعاني منها في تعليمنا، واليوم باقين تنتخبوطو في إصلاح منظومة التعليم، واحنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنقولو أن الأولوية، وينبغي للحكومة أن تكون لها أولوية، هو إصلاح التعليم لأننا نعتبره مدخل أساسي في تطوير كل القطاعات الأخرى.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تكلمتو على أنكم باغيين تطوروا وتنقحو الإستراتيجية الوطنية للتشغيل اللي دارتها الحكومة السابقة، هاذ الإستراتيجية، اللي استغرينا له احنا أنها دايرة مشروع طموح ديال أنها ابغات تقلص نسبة البطالة من 9.2% سنة 2013 إلى 3.9% سنة 2025، هاذ الدراسة اليوم تتبين، اليوم احنا في 2017 ونسبة البطالة 10.8، تتبين على أن الدراسات في واد والوقع المعاش في واد ثاني.

لهذا، السيد رئيس الحكومة، كل المقاربات ينبغي أن تنبني على شراكة حقيقية ما بين الفاعلين الأساسيين وهم المركزيات النقابية والمقاولات والحكومة.

السيد رئيس الحكومة،

ينبغي على الحكومة أن توفر أولاً العمل اللائق لنتطلب من القطاع الخاص توفير العمل اللائق، غادي نذكركم، السيد رئيس الحكومة، بالعمل اللائق حسب منظمة العمل الدولي، خاصو يضمن الحقوق الأساسية التي يتعين ضمانها، وهو الحق في أجر مناسب مقابل العمل المقدم، الحق في التغطية الصحية والحماية الاجتماعية المناسبة، الحق في توفر الشروط الصحية والسلامة المهنية في أماكن العمل، الحق في التنظيم النقابي، الحق في تمثيلية المأجورين، والحق في الحوار الاجتماعي، عدم التمييز على أساس الجنس أو العرق، حماية المرأة والأشخاص في وضعية إعاقة، الحق في التكوين والتكوين المستمر.

أسألكم، السيد رئيس الحكومة، واليوم تتعطيوا إشارات والحكومات السابقة أعطت إشارات للمقاولات، ما دام أن الحكومة ما تتحترم قانون الشغل، وغادي نعطي أمثلة، اليوم باقي عندنا مشكل ديال عمال ديال الإنعاش الوطني في العمالات ما عندهم الحد الأدنى للأجر.

اليوم، الدولة والحكومة والجماعات الترابية تتفوت بعض الاختصاصات ديالها للقطاع الخاص، وهاذ القطاع الخاص لا يحترم القانون، ولا يحترم قانون الشغل، وأنتم تتعرفوا، السيد رئيس الحكومة، هاذ الشيء، في قطاع التعليم ديالكم كايئة عاملات ديال النظافة، عاملات ديال المطبخ تيتقاضوا 600 درهم شهرياً، وتتعرفوا، السيد رئيس الحكومة، وكل الوزراء وكل المواطنين تيركبوا في القطارات ذوك العاملات، تيتقاضوا 600 حتى 1000 درهم في الشهر. عمال المناولة الحراس في كل الإدارات العمومية ما عندهم الحد الأدنى للأجر،

⁶ Confédération Démocratique du Travail

نكونوا أحسن ما نكرهوش.

فلذلك، غادي نبقاوا في هاذ المنهج التشاركي بمجرد ما تدير الوزارة المعنية الملاحظات ديالها، غادي ننظمو إن شاء الله ندوة، والسيد الوزير ما كاينش لأنه في مهمة خارج المغرب.

أنا قلت فعلا التشغيل معضلة مستعصية، قلتها ولكن دخلت هي معضلة مستعصية بالنسبة لجميع الحكومات، في جميع الدول بالنسبة لهم هذا واحد الورش مقلق، فلذلك المقاربة ديالو خص تم بواحد النفس، أولا استشرافي، ثانيا وطني، ثالثا أيضا بالتواضع، باش ما نديروش وعود اللي هي غير قابلة للتحقيق، تنعطيو واحد الوعود اللي هي ممكنة التحقيق ديالها ممكن باش نمشيو ليه.

وفاش قلت هاذ الهضرة، لا يعني، السيد المستشار المحترم، رفع الراية البيضاء، أنا ما نرفعش الراية البيضاء، أنا من نهار أنا شرفني جلالة الملك، شرف الحزب ديالي وصادق علمها، صوت البرلمان مجلس النواب، أنا إن شاء الله غادي نقوم بالمهمة ديالي على حسب ما أستطيع، وندير جهدي ونخدم إلى آخر لحظة. وبطبيعة الحال بمنهج اللي اهضرنا عليه اللي هو منهج تشاركي، تشاوري، إنصاتي، وغادي نديرو جهدنا إن شاء الله إلى أقصى شيء، واحنا ابغينا نجحو، ولا شك أن جميع الأخوات والإخوان ابغاونا أيضا نجحو لأن احنا إلى نجحت هاذ الحكومة غير كنتنضافو لنجاحات ديال حكومات سابقة في بلادنا باش نكونو في المستقبل أفضل.

لكن أنا ابغيت نقول بأنه خاصنا، ولا تبخسوا الناس أشياءهم، كاين بعض الأمور اللي في بلادنا نجحت وخاصنا نتمنوها، لأن إذا ما تمناش الحاجة اللي نجحت، ما يمكنش نجحو في الأمور اللي بقت، الأمور اللي قلت فيها بأنها النجاحات ديالها محدودة وأن غادي نقومو بالمراجعة ديالها، راه باين اعلاش قلتها، قلتها لأن كاين إشكالات إما في التطبيق، إما في الإستراتيجية، ولا في البرنامج النهار الأول تدار، ولكن كاين أمور اللي نجحت على أرض الواقع.

ولذلك، المكتب ديال التكوين المهني هو برنامج ناجح، وناجح حقيقة، الأرقام ناطقة وأنا غادي نعطيكم بعض الأرقام فقط باش نشوفو بأن هذا المكتب ديال التكوين المهني دارواحد الجهد مهم جدا لأنه اليوم مكتب التكوين المهني الخريجين ديالو نسبة الإدماج ديالهم في سوق الشغل عموما كيفوق 75%، هذا ما كاينش في برامج عادية 75%، وبعض القطاعات أي بعض التخصصات محددة يمكن يوصل لحتى ل 100% وبعضها 95%، وخصوصا مثلا قطاع السيارات ولا في بعض القطاعات الأخرى، فإذا اخترنا فهذا التكوين المهني هو برنامج ناجح، نطوروه بعض التخصصات ندققوها نزيدو تخصصات أخرى، هذا عمل كيدار سنويا بالمناسبة، كنشوفو دائما حاجات الشغل إذا كانت حاجة كتزاد واحد التخصصات جديدة فيه.

فلذلك هو برنامج ناجح أظن بأنه خاصنا نعزرو به، وندعموه

وخصوصا أنه 50% من الناس اللي كيخرجوا من الهدر المدرسي، هاد البرنامج كيستوعبهم وكيمكثهم من تكوين جديد باش يدمجهم في سوق الشغل، وهذا عمل مهم جدا، لذلك وخا تشوفو الهدر المدرسي كاين آليات أخرى لمحاولة التخفيف من الهدر المدرسي على الرغم من أننا نسعى أيضا إلى باش الهدر المدرسي نقللوه منه.

بالنسبة مثلا للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هي أيضا مبادرة كانت أطلقت من قبل جلالة الملك سنة 2005 ومنذ ذلك اليوم إلى هذا الوقت قامت بواحد الجهد كبير جدا فيما يخص التنمية البشرية، بطبيعة الحال بخصوص بالنسبة لفئات معينة اللي هي هشة أو فقيرة وبالنسبة لمناطق تعيش واحد الدرجة عالية من الهشاشة والأرقام كتنتطق بهذه النتيجة، وهكذا.

إذن هناك العديد من البرامج اللي هي في التطبيق ديالها ناجحة، (L'ANAPEC) نفس الشيء بالمناسبة، (L'ANAPEC) ما نستاهنوش بالدور ديالها، هي قامت في برنامج ديال التكوين من أجل الإدماج بدأت في 2006، منذ 2006 إلى اليوم عالجت 62000 حالة ديال البحث عن الشغل ودمجتهم، في إطار.. دخلاتهم في هذا البرنامج، وغير في السنة الماضية فقط 35239 شخص عند 3768 مقالة، وهاد البرنامج إذن هو ناجح، ناجح هذا لا يمنع من تطويره كل مرة كيتزاد فيه واحد الشوية كتخفف الشروط.

أنا متفق مع السيدات والسادة المستشارين الذين ركزوا على أن بعض البرامج الشروط فيها صعبتها، وأن هذيك الشروط أدت إلى أن المخرجات ديالها كانت متواضعة بالمقارنة مع حتى الإمكانيات المادية المرصودة لها، وهذا ما أشار إليه بعض الإخوان فيما يخص مثلا صندوق التكافل العائلي، الخاص بالمطلقات فهو فعلا هاد الشيء كاين، وهناك نقاش وهاد الشيء تم بيني وبين السيد وزير العدل منذ 3 أسابيع تقريبا، والسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان في هذا الموضوع ديال هذا البرنامج واش يمكن هذيك الشروط كيفاش التطوير ديالها، إلى آخره، وهناك حوار في هذا المجال، التخفيف ديال الشروط ولكن خاصنا نقولو بأن هاد الصندوق استطاع أن يقوم بتنفيذ 12415 حكم قضائي، وبطبيعة الحال احنا ما نكرهوش نطوروه وغادي نشوفو الإمكانية ديال هاد التطوير وأشنو هي التأثير ديال هاد التخفيف ديال هاد الشروط على النتائج ديالو.

فيما يخص البعد الجهوي، أنا متفق مع السيد المستشار المحترم الذي قال بأنه الجهات خاصها تقوم بواحد الدور أكبر، ويمكن نقول بأنه من الآن راه انطلقت برامج جهوية في مجال التشغيل، ولكن حددت كبرامج أولية عدد معين من الجهات وبدات فيها، وهي كتهدف إلى أن مجالس الجهات هي اللي تتكلف من خلال دعم لها على دعم حركة الباحثين عن الشغل عن طريق البرامج نفسها الوطنية، ولكن مكيفة فالتأهيل مثلا الباحثين عن الشغل باش يمشيو يلقاوا القدرة باش يلقاوا الشغل المناسب.

عنه، هو صندوق أدى واحد الدور مهم جدا بالمناسبة، خاص التكافل العائلي حضرنا عليه، صندوق التماسك الاجتماعي اللي الموارد ديالو المالية بدأت في تصاعد، يعني تتضاعف سنة بعد سنة.

وفيما يخص المعاقين بالضبط، فيما يخص المعاقين بالذات تطورت المداخل ديالهم في شق المعاقين بين 2015-2016 من 50 مليون درهم إلى 111 مليون درهم، يعني ضاعفناها، تضاعفت، واش تدير هاذ الشق ديال المعاقين؟ تدير الدعم للأطفال ذوي الإعاقة في قضية التمدرس وكيدعمهم، كيدعم المقاولات الصغرى أو لتشغيل الأطفال المعاقين أو مقاولات صغرى للمعاقين، تبعطي واحد المجموعة ديال الأدوات مثل الكراسي، مثل المعينات للمعاقين، وأيضا هناك مراكز خاصة لاستقبال المعاقين لتوجيههم واستقبالهم، وهو يستفيد أيضا من هذا الدعم.

فإذن هاذ البرامج الاجتماعية وبرامج حماية اجتماعية ضرورية، راه واخا نديرو التعليم والصحة ميزان، إلى ما كاينش برامج حماية اجتماعية غادي يبقى عندنا دائما الفقر المدقع، ولذلك هاذ البرامج تتوجه إلى أسفل السلم، هاذوك الناس اللي ما يمكنش تستوعبهم لا شغل بسيط ولا معقد، لا ما يمكنش يتقدموا للمباراة، هاذوك تدارت لهم برامج الحماية الاجتماعية، وهاذي هي البرامج اللي كاينة حتى في الدول الكبرى في العالم، لأن كاين واحد الشرائح معينة ما يمكنش هو يوصل لها، المعاقين عندهم إعاقة، هذا وضع تيجتاج لدعم، فلذلك تيجي هاذ قضية الدعم.

بالمناسبة، قضية التشغيل في قضية تفعيل هاذك المقتضى القانوني ديال 7% ديال الأشخاص المعاقين، هاذ الشئ غادي نديرو فيه خطوات عملية في القريب العاجل إن شاء الله، في الأسابيع المقبلة باش المباريات اللي غادي تيجي تنفذ هاذ 7% ديال الأشخاص المعاقين في التوظيف، وغادي نحرصو عليها إن شاء الله، ودابا كاين إجراءات اللي غادي تكون عملية وغيتمكن من هاذ الأمر نطبقوه، وأظن بأن هذا جزء مهم من مطالب هذه الشريحة التي تحتاج كل عناية منا كما تحتاجها مختلف شرائح الشعب المغربي.

وشكرا جزيلًا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

إلى اسمحتو، الآن ننتقلو لمعالجة الأسئلة المرتبطة بالمحور الثاني، المتعلق بإستراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية، عندي في هاذ المحور ثلاثة ديال المداخلات لثلاث فرق برلمانية، في حدود ما تبقى من الوقت طبعًا.

تمويل التكوين المهني لفائدة غير حاملي الشهادات، لأن حتى هما كاين إشكال بالنسبة لغير حاملي الشهادات، منح قروض الشرف، ماشي قروض للاسترداد، قروض شرف لإنشاء المقاولات الصغيرة جدا والأنشطة المدرة للدخل، دعم الأشخاص في وضعية إعاقة وأيضا تطوير التشغيل في مجال الخدمات ذات النفع العام من خلال تقديم الدعم للجمعيات، وهذا حتى هورا واحد المجال ديال التشغيل مهم، والآن الجمعيات حتى هي أصبحت مشغل مهم من خلال دعم الدولة لها، وهذا برنامج وخوا بدا محدود ولكن غادي يتطور تدريجيا من خلال تطوير حكامته.

لا بد أن أشير أيضا إلى أنه الإخوان حضروا على تعديل أو مراجعة مدونة الشغل، أنا لم أقل.. النية ديالي بعدا عارفها غير الله، أنا ما قلت والوباش تعرف النية ديالي، احنا النية ديالنا...

هو بالمناسبة بعض الإخوان من النقابات أثناء جلسات الاستشارة الأولى كانت من بين المقترحات اللي جاوبوا هما نيت كيطالبوا بتعديل مدونة الشغل، فلذلك احنا أولا غادي تكون مقاربة تشاركية، ومادام مقاربة تشاركية ما عندكم ما تخافوا، ولكن المراجعة ديالها ضرورية، اشحال هادي داز عليها دابا؟ واش غادي تبقى دائما صالحة؟ لكن 10 سنوات بان لي أنها يمكن...

أنا أريد أن أقول بأن الجهد اللي تم على مستوى الدولة فيما يخص الالتزام بمقتضيات مدونة الشغل جهد مستمر، وكندعمو الآليات الموجودة، مفتشي الشغل، الحوار في هاذ المجال، المواكبة في هذا المجال، ولكن راه سلطة الدولة والسلطات العمومية والجهات المعنية راه عندها حدود، عندما يتدخل القضاء كيولي حاجة أخرى.

ولذلك هاذ الشئ تم فيه جهود كبيرة، ولذلك الإحصائيات تقول بأنها عن طريق الوساطة اللي قاموا بها هؤلاء الفاعلين تم تفادي اندلاع عدد مهم من الإضرابات اللي كيزيد على 1500 إضراب، تقريبا 1600 إضراب، أكثر من 1282 مؤسسة، وبالتالي عدد الإضرابات اللي اندلعت فعلا واللي تمت هي أقل من الإضرابات اللي تفاديناها، وهذا عمل مهم عن طريق هاذ الوساطة، ولكن أيضا كنقومو بعمليات ديال التفتيش وعمليات المراقبة، وبالتالي على حسب الإحصائيات 33000 زيارة تمت لمقاولات إما بناء على شكايات أو بناء على كتابات حتى في الإعلام.. إلى آخره، وهو في 2016 بزيادة 41% بالمقارنة مع 2015، ووجهت في هذا أكثر من 8000 ملاحظة للمعنيين بالأمر المشغلين بمختلف أنواعهم، وتمت معالجة حوالي 55000 نزاع فردي وإرجاع 4700 أجير إلى عمله، وتسوية 76000 شكاية، وأظن بأن هذا واحد النتيجة مهمة، يمكن النزاعات أكبر بهذا بكثير ولكن الوساطات والتدخلات من هذا النوع يالاه يمكن تحل واحد الجزء، والجزء الآخر خاص تحلو الجهات القضائية أو الجهات المعنية.

لا بد أن أقول أيضا عن صندوق التماسك الاجتماعي الذي تحدث

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدتان الوزيران،

إخواني المستشارين،

تضمن البرنامج الحكومي الذي صادقنا عليه إستراتيجية وطنية واضحة، تتجه رأسا نحو النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية، والتي جاءت متناغمة مع التوجهات الملكية السامية.

سؤالنا، السيد الرئيس: ما هي تفاصيل هذه الإستراتيجية؟ وهل تتوفر على أولويات في هذا الإطار؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة عن الأسئلة التي استمعنا إليها.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيدات والسادة البرلمانيين المستشارين المحترمين.

من المعلوم أن ساكنة الوسط القروي تشكل حاليا حوالي 40% من مجموع ساكنة المغرب، وذلك على الرغم من التطور المتزايد لحركة التمدين، وإذا كانت بلادنا قد سجلت معدلات لا بأس بها عموما في مجال التنمية البشرية، في مجال محاربة الفقر والهشاشة، كما تحدثنا عن ذلك منذ قليل، بالمناسبة بعض الإخوان حضروا على التضارب ديال الإحصائيات، راه ما كاينش تضارب كبير ديالها، كاين توقعات، أما الإحصائيات عندنا مرجع واحد، المرجع الإحصائي هي المندوبية السامية للإحصاء، ولكن في التوقعات تتوقع بعض الاختلافات نتيجة إما الفرضيات تختلف فيها في البداية أو المعطيات ما تتكونش ومتقاسمة من قبل جميع المؤسسات، ولكن الإحصائيات بعد ذلك عندنا مرجع واحد الإحصائيات اللي تتخرج هي المندوبية السامية للإحصاء.

أول متدخل عن فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد رئيس المجلس المحترم.

السيد رئيس الحكومة،

بذلت بلادنا خلال السنوات الأخيرة مجهودات معتبرة لفك العزلة عن العالم القروي، إلا أنه لازلنا بعيدين عن تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، لذلك، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول استراتيجيات الحكومة للنهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية وحول التقدم الحاصل في البرامج ذات الصلة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الموالي للفريق الحركي المحترم، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة والسيدات الوزراء المحترمون،

إخواني وأخواتي المستشارين والمستشارات المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تشكل الجهوية المتقدمة خيارا استراتيجيا للتوزيع المنصف للثروة وخلق التوازن التنموي جهويا ومجاليا واجتماعيا، وفي هذا الإطار تعتبر المناطق القروية والجبلية أكثر المجالات المعنية بهذا المضمون التنموي للحكومة الجهوية لما تعرفه من خصائص على جل المستويات رغم المجهود المبذول في هذا المسار في هذا العقد الأخير، ولتدارك هذا الخصائص التنموي وتوجهات ملكية سامية، فبلادنا مقبلة على ورش كبير يتمثل في إطلاق برنامج لتنمية المناطق القروية والجبلية باعتمادات مالية تقدر بـ 55 مليار درهم على مدى 7 سنوات المقبلة.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن ما هي التدابير التي تتخذونها لتفعيل هذا البرنامج الحيوي والإستراتيجي؟ وماذا عن الإجراءات المواكبة لتنزيل الجهوية المتقدمة، بغية جعل الجهات شريكا إستراتيجيا في مجال التنمية القروية والمجالية والاجتماعية؟

شكرا السيد الرئيس.

اللي الصيد البحري مهم جدا، وكاين اللي ما عندوش البحر، عندو مسائل أخرى، إذن الفلاحة والسياحة والصناعة التقليدية والصيد البحري والمناجم وغيرها هاذ كلها مجالات قطاعات خاص تكيف بها الأنشطة والمشاريع التي تنجز محليا.

المكون الثالث، مرتبطة بالمشاريع الكبرى المهيكلة التي تهتم تأهيل المراكز الحضرية وإحداث مشاريع كبرى إما سياحية وإما في الطاقات المتجددة بحال الطاقات الشمسية والطاقات الريحية وذلك لإدماج المحيط الجبلي في محيطه الاقتصادي.

ولتحقيق الشروط دبال النجاح لتنزيل هاذ الإستراتيجية وللرفع أيضا من مستوى التنسيق بين مختلف المتدخلين وطنيا ومجاليا تم إرساء آليات للحكامة والتسيير من أجل تعزيز هذا التنسيق.

الأول أحدث لجنة وزارية دائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية برئاسة رئيس الحكومة، وتضم 15 قطاع وزاري عهد إليها بمهام التوجيه والمصادقة على الإستراتيجية والبرامج والتتبع والتقييم والتحكم.

هاذ اللجنة أحدثت منذ فترة قصيرة فقط عقدت اجتماع واحد وسنعد في القريب إن شاء الله الاجتماع الثاني، لأن هي اللي غتكفل بهاذ الالتقائية وهي التقائية أساسية والإكتضاع الأموال والجهود هاذ النقطة الأولى.

ثانيا، إحداث لجنة وطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية يرأسها السيد وزير الفلاحة، وتضم أيضا ممثلين عن مختلف تلك القطاعات المعنية.

ثالثا، إحداث لجن جهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية تضم في عضويتها رؤساء الجهات، أو رئيس الجهة المعني والمنتخبين، رؤساء المصالح اللامركزية بالقطاعات الحكومية قصد تتبع إنجاز وتعيين البرامج الجهوية لتنمية المجال القروي.

إذ كايين تخطيط، كايين برمجة، كايين التقائية على المستوى الوطني، وكايين التنفيذ وتبع الإنجاز على المستوى المحلي، وهذا هو الجديد في هذه الإستراتيجية الجديدة، دائما كان الإنجاز على المستوى المحلي، ولكن دابا كايين لجان جهوية معدة لهذا ومحددة، ويتم إعداد وقيادة المخططات الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية عبر منهجية على 5 مراحل.

التوجيه الاستراتيجي يتم على المستوى المركزي، من خلال اقتراح مشاريع نموذجية والميزانيات التقديرية، توجيه سيمكن المستوى الجهوي والتراحي من اقتراح المشاريع ومكونات المخطط الجهوي، المصادقة على هذه المشاريع وعلى المخطط الجهوي على المستوى المركزي، التعاقد بين المستوى المركزي والتراحي ليصبح هاذ المخطط كمرجع للبرمجة السنوية.

إذن الفقروالهشاشة على الرغم من التطور الإيجابي اللي وقع ببقيان ظاهرة قروية بامتياز دبال البادية، بمعنى إلى عندنا نسبة دبال الفقر والهشاشة يعني قلت، ولكن في البادية لا تزال مقلقة كثيرا، ف 89% من الفقراء تبعيشوا في البادية، هذا رقم مهول وتبلغ العدد دبالهم 2 المليون تقريبا شخص، وذلك حسب آخر الإحصائيات الوطنية.

والواقع أن العالم القروي كان منذ عقود مجال برامج متناحية، طموحة، ولا يزال موضوع برامج وتدخلات متعددة ومتنوعة، وهاذ البرامج حققت عدد من النتائج معتبرة، فك العزلة مثلا، الكهرباء، التزويد بالماء الصالح للشرب، التطورات اللي تدارت في بلادنا مهمة، معتبرة على الرغم من الإشكالات اللي كاينة اليوم في هاذ البرامج، دابا أشنو كناقشو؟ أشنو هو الجديد بالنسبة للإستراتيجية الجديدة في ما يخص تنمية العالم القروي؟ وأشنو هي؟ واعلاش بنت؟ بنت على أنه نحتاج إلى مقارنة تنطلق من توجهات أخرى.

أولا، تنطلق من الالتقائية، البرامج القديمة في كثير من الأحيان ما كتكونش إلتقائية في ما بينها، والجميع يعرف هاذ المشكل راه كنعيشوه حتى في المدن أحيانا، كندار الصفقة دبال الطريق كندوزو الطريق عاد كيبي شي حاجة أخرى كنعادو نحفرو باش ندوزو إما الواد الحار ولا كندوزو الطريق، عاد كيبي شي حاجة أخرى كنعادو نحفرو باش ندوزو إما الواد الحار ولا.. كندوزو كيبي شي اشوية كيقول لك، وقف راه باقي مول الضوولا مول التليفون راه باقي عندو.. إلى آخره.

السبب هو عدم وجود إلتقائية منذ البداية، جميع البرامج خاص تكون البرمجة دبالها الزمنية تكون كلها بشراكة وتوازي والتقائية بين مختلف الفاعلين ومختلف المتدخلين، هذا على المستوى الصغير وعلى المستوى الكبير نفس الشيء.

إلتقائية السياسات العمومية شيء ضروري، وبالتالي البرنامج الجديد اللي كان جلالة الملك أمر به دبال صندوق التنمية القروية، الهدف منو هو جميع القطاعات تلتقي في برنامج واحد فيه التقائية وفيه تنسيق.

ثانيا، اللامركزية، هاذ البرنامج الجديد غادي يبني على اللامركزية، كييعطي أهمية للجماعات الترابية بدء من الجهات باش يمكن هي تقوم بأدوار رائدة في التنفيذ دبال هاذ البرنامج، وأيضا أخذ بعين الاعتبار خصوصيات مختلف المناطق في وضع البرنامج.

وفي هذا المنظور تم إعداد إستراتيجية تركز على ثلاث مكونات:

المكون الأول، يتعلق بالتأهيل التضامني لتسهيل استفادة هذه المناطق من الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والكهربة والمرافق العمومية والماء والبنية التحتية أساسا.

المكون الثاني، هو إنجاز مشاريع محلية مندمجة تخص القطاعات الحيوية حسب مؤهلات كل منطقة، كل منطقة عندها مؤهلات، كايين

الداخلية اللي معنية بإعداد هذه المراسيم، راه تعبأت باش تخرجو قبل آخر المدة الزمنية قانونيا باش نرجعو، لأن واعيين بأن تفعيل الجهوية المتقدمة حقيقة على الأرض هو أداة من أدوات تحقيق أهداف هاذ الإستراتيجيات، ما يمكنش نخدمو الجهات بلا ما يكون النخب الجهوية هي اللي تخدم وتعطى لها الأدوات الكاملة ديال العمل، لا الإدارية ولا الصلاحيات ولا المالية، ولكن أيضا نعرف بأن هناك صندوقين من بينهم صندوق التكافل بين الجهات، هاذ صندوق التكافل بين الجهات غادي يمكن إن شاء الله من دعم الجهات اللي وقع فيها تأخر في البرامج التنموية لأسباب تاريخية أو أسباب جغرافية أو أسباب متعددة أخرى، وهاذ الصندوق بمجرد ما غادي يبدأ غادي يدعم هاذ الجهات وغادي يمكنها باش تستدرك، احنا واعيين بأن النهار الأول الدستور فاش جا وجاب هاذ الصندوق جا بوعي أنه هناك جهات لأسباب معينة لم تستفد كباقي الجهات من ثمار التنمية.

لذلك، احنا هاذ الشي راه واخدينو بعين الاعتبار وحاطينو فوق الطاولة، إن شاء الله غادي نخدمو فيه بفعالية بإذن الله لتحقيق هذه البرامج ولتحقيق أهداف هاذ البرنامج الطموح للتنمية القروية والجبيلية.

وشكرا جزيلًا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

أعطي الكلمة الآن لأول متدخل في هاذ المحور من فريق العدالة والتنمية في حدود 3 دقائق وبضعة ثوان.

المستشار السيد الحسين العبادي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد رئيس الحكومة على التوضيحات اللي اعطيتونا في هاذ المجال.

نحن حينما قلنا في فريق العدالة والتنمية بأننا لا زلنا بعيدين عن تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، فلأننا انطلقنا من عدة مؤشرات مقلقة كنسبة الفقر في العالم القروي التي تبلغ 8,9% مقارنة مع نسبة 2,9% بالمجال الحضري، كذلك معدل الهشاشة الذي بلغ نسبة 21,6% في العالم القروي مقارنة بنسبة 7,1% في المجال الحضري حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2014.

السيد رئيس الحكومة،

كما أن المغرب يوجد في مراتب غير مشرفة بالنسبة لمؤشر التنمية، نحن في المرتبة 126 من أصل 188 دولة، هناك تراجع في هذا المؤشر لأننا كنا في 1995 في المرتبة 117 طلعتنا للمرتبة 123، الآن في المرتبة 126 إذن السؤال كيبقى مطروح أمام هذه البرامج.

على مستوى الإنجاز يقترح أن ينجز كل قطاع من خلال مصالحه اللامركزية المشاريع والبرامج التي تدخل في إطار اختصاصه ويعهد تتبع وتقييم إلى اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية من خلال سكرتيرتها.

وفي هذا الإطار، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2015 نعمل حاليا مع كل من الوزارات المعنية في إطار هذه البنيات التي تحدثنا عنها على بلورة مخططات عمل جهوية في إطار البرنامج الوطني لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي.

ولتفعيل هذا البرنامج، تم إطلاق إعداد المخططات الجهوية منذ مارس 2017 من خلال اجتماعات بين اللجنة الوطنية واللجان الجهوية انطلقت منذ مارس، وقدمت أغلب الجهات مخططاتها الإجمالية وخطة العمل لسنة 2017، وتتم حاليا مراجعتها وتدقيقها على المستوى المركزي.

ومن المرتقب أن يتم خلال هذه السنة تفويض الاعتمادات للشروع في أشغال المشاريع التي تتوفر على الدراسات الضرورية، إنهاء إعداد برنامج 2018-2022 مع أخذ التزامات من الأطراف المعنية بتحويل الاعتمادات والقدرة على الإنجاز بعين الاعتبار.

ويشكل صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية رافعة أساسية لاندماج والتفائية التدخلات مكانا وزمانا ومواكبة لمصادر التمويل الأخرى، وخصوصا أن هناك جهات أخرى تتدخل من غير الجهات اللي اهضرنا عليها، وهي المكتب الوطني للماء والكهرباء مثلا أو عدد من المكاتب الأخرى التي أيضا هي معنية بالتدخل في إطار هذا البرنامج.

وللتذكير هاذ صندوق التنمية القروية كان من قبل، وعرف قفزة نوعية حيث ارتفعت الاعتمادات المفتوحة من 300 مليون درهم سنة 2008 إلى 1.8 مليار درهم سنويا من 2013 إلى 2016، وشارك فيها عدد من البرامج التي تعرفونها جميعا، هذا إذن...

ولكن نحن واعون كما أشار بعض السيدات والسادة المستشارين إلى أن تنزيل الجهوية المتقدمة نحن في بدايته في الحقيقة، لأن عندنا واحد 60 مرسوم خرج منها 31 مرسوم، عندنا 29 مرسوم تقريبا 30 مرسوم في هاد المجلس الحكومي المقبل يعني غدا غادي نصادقو على 16 مرسوم منها، وغادي نحاولو ما أمكن نسرعو مراسيم أخرى باش يمكن تمكن الجهات لأن هاذ المراسيم أداة ضرورية باش تتمتع الجهات بالاختصاصات ديالها، الاختصاصات ديالها ما يمكنش تكون فقط بقانون، ولكن أيضا عن طريق المراسيم التي أمر القانون بإصدارها، فلذلك احنا غادي نسرعو هاذ الورش، ونحن لا نزال في المدد الزمنية المحددة قانونا، احنا راه باقي ما تجاوزناش المدة الزمنية ديال إصدار هذه المراسيم.

ولكن رغم ذلك جميع القطاعات الحكومية معنية، وخصوصا وزارة

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود باسم الفريق الحركي أن أشكركم السيد رئيس الحكومة على التوضيحات التي قدمتموها حول مجهود الحكومة لتنمية المناطق القروية والجبيلية، وهو مجهود يظل إلى حد الآن دون مستوى الطموحات بسبب غياب مقاربة مندمجة مبنية على مخطط عملي يجمع التدخلات القطاعية، وهذا ما جاء في الجواب ديالكم السيد رئيس الحكومة، لأن واحد العدد ديال القطاعات ما عطاش النتيجة ديالو.

وهو المخطط الذي نتطلع إليه في ظل إحداث قطاع حكومي مكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات، هذا القطاع الذي لازال ينتظر منكم السيد رئيس الحكومة، تحديد اختصاصاته بدقة ووضوح ورفع اللبس القائم حول مجاله وتدخله.

فالتنمية القروية، السيد رئيس الحكومة، أشمل من التنمية الفلاحية على أهميتها في هذا الوسط، وهو أيضا أكبر من برنامج الربط بالماء والكهرباء، والذي لازال متعثرا على اعتبار أن المؤشرات المعلنة في هذا الصدد هو تحديد عدد المنازل المستفيدة من هذا الربط وليس احتساب مراكز الجماعات التي وصلها الربط.

كما أنه لم يعد مقبولا أن تفرض على المواطن القروي ومعه الجماعات القروية بميزانياتها المحدودة أثمنا خيالية ليستفيد من حقه المشروع في الماء والكهرباء، على خلاف ساكنة المدن، وقس على ذلك الطرق والمسالك وضعف التجهيزات الأساسية من مدارس ومستشفيات وباقي المراكز الاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة،

راه الإنسان إلى ابغا يدخل اليوم العداد ديال الماء في المدينة تيدخلوا بـ 1000 درهم أو 1500 درهم، ولكن إلى ابغا يدخل العداد ديال الماء في البادية راه خاص 2,5 مليون أو لا 3 المليون، هذا غير مقبول، السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

لم يعد معقولا ولا مقبولا أن يظل نصف ساكنة الوطن وثلاثا في الجبال يدفعون ثمن تمركز التنمية والاستثمارات العمومية والخاصة في جهات بعينها، وهي الوضعية التي جعلتنا اليوم نتابع حراكا اجتماعيا يتنامى في هذه المناطق جراء سياسات عمومية أهملت هذا المغرب العميق وبسبب غياب برامج تنمية ناجعة تستهدف الإنسان ومحيطه.

وعلى هذا الأساس، نعتقد، السيد رئيس الحكومة، أن معالجة هذه الوضعية تتطلب منا ما يلي:

أولا، توزيع منصف للاستثمارات العمومية من خلال إطلاق يد الجهات والجماعات الترابية المكبلة بنصوص تنظيمية ومؤجلة، ونقل الاختصاصات مرفوقة بالاعتمادات اللازمة لتقوم هذه المؤسسات

كما تتجسد ليس الفوارق الاجتماعية فحسب، بل الفوارق المجالية كذلك في تركيز الثروة بجمعي الدار البيضاء- سطات، الرباط- سلا- القنيطرة بنسبة 48,3% من الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى تركيز الثروة في يد قلة قليلة من المغاربة تحتكر الثروة، لذلك ينتظر سؤال أين الثروة؟ أجوبة واضحة وصريحة السيد رئيس الحكومة.

فسكان البادية بحاجة للقاءات تواصلية فعلية مع الحكومة وليس من أجل التعبير عن النوايا الحسنة وامتصاص الغضب، فهم بحاجة لبرامج تنموية حقيقية وواقعية، برامج تقطع مع الفساد والتحكم.

وفي هذا الإطار، نثير انتباهكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى التأخر الحاصل في تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي وصندوق التنمية القروية اللي الغلاف المالي ديالو يتجاوز 50 مليار ديال درهم لا حديث عنه، لذلك كنتلبدو منكم توضيح في هذا الجانب.

ويبقى، السيد رئيس الحكومة المحترم، من حق أهلنا في البادية الاستفادة من خبرات الوطن والاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة، والمتمثلة في الماء الصالح للشرب، الصحة، التعليم، الشغل.

هذا طبعا في احترام تام لكرامتهم، وهذا لا يتأتى إلا بديمقراطية حقيقية، فلا تنمية بدون ديمقراطية وبدون صون كرامة المواطن وحرية واحترام دور الأحزاب الجادة والمسؤولة في الحياة السياسية وأن تهميشها سيؤدي لا محالة لأزمة مشروعية التمثيلية لدى المنتخبين، وهو ما يحصل حاليا في بعض مناطق المغرب.

دون أن ننسى، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن الاستجابة للمطالب الملحة للفئات المحرومة، خصوصا بالبادية تبقى شرطا أساسيا للمحافظة على استقرار الوطن وتحقيق السلم الاجتماعي، هذا الاستقرار الذي يسعى الآن في المغرب الكل إلى توفيره، والكل إلى دعمه. وشكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطي الكلمة الآن لآخر متدخل في اللائحة لفريق التجمع الوطني للأحرار، عفوا للفريق الحركي، معذرة السيد الرئيس، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بصلاحياتها في تدبير الشأن الجهوي والمحلي، بدل الاستثمار في إدارة شؤون هذه المناطق من المكاتب المركزية.

وفي هذا الإطار، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن مصير صندوق التضامن بين الجهات، وهو الغائب الأكبر لا في الميزانية اللي دوننا ولا حتى في الميزانية الماضية السيد رئيس الحكومة.

ثانيا، تفعيل ميثاق عدم التمرکز ونقل الصلاحيات إلى المسؤولين الإداريين الجهويين والمحليين حتى يجد المنتخب محاورا مباشرا قادرا على اتخاذ القرار وصناعته.

ثالثا، مراجعة معايير التوزيع الميزانية على الجهات والجماعات وفق الخصائص التنموي، ووضع الاستثمار فيه معايير غير منصفة.

رابعا، تفعيل برامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية من خلال التزام القطاعات الحكومية المعنية بتخصيص اعتمادات مستحقة لصندوق تنمية المناطق القروية والجبلية على غرار الجهات التي التزمت بحصتها.

خامسا، التعجيل بإخراج قانون الجبل إلى حيز الوجود لإنصاف المناطق الجبلية التي لا ملجأ لها إلا الموارد الغابوية، مطالبين في هذا الصدد بإعفاء ساكنة هذه المناطق المتابعين بالدعائر الغابوية، خاصة الذين لم يتورطوا في إحراق الغابة أو في إتلافها، إلى جانب خلق بدائل اقتصادية لتمكينها من العيش الكريم، وبالتالي حماية الموارد الغابوية.

ختاما، ندعوكم، السيد رئيس الحكومة، إلى عقد مناظرة وطنية حول تنمية المناطق القروية والجبلية والغابوية لبلورة مخطط وطني، يلحق هذه المناطق بمسار التنمية، علما أن المواطن اليوم قادر على تفهم تأخر ثمار التنمية ولكن شريطة أن يثق أنها في الطريق إليه، فلنزرع هذه الثقة من أجل مجتمع قروي مستقر.

السيد رئيس الحكومة،

حقيقة بلادنا امشأت استثمرت أموال طائلة ووصلت لواحد العدد ديال المناطق اللي كانت مهجورة، وصلتها الطرق، كاينين موانئ الحمد لله، كاين مطارات، وهاذ الجهات راه كيف ما قالوا الإخوان الاستثمارات كلها غير مركزة في جوج الجهات ولا 3، احنا اعطينا واحد الاستثمارات كثيرة وصلنا المطارات وصلنا الموانئ في جهات أخرى نعطيها حتى هي المقاولات لا الوطنية ولا الأجنبية ونديرو تحفيظات، ونعطيهم يخدموا في هذيك المناطق باش يشغلوا لنا أولاد هذيك المناطق اللي هي أهملناها في واحد المدة طويلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد

الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

أشكركم على جوابكم، وأحاول من خلال هذا التعقيب تبيين ما تفضلتم به من معطيات، وتتمة ما جاء على لسانكم مؤكدا أن فريق التجمع الوطني للأحرار يرى بأن مفتاح حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتأخر الحاصل في بلدنا مرتبط بتنمية قروية شاملة، توفر العيش الكريم للساكنة القروية وتجعلهم مرتبطين بأرضهم، وهم يعملون على تنمية الاقتصاد القروي من مختلف مناحيه، السياحة الجبلية، والاقتصاد الاجتماعي بشكل عام، الفلاحة التضامنية، قطاعات كلها من شأنها توفير فرص الشغل للساكنة مما سيكون له انعكاس على الوضع العام، فهذه التنمية مفتاحها الأساسي فك العزلة عبر تعزيز البنيات التحتية من طرقات وتوفير الماء الشروب وتعميم الكهرباء القروية، آليات ضرورية تجعل من العالم القروي ورشا مفتوحا للتنمية.

وهناك لابد من التنويه بمجهود الحكومة في هذا الإطار، ونسجل بارتياح كبير ما تحقق كما جاء على لسانكم بعد قليل، أن الأرقام التي تحققت مقارنة مع سنة 1994 هي فعلا جد مهمة مثلا الطرق بالعالم القروي 78% فهي تحققت منذ 1994 إلى 2014 يعني عوضا عن 34% التي كانت 1994، الماء الشروب 95% سنة 2013 بدل 34% في 1994، الكهرباء القروية... إلى آخره.

كل هذه الأرقام جعلتني أطرح سؤالا كبيرا، مع الأسف رغم المجهود الكبير للدولة فتنمية العالم القروي والمناطق الجبلية والنائية تؤكد في السنوات الأخيرة أن العالم القروي يعيش وضعية احتقان سوسيو اقتصادي نتيجة الأزمة الاقتصادية والإقصاء والتمهيش والضغط والاختلالات البنوية، التي طبعت تدبير الشأن المحلي، فأصبحت القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا الهوية، وباعتبار أن سكان العالم القروي يعانون من التهميش على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي فينبغي توفير فرص العمل وشروط العيش الكريم لهم، وصيانة حقوقهم المدنية والثقافية في إطار الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

حان الوقت، السيد رئيس الحكومة، للدولة أن تضاعف جهودها لتحسين البنية التحتية للمناطق القروية من خلال تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل في البوادي والقرى وبناء المزيد من المراكز الصحية والمدارس وتعبيد الطرق واستكمال برنامج الماء الشروب والنقل المدرسي وجميع الخدمات اللازمة وكذلك وسائل الراحة لضمان كرامة المواطن القروي.

نتقل الخطاب ديالي بالأرقام، الهدف هو نعطيو أشنوهي المميزات ديال الإستراتيجية الجديدة اللي هضرت عليها واللي هي الإلتقائية واللامركزية عن طريق الاهتمام بالتنفيذ والمتابعة والتقييم على المستوى الجهوي والتراي وأيضاً نظام الحكامة، هذا هو الجديد في هاذ البرنامج، وإلا البرامج فيما يخص العالم القروي كثيرة والالتقائية كتعني هاذ البرنامج ديال 50 مليار، راه 50 مليار هي برامج دابا ووزارة التجهيز غادي تدير الطرق، وزارة الكهرباء عندنا برامج الكهرباء، عندنا برامج في الصحة، عندنا برامج... كيفاش نحققو الإلتقائية ديال هاذ البرامج؟ نجعلوها كلها وكتعطينا 50 مليار، كلها موجهة إلى العالم القروي.

إذن هذا هو الجديد في هاذ البرنامج بالخصوص، ولكن يمكن نقول بأنه فيما يخص الطرق، هاذ البرنامج يهدف إلى إنجاز 22 ألف كلم من الطرق والمسالك القروية: 27 مليار درهم، وإحداث 276 من المنشآت الفنية يعني القناطر وغيرها مرتبطة بالطرق مليار درهم، وكذا إعادة تأهيل 9600 كلم من الطرق بـ 8 المليار درهم بميزانية إجمالية كلها بـ 36 مليار درهم، تستهدف 3,4 مليون مستفيد، بالإضافة إلى ذلك هاذ البرنامج سيم 728 مشروع توسعة وإعادة تأهيل شبكات الماء الصالح للشرب وربط 144 مشروعاً فردياً، 9511 نقطة ماء بتكلفة مالية تقدر بـ 5 مليار درهم تقريباً لصالح مليون مستفيد ونصف تقريباً.

تتم تغطية حاجيات الكهرباء بـ 1504 دوار من خلال مشاريع الربط الفردية، لأن وحا المشكل ديال هاذ القضية ديال الكهرباء ديال العالم القروي، هو الأرقام عالية نسبة عالية جداً، ولكن عالية بمعنى للدوار، والدوار عادة كيكون الديور مفترقين، فباش توصل كل فرد، فرد فلهذا عمل، فلذلك هو على مستوى الدواوير أكثر من 94% من الكهرباء، ولكن على مستوى الأفراد أقل من ذلك، بسبب هاذ الإشكال، فهاذ هنا غادي نحاول نعالج جزء من هاذ التأخر في هاذ المسألة عن طريق الربط الفردي وأيضاً الإنارة العمومية.

وأيضاً في مجال الصحة، سيستفيد 17 ألف دوار يعاني من العجز في مجال الصحة من مشاريع متعددة بميزانية قدرها مليار ونصف تقريباً لفائدة 6 ملايين مستفيد، وهكذا من المتوقع إنجاز 523 مركز مستوصف، 424 منزل للطواقم الطبي القروي، 232 مركز صحي، 67 مستشفى بين جماعاتي، 176 دار للولادة، وكذا 396 وحدة طبية متنقلة، واقتناء 447 سيارة إسعاف، وبالمنااسبة هاذ الوحدات الطبية المتنقلة أصبحت واحد الأداة جديدة اللي يمكن تخفف من هاذ الولوجية، ضعف ولوجيات عدد من السكان في العالم القروي للخدمات الصحية، لأن من الصعب تقرب الوحدات الصحية إلى جميع الساكنة بسبب التشتت ديال الدواوير وديال المساكن، وبالتالي هاذ الوحدات المتنقلة غتمكنا وحا ما يكونش عندنا مركز صحي، وحا ما يكونش عندنا مستوصف، وحا ما يكونش ممرض في عين المكان أو طبيب، ولكن هاذ الوحدات عن طريق برنامج كيمشي عند الساكنة وكتتجمعوا وكيدير الفحص وكيوجههم آنذاك للمراكز المتقدمة

وفي هذا الإطار، ندعو إلى إعطاء الجهة دورها الحقيقي وتنزيل كل مراسيمها، لأنه من شأنه أن يساهم في النهوض بالعالم القروي وأن التهميش هو نتيجة طبيعية للمركزية، خصوصاً في بلد شاسع ومترامي الأطراف مثل المغرب، إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أن تنمية المناطق القروي والجبلية ليس بالأمر المستحيل، إذ أن الإرادة السياسية موجودة لتنمية العالم القروي، وجل هذه المناطق تتوفر على مؤهلات طبيعية وسياحية هائلة وعلى موارد بشرية مهمة.

وعليه، فإننا ننوه بالمقاربة المعتمدة حالياً، والتي تتوجه نحو التأهيل التراي في شقيه المتعلق بفك العزلة والتمويل لبرامج التنمية المندمجة للسياحة القروية والذي هم 22 إقليم، لذلك نطالب أن تستفيد المناطق الجبلية الأخرى كتغغير، تارودانت، تطوان، الناظور، الدريوش، بركان... إلخ، من هذه البرامج وغيرها، الأقاليم ذات الطابع الجبلي والتي لم تستفد من إمكانيات هذا الصندوق.

صندوق التنمية القروية، السيد الرئيس، والمناطق الجبلية يتحمل مسؤولية كبرى في فك العزلة، وهو أصبح الآن كذلك عن العالم القروي المهمش، والذي لم يستفد من حقه في التنمية، وهي مناسبة لكي نطالب داخل فريقنا بضرورة الإسراع بإحداث وإخراج وكالة تنمية الأقاليم الجبلية إلى حيز الوجود، هذه كانت جاءت في خطاب 2013 لجلالة الملك فيما يتعلق بإحداث هذه الوكالة، تشتغل على برامج واضحة لتنمية الجبل وجعله في ركب التنمية مستقبلاً.

وكذلك إني أطالب بمناظرة وطنية-كما جاء بها الأخ اللي قبلي السبي السباعي-حول تنمية المناطق القروية والجبلية وكيفية التغلب على كل المشاكل التي يعاني منها ذلك المستضعف الساكن في الجبال، والذي يعاني كل يوم من مشاكل جمّة في عيشه وفي طريقة معاملته مع إخوانه وحتى ذلك اللي كنا نتعرفو قبل، ما يسمى بالتوزيعة ما ابقاتش، ما ابقاتش الناس تيتعاونوا مع بعضهم، هناك واحد الشرخ فضيع ما بين المجتمع داخل العالم القروي.

فأرجو أن يكون الاهتمام من خلال هذه المناظرة أن نضع اليد على المشاكل الحقيقية التي تعاني منها الساكنة في العالم القروي.

وشكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للرد على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

شكراً جزيلاً، أشكر جميع السادة المستشارين الذين تدخلوا في التعقيب في هذا الموضوع المهم.

أنا ما ابغيتش.. أنا الأرقام مسجلة والبرامج كايينة، ولكن أنا ما ابغيتش

كان هو الأستاذ ديال المدرسة العتيقة، ونشأت في العالم القروي، ولا يزال عندي واحد الحنين إلى هاذ العالم القروي وعطف كبير، اعلاش؟ لأن فعلا هو الناس اللي فيه هما اللي كيوكلوا ويغذيو المغرب إلى جينا في العمق، لأن الفلاحة من تما جات، أيضا حتى الكسبية من تما كتجي، فلذلك هاذو عندهم واحد الدور كبير، فالعناية بهم واجب علينا وواجب على الحكومة، وغادي إن شاء الله نديرو جهود باش نضاعفو الإنجاز ونمشيو في التسريع ديال الإنجاز ديال هاذ البرامج لأن المشكل دائما كتكون في بعض البرامج هو الإنجاز في الوقت المناسب، والإنجاز بالمعايير المطلوبة، وهاذ الشئ اللي غادي نحرصو عليه، الإنجاز في الوقت المناسب والمعايير المطلوبة وأيضا حتى الدعم اللي كيتعطى لهاذ البرامج يتضاعف ونسيرو في المجال المدر للدخل، بمعنى إنشاء مشاريع مدرة للدخل، إما في إطار الفلاحة التضامنية وإما في إطار التعاونيات، والحمد لله اليوم التعاونيات ولى عندها دور كبير، خاصنا مزيد من دعم هاذ التعاونيات في العالم القروي اللي كتوفر الشغل للنساء وأيضا للرجال في العالم القروي باش يمكن ينتجوا ويكون عندهم مدخول كيغطيهم العيش الكريم والشريف.

مرة أخرى أريد أن أشكر جميع السيدات والسادة المستشارين، وليس فقط الملاحظات اللي ابديتها والاقترحات التي ابديتها باش مهمة بالنسبة لنا، ولكن باقي كينتظر الإخوان اللي واعدوني باش يعطيوني الملاحظات ديالهم مكتوبة سننتظرها، وأعدكم باش نمشيو في المنهجية التشاركية اللي اهضرت عليها فيما يخص الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، وأيضا أي واحد من السادة والسيدات المستشارين اللي عندهم مزيد إما من المعطيات أو إما شكايات ديال المواطنين أو الاقترحات، نحن مستعدون لسماعها إما السادة والسيدات الوزراء أعضاء الحكومة المعنيين بمشيو عندهم وإما حتى أنا شخصيا نستقبل أي واحد منكم باش نسمعو، باش يمكن نفعلو هاذ المقاربة التشاركية، لا نريد إلا الكرامة لمواطنينا، مزيد من التنمية الوطنية ومزيد من الرفعة لمغربنا كي نعزبه جميعا، كما نعزبه اليوم ونفخر به اليوم، نريد أن نزداد فخرا به في المستقبل واعتزازا به في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا جزيلاً السيد الرئيس المحترم، أشكركم جميعاً على مساهمتكم السيدات والسادة المستشارين والسيدات والسادة الوزراء.

وأعلن عن رفع الجلسة.

الضرورية، وبدأت هاذ الوحدات الصحية المتنقلة بدأت عملها، ولكن فهاذ 2017 و2018 غيتعطى لها الدعم أكثر باش تولى بوتيرة أكبر، إذن هذا جانب أول.

جانب ثاني، خاص نقول بأنه على المستوى العام هاذ البرنامج الوطني لـ 2016-2022 لمحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي اللي اهضرنا عليه، غادي المشروع فيه 20800 مشروع لفائدة 12 مليون مواطن يقطنون في 24000 دوار من مجموع الذين ستتوجه إليهم هاذ العمليات فهاذ الخمس سنوات.

ولكن أريد أيضا أن أشير هنا إلى أداة من أدوات ديال محاربة الفقر والهشاشة وأيضا الخاص بالعالم القروي، وأيضا متوجه للعالم القروي وهو الفلاحة التضامنية اللي اهضرت عليها منذ قليل، الفلاحة التضامنية مهمة جدا لأن فيها رفع القدرات، فيها التأهيل، فيها الدعم والمواكبة باش يمكن تدار واحد الفلاحة مدرة للدخل وتضامنية بين عدد من صغار الفلاحين، وبالتالي فالمشروع فيه 297 مشروع باستثمار 6 مليار ونصف درهم لفائدة 130000 من صغار الفلاحين على مساحة 400000 هكتار، وأظن بأن هذا واحد المجال بدا منذ سنوات، ولكن الآن غنعطيوه دعم أكثر عن طريق مضاعفة الميزانية، عن طريق مضاعفة الجهد باش يوصل للجهات المعنية.

ولكن أريد أن أشير إلى مسألة أيضا اللي مهمة وهي أشرنا لها في البرنامج الحكومي، دائما التعمير كيطرح في المجال القروي إشكالات لا ديال مخططات التعمير البرامج ولا أيضا في دعم المواطنين باش يمكن للمساعدة المعمارية باش يمكن يديروا التصاميم الضرورية ويحصلوا على التراخيص الضرورية.

ومن هنا جا البرنامج الحكومي بالمساعدة المجانية المعمارية لفائدة العالم القروي، وهادي غادي تبدأ، الدولة غادي تخلص على الناس باش يمكن هما يديروا التصاميم المعمارية ديالهم مجانا وينجزوا أيضا التصاميم ديال إعادة هيكلة الدواوير مجانا، وهذا باش يمكن نسرعو هاذ الوتيرة اللي هي بطيئة جدا، لأن كاي ناس اللي ابغا يدير التصميم ولكن ما عندوش الإمكانية باش يخلص الثمن ديال التصميم والتسجيل ولا غيرها، وبالتالي تطوعت الدولة وهاذ الشئ جنبناه في البرنامج الحكومي وغادي نسرعو الإنجاز ديالو أخذنا بعين الاعتبار خصوصية العالم القروي.

بالمناسبة أنا راه نشأت في العالم القروي السنوات الأولى من العمر ديالي في العالم القروي، في "إداومنو" وباقي كيسمعوني الناس ديال "إداومنو"، حيث كان الوالد الله يرحمو كان عندو مدرسة عتيقة هناك،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الأول الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني، تفضل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

احنا كنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، توجهنا إلى مكتب المجلس برسالة بخصوص طلب إدراج السؤال المتعلق بقمع الاحتجاجات، وطلبنا إدراجه في جدول أعمال جلسة اليوم.

لكن لحد الساعة ما توصلنا لا بجواب ديال المكتب ولا بإدراج السؤال، فقمنا بإدراج سؤال آخر احتياطا، لكن لحد الساعة هاذ السؤال هذا حطيناه في شهر 12/2015، لحدود اليوم مازال ما تجاوبش عليه، واحنا طلبنا أنه يتدرج في جدول الأعمال، طبقا للمادة 247 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نقطة نظامك واضحة، طرحتم سؤالاً حول الاحتجاجات 2015، وعبرت الحكومة آنذاك برسالة، عندنا نسخة منها، بأنها مستعدة للجواب منذ ذلك التاريخ، لم تبرمجوا أنتم ذلك السؤال منذ ذلك التاريخ، كان بالإمكان برمجته في جلسة الثلاثاء الفارط بحضور السيد وزير الداخلية، أنتم برمجتم سؤالاً آخر للسيد وزير الداخلية في الجلسة السابقة.

اليوم، طرحتم سؤالاً وراستتم فيه المكتب، المكتب بالطبع هو لما يدرس الأسئلة المطروحة بتنسيق مع الحكومة بحسب إمكانية حضور السادة الوزراء، كان يتعدرن أن يحضر السيد وزير الداخلية للقاء اليوم، أنتم اخترتم سؤالاً آخر موجه لأحد السادة الوزراء الحاضرين معنا، ويبقى سؤالكم مطروح عندما يتمكن السيد وزير الداخلية من أن تبرمج له أسئلة سيكون هاذ السؤال من ضمن الأسئلة المطروحة على السيد وزير الداخلية.

شكرا السيد المستشار، ملاحظتك بلغت ووصلت وتوضيح المكتب لك قد أبلغناه.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، المتعلق بمآل المباني السكنية بالأقاليم الجنوبية.

المستشار السيد عثمان عيلة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

محضر الجلسة السادسة والتسعين

التاريخ: الثلاثاء 18 رمضان 1438 هـ (13 يونيو 2017 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وسبع دقائق، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

نحيط المجلس الموقر علما بأن السيد رئيس الحكومة أودع لدى مكتب مجلس المستشارين، طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور، مشروع قانون رقم 74.16، يتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الصحة بتأجيل الأسئلة الموجهة لوزارته إلى جلسة لاحقة، نظرا لارتباطه بنشاط ملكي.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 52 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 13 سؤالاً.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد قامت الدولة مشكورة ببناء مجموعة من المساكن والمرافق التابعة لها بكل من إقليم كلميم وإقليم طانطان وإقليم أسا الزاك، وقد كلفتها أموالا طائلة من أجل تحسين أوضاع الساكنة بهذه الأقاليم، لكن حتى يومنا هذا نرى بعض التعثرات من أجل استفادة المواطنين من هذه المشاريع.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، ما هي أسباب التعثر في هذا الشأن لتوفير المواطنين المعنيين بهذه الأقاليم السالفة الذكر، وكذلك توفير الرأي العام الوطني؟ وما هو عدد المساكن على صعيد هذه الجهة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا هناك برامج سكنية كانت قد خصصت لهذه الأقاليم العريضة، والأمر يتعلق ببرامج العودة والوحدة الذي أنجز خلال الفترة الممتدة ما بين 99 و2005، ثم البرنامج الجديد للإسكان والتعمير المنجز خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و2014.

وهاذين البرنامجين قامت الوزارة بإنجاز ما مجموعه 3761 وحدة سكنية، منها واحد 2521 قطعة أرضية و1240 مسكنا بتكلفة إجمالية ناهزت 65 مليون درهم تقريبا، توزعت من هاذ الشئ كامل واحد 144، الباقي ما توزعش، تعلمون بأن عملية التوزيع تتم بمعية وزارة الداخلية والسلطات المحلية والسيد الوالي على وجه الخصوص، وتعذر القيام بذلك منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا.

في كثير من المناسبات كانت لنا الفرصة في الوزارة أن نذكر بضرورة اتخاذ هذه الإجراءات من أجل توزيع هذه البقع وهاذ المساكن على المعنيين بالأمر، لحد الآن لم يتأتى ذلك، وأريد أن نجد معا الصيغ الممكنة من أجل تجاوز الأمر المرتبط باشكون المستفيدين، بمعنى الأمر ذلك يتعلق بخاصنا نحددو اشكون هما الناس اللي تيستحقوا فعلا؟ وكيف يمكن ضبط هذه اللوائح؟ ويتعين أن يكون تعاون على هذا المستوى، لأن تتعرفوا بأن كتدخل فيها كثير من الاعتبارات الأخرى اللي كتعطينا صعوبة في التعامل مع هذه الأراضي الموزعة أو البقع الموزعة

وكذلك الوحدات السكنية الموزعة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عثمان عيلة:

شكرا السيد الوزير على الجواب.

في الحقيقة، السيد الوزير، ملي نتكلمو عن بنايات من 1999 إلى 2017، هذه البنائيات، السيد الوزير، بأنها في الحقيقة تعرضت لمجموعة من الضياع والإتلاف وكانت محطات ديال رمي الأربال والنفايات وحتى لمسائل أخرى لم يذكر اسمها، وكانت محطة لمجموعة ديال الاحتجاجات للمواطنين والمواطنات للمطالبة بتوزيع هذه المساكن المبنية، ما نتكلمو كاع على الأراضي اللي هي ديال التجزيئات.

ولكن، السيد الوزير، احنا طبعاً رهن الإشارة في التعاون، لأن احنا طالبنا ما من مرة باش يتوزعوا هاذ الدور السكنية على العائدين وعلى العجزة والأرامل واليتامى والناس اللي ما عندهم مساكن، ولكن إلى ابقينا، السيد الوزير، دائما نقولو بأنه يتعذر توزيعها بأسباب المشاكل اللي كاينة، كل ما هو داعم من الدولة دائما تكون فيه مشاكل، ولكن إذا كانت معايير محددة معقولة مبنية على الحقيقة، وشاركت فيها جميع الأطراف من منتخبيين، من سلطات محلية، من وزارة، من مجتمع مدني، أنا أعتقد، السيد الوزير، بأنهم غادي يوجدوا الصيغة الملائمة وتحديد المعايير واش على العائدين؟ واش على الأرامل واليتامى؟ واش على العجزة؟ واش على الضعفاء؟ وتوقعوا محاضر قبل الشروع في التوزيع.

وبالتالي الكل غادي يساعد في هذه العملية، ونتمناو، السيد الوزير، بأن هاذ العملية هاذي في أسرع وقت توزع على المحتاجين وعلى الناس اللي أصلا بنيت من أجلهم، إذا كانت في الحقيقة مبنية في إطار برنامج العودة، هذا هو الواقع، أما باش تبقى هكذا وكل عام كترمم، أنا أعتقد أنها لا جدوى لها.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

أنتم على صواب، السيد المستشار، نتمنى أنه فعلا نتجاوزو هاذ

العمرانية القروية، كلها وثائق عندها مرجعية قانونية وتقنية وكتساهم في إعدادها ووضعها المستويات المحلية كاملة، بمعنى الجماعات على المستوى الإقليمي، السلطات المحلية، مختلف الوزارات، كلها تساهم على هذا المستوى من أجل إدراج الخصوصيات المحلية والجهوية في خياراتها وتوجهاتها.

والقانون 111.14 في المادة 89 منه كيعتبر بأن مجلس الجهة، القانون التنظيمي كيعتبر بأن مجلس الجهة هو الذي خاصو يوضع وثيقة أساسية اليوم التي هي الوثيقة ديال إعداد التراب الوطني، الوثيقة الجهوية لإعداد التراب الوطني، وسنسعى إلى بلورة ذلك مع هذه الجهات.

المادة 90 من نفس هذا القانون، تؤكد على أنه يتعين على الإدارة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية الأخذ بعين الاعتبار مضامين التصميم الجهوي لإعداد التراب، إذن هذا الأمر كيقيدنا جميع.

وفي نفس الاتجاه سندخل مع مختلف الجهات في وضع هذه الوثائق بالنسبة لـ 12 جهة، والمرسوم اللي كيجدد الكيفية ديال وضع ذلك الآن في طور النقاش بين وزارة الداخلية واحنا.

كذلك تعمل الوزارة ديالنا على مراجعة التشريعات المؤطرة للتعمير ويتعلق الأمر بكل من القوانين المتعلقة بإعداد وثائق التعمير، الهيئة العقارية، الرخص والأذون، تمويل التعمير، المشاريع ذات النفع الوطني وتحدد كل هذه المشاريع القواعد العامة والتنظيمية باش كتم الاستشارة مع مختلف المستويات أساسا منها المستوى الجهوي.

وأريد إخباركم كذلك بأنه في إطار الورش ديال الجهوية سنسعى إلى إعادة تموقع الوكالات الحضرية، بحيث أن الوكالات الحضرية اليوم توجد على مستوى إقليمي أو عدة أقاليم سنسعى إلى أن تكون موجودة على مستوى وكالة حضرية كبيرة في كل جهة.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الوزير المحترم على الجواب ديالكم. لكن، السيد الوزير المحترم، بكل صراحة الجماعات المحلية تعيش في ضغط من المواطنين، لأن الصعوبات ديال تنزيل القانون 66.12 فيه صعوبات كبيرة وفيه إحراج مع المواطنين ما بين المنتخبين والمواطنين.

لهذا نتطلبكم، السيد الوزير، باش تديروا تعديل اللي يتماشى مع المناطق، لأن ما يمكنناش باش نجيبو واحد القانون ويشمل يعني المناطق ذات قيمة والمناطق اللي تنسميوها المغرب غير النافع.

الأمر، لأن هاذ الشيء اللي قلتيو كله صحيح، هاذ البنات كتلاشى وكل مرة خاصنا نعاود نجيو نرمموها، فبالتالي نتمنى أننا نوجدو حل مع السلطات المحلية، مع المنظومة المحلية، معكم إن شاء الله تتظافر الجهود، لأن خاصنا نحددو اشكون المستفيدين؟ وما توقعش احتجاجات من قبل أطراف أخرى اللي تعتبر نفسها مستحقة.

ونتمنى أننا نلقاوا الحل معكم، أعدكم بأننا نوضعو اليد في اليد على هذا المستوى من أجل تجاوز الموضوع.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه، ملاءمة التشريع مع خصوصيات الجهوية في مجال التعمير، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، في سياق الجهوية الجديدة، أي مشروع للحكومة لملاءمة التشريعات في مجال التعمير مع الخصوصيات الجهوية، علما أنه لاسنا صعوبات كبيرة في تنزيل قانون التعمير 66.12؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار.

فعلا ربط المقاربة التعميرية مع التحديات الجهوية المطروحة الجديدة بالنسبة لبلادنا مسألة حيوية اليوم، خاصة أن وثائق التعمير هي تعد مسألة حيوية اليوم بالنسبة لتعثير المجالات ولتخصيص هذه المجالات بالنسبة لمختلف الغايات، سواء تعلق الأمر بالسكن أو بالمناطق الصناعية أو بالتجارية أو بالمرافق العمومية أو غيرها.

وعلى هذا الأساس، تعلم بأنه وثائق التعمير، سواء تعلق الأمر بمخططات ديال توجيه الهيئة العمرانية أو تصاميم التنطيق أو تصاميم ديال الهيئة أو المخططات ديال التنمية ديال التكتلات

إعادة الهيكلة، بمعنى غادي يبقاو في بلاصتهم وعاد تديرو لهم إعادة الهيكلة، و7900 قول 8000 راه مشمولين بالترحيل.

تم إبرام ملحق عقد المدينة، لأن تزايدوا الناس سنة 2007، وقد هم هذا الملحق 3311 أسرة، 642 إعادة الهيكلة، 2669 مشمولة بعملية الترحيل، ثم تم إبرام اتفاقية إضافية مع شركة الضحى لمعالجة 625 أسرة، هاذ الشئ تعالج .

وفي إطار البرنامج الجهوي لمعالجة السكن غير لائق، تم إبرام اتفاقية تهم 7930 أسرة، 3662 أسرة مشمولة بعملية إعادة الهيكلة، و4000 بعملية الترحيل، أي ما مجموعه في إطار مختلف هذه الاتفاقيات 25303 ديال الأسموزعة على الشكل التالي: ما يزيد على 13000 إعادة الهيكلة، وما يناهز 12000 في إطار عملية الترحيل.

والكلفة الإجمالية ديال هاذ الشئ واحد المليار و486، قول مليار ونصف ديال الدرهم، كتساهم فيها وزارة السكنى والتعمير وإعادة التراب، إلى غير ذلك، وسياسة المدينة بـ 574 مليون درهم.

هاذ البرنامج في جزء منه يعرف بعض التعثرات، يتعين الاعتراف بذلك، وعلى هذا الأساس نحن بصدد مع المستوى المحلي إعطاء دفعة جديدة لكل هذه البرامج من أجل أننا نوصلوها إلى نهايتها، جزء منها تنجز، جزء آخر كي يعرف بعض الصعوبات، في بعض الأحيان مرتبط بالإحصاء ديال الناس المستفيدين، الوقت اللي داز أنا تكلمت لكم على 2004، اليوم احنا في 2017 كتضاف أسراً أخرى، وبالتالي كيتعقد الموضوع، لذلك اليوم يتعين أن نجد الصيغ المناسبة لحل هذه الإشكاليات المتبقية، سنشتغل على ذلك في إطار هاذ (le mandat) إن شاء الله ديال هاذ الحكومة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

بداية، احنا كنوهو بالمجهودات اللي كتبذلوا على رأس هاذ القطاع. هاذ السؤال هذا نحن لانجادل فيه على أهمية هاذ البرنامج ديال مدن بدون صفيح، لأن هاذ البرنامج فعلا استطاع منذ انطلاقه أن ينقذ 250.000 أسرة من سكن غير لائق إلى سكن تتوفر فيه شروط العيش الكريم.

احنا، السيد الوزير، طرحنا هاذ السؤال كتحدثو على البطء اللي كي عرفو البرنامج في بعض المدن، خصوصا المدن الكبرى، ابحال الرباط، ابحال الدار البيضاء، ابحال مراكش، ابحال تطوان، ابحال طنجة،

فالسيد الوزير، لابد باش تحضروا كذلك الضعف ديال البنيات التحتية في بعض المناطق، وكذلك باش تستحضروا الضعف ديال بعض النسب ديال كهربية العالم القروي وديال الماء الصالح للشرب والطبع كذلك ديال بعض المناطق.

لذا، تنطلبكم باش تديرو التعديلات حول هاذ القانون هذا حتى يتماشي مع يعني المناخ في إطار يعني ما هو الفقر، والحالة ديال بعض المناطق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثالث موضوعه برنامج مدن بدون صفيح، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

بعد 13 سنة على إطلاق برنامج مدن بدون صفيح، نسائلكم، السيد الوزير، عن الأهداف المحققة في هذا المجال، وعن الإكراهات التي اعترضت تفعيله أو استكمالها في بعض المدن الكبرى خصوصا كمراكش مثلا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار.

بسرعة فائقة، برنامج المدن بدون صفيح كهم اليوم 380000 أسرة، هاذ 380000 أسرة، 82 منها من العدد الإجمالي ديال هاذ الأسر بمعنى 320000 يعني خصصت لها اليوم برامج من أجل إخراجها من هذا الوضع، 260000 من هذه الأسر تعالجت، ما ابقاتش فيها مدن صفيح، بمعنى باقي لنا اليوم 120000 اللي احنا في طور المعالجة ديالهم، وباقي لنا 60000 اللي غادي نشمولها باتفاقيات إضافية.

بالنسبة لمدينة مراكش على وجه الخصوص، تم إبرام عقد المدينة سنة 2004 لفائدة 15000، قول 16000 أسرة، 7800 مشمولة بعملية

غنعلنو على 5 مدن.

فاش ذكرت طنجة-تطوان فيهم شي دوار باقي فيه شي حاجة قد هاكا وكنوقفو وما كنعلنوش مدن بدون صفيح لأنه.. ولكن هاذ الشي غنقضبو عليه إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، وشكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم معنا في هاته الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع العدل، وموضوعه تنفيذ الأحكام القضائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تصدر المحاكم الوطنية بمختلف فئاتها ودرجاتها أحكاما نهائية، إلا أن مسألة تنفيذ هذه الأحكام، السيد الوزير، تبقى معلقة ويضيع معها حق المتقاضين.

السيد الوزير،

نسائلكم: ما هو الجديد في تنفيذ الأحكام القضائية، وخصوصا القضايا الاجتماعية والإدارية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد أوجار، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، أود أن أشكر فريق الاتحاد المغربي للشغل على إثارة هذا الموضوع الهام، حقيقة هذه إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية هي إشكالية واقعية، والحكومة من خلال وزارة العدل أساسا معبأة من أجل الرفع من وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية، سواء ضد الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص المعنويين أو أشخاص القانون العام، واعتمدنا مقاربتين:

الأولى مقارنة تنظيمية فيما واحد العدد ديال التدابير: خلق خلية

ابحال فاس، خصوصا أن واحد العدد ديال المدن ابحال مثلا مدينة طنجة وتطوان منذ سنة 2013، وأنتما كتدرجهم في البرنامج السنوي ديال الوزارة ديالكم على أنه ستعلن مدن بدون صفيح، ويتأخر الإعلان عن ذلك، تقريبا من 2013 طنجة وتطوان كتعلن على أنه غتكون مدن بدون صفيح وكي تأجل هاذ الموضوع.

بالنسبة لمراكش، فعلا انخرطت في هاذ البرنامج منذ سنة 2004 وكان الهدف هو القضاء على كل الدواوير بالمدينة في أفق 2007، للأسف لم يتحقق هذا الهدف، ثم تدارت اتفاقية أخرى سنة 2011، وكان الهدف منها هو استكمال البرنامج اللي كيتعلق تقريبا بواحد 8000 أسرة، النصف فيما في إعادة الهيكلة والنصف فيه الترحيل ديال هاذ الدواوير.

احنا اليوم، السيد الوزير، في 2017 هاذ البرنامج ما تحقش مرة أخرى، كايئة فعلا إشكالات وكايئة إكراهات، احنا كنعترحو عليكم، السيد الوزير، بعض المقترحات فيما يخص الموضوع المتعلق بالندرة ديال العقار، وهذا إشكال مطروح.

كنعترحو عليكم باش تفتحوا حوار مع وزارة الأوقاف من أجل تعبئة العقار الذي تتوفر عليه المدينة للمساهمة في حل هذا المشكل، طالما أن هذا المشكل عندو طابع اجتماعي.

ثم كذلك اعتماد تحفييزات إضافية، لأن بعض المرات هاذوك الدواوير وذك الساكنة ما كيبغيوش يترحلوا.

لذا، احنا كنعترحو باش تديرو تحفييزات إضافية لتشجيع ساكني الدواوير للقبول بالترحيل إلى أماكن الاستقبال المعدة لهم.

كذلك العملية ديال التدقيق ديال الإحصاء مسألة أساسية لمحاربة السماسرة في مجال السكن العشوائي، وإلا، السيد الوزير، غنبقاو دائما غندورو في واحد الحلقة مفرغة، إلى ما كانش واحد النوع ديال الضبط ديال الإحصاء ديال الساكنة اللي كتسكن فهاذ الدواوير غادي نبقاو دائما ما عمرنا نتغلبو على هاذ المشكل.

لذلك، السيد الوزير، احنا نتطلبو منكم واحد الموعد نهائي لإعلان مدينة مراكش مدينة بدون صفيح.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، يعني كنظن في حدود 12 ثانية، لا أعتقد أنك تتمكن من التعقيب.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

غير نقول لكم بأنه غنعطيو واحد الوتيرة أقوى، هاذ الأسابيع القليلة

التعويض حوالي 50 أجير، لحد الآن لم تطبق هذه الأحكام، فقط الاعتصام الذي خاضه أمام وزارتكم استغرق لحد الآن 3 سنوات، وآخر مراسلة وضعت أمام مكتبكم، السيد الوزير، هي بتاريخ 15 ماي 2017.

إن هذا الصراع الاجتماعي الذي نتج عن تفويت معمل منتج لصالح لوبيات العقار في شارع الحسن الثاني، للأسف أنه خلف ضحايا، وعض أن ينصفهم القضاء نجد لحد الآن أنهم ما زالوا ينتظرون تنفيذ الأحكام التي صدرت لصالحهم.

فتساؤلنا الجوهري، السيد الوزير، هو بالأساس حول تطبيق الفصل 6 من دستور المملكة الذي ينص صراحة على أن القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، والجميع أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين بما فيهم السلطات العمومية متساوون أمامه وملزمون بالامتثال له. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب في حدود حوالي نصف دقيقة.

السيد وزير العدل:

غير بالنسبة للملفات الخاصة، أنا على استعداد لاستقبالكم لكل التفاصيل.

فقط للتأكيد أن هناك مجهود جبار يبذل خاصة مع العناية الاستثنائية للقضايا الاجتماعية والقضايا...

لابد أن أؤكد أن المغاربة والمواطنين سواسية أمام القانون.

السيد المستشار، أنا رهن إشارتكم في اللجنة أو مباشرة في القضايا الخاصة لإعطائكم كل التوضيحات الضرورية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وشكرا لك كذلك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع التربية الوطنية، وموضوعه تطوير وهيكلية البحث العلمي بالجامعات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

مركزية لتنفيذ الأحكام، توجيه دوريات للمسؤولين القضائيين لاتخاذ التدابير اللازمة، عقد اجتماعات تنسيقية مع كل الأطراف، توفير الموارد البشرية للمحاكم وعقد اجتماعات تنسيقية مع مختلف أشخاص القانون العام، خاصة الوزارات والمؤسسات العمومية، وهناك اجتماع تنسيقي في يومي 3-4 يوليوز المقبل لمواصلة تدارس الحلول القانونية والتقنية الممكنة.

ويمكن أن أقول أن حصيلة هاذ التدابير والإجراءات سجلت سنة 2016 مؤشرات جد إيجابية لم يسبق تسجيلها من قبل في مجال التنفيذ، حيث بلغت نسب التنفيذ بالمحاكم الابتدائية 98.67، بلغت نسبة التنفيذ أمام المحاكم التجارية 101.45، أمام المحاكم الإدارية 121.73، بلغ مجموع المبالغ المالية المنفذة من طرف الدولة لصالح المؤسسات العمومية والجماعات الترابية بالمحاكم الإدارية 3 ملايين و128 مليون و218094 درهم.

المقاربة التشريعية تضمنت عدد من التدابير، مشروع قانون المسطرة المدنية الذي سيحال إليكم تم التنصيص فيه على عدد من الأمور في مجال تنفيذ الأحكام، توسيع صلاحيات قاضي التنفيذ وجعله مؤسسة مستقلة باختصاصات واضحة. حيث تم التنصيص على جعله مشرفا على قسم التنفيذ ومختصا في إصدار كل الأوامر والقرارات القضائية التي تهم عملية التنفيذ، بالإضافة إلى إجراءات أخرى. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإيضاعات، ولكن إثارنا لهذا السؤال الهدف منها تحقيق مبدأ أساسي كوني ودستوري في نفس الوقت وهو تكافؤ الفرص، وهو سواسية المواطنين أمام القضاء وأمام القانون.

للأسف، فإننا نلاحظ أن هاذ مبدأ تكافؤ الفرص لا يتوفر، خصوصا عندما يكون طرفي النزاع ليس بينهما تكافؤ، إما اجتماعي كما هو الشأن بين عدد من العمال والقضايا الاجتماعية ومشغليهم، أو وظيفي كما هو الشأن بالنسبة لعدد من الموظفين والمستخدمين وإداراتهم، فعدد من القضايا التي رفعت وحسمت فيها المحاكم الإدارية لازالت تراوح مكانها، نظرا لأن الإدارات ترفض، بكل بساطة، تطبيقها، كذلك الشأن بالنسبة لعدد من القضايا الاجتماعية التي حكمت لصالح العمال، ولكن في التنفيذ تجد صعوبات جمة.

وأبرز مثال عندنا، وهنا في العاصمة في الرباط وهو ما تعرض له عمال مطاحن الساحل، الأحكام النهائية صدرت في 2004 من أجل

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم، السيد الوزير، حول الجهود التي تبذلونها من أجل تطوير البحث العلمي، سواء على مستوى التمويل أو على مستوى الهيكلة من أجل أن ينسجم في إطار منظور جديد للنهوض بالبحث العلمي، كما وعدتم به في إطار البرنامج الحكومي؟

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال.

في الواقع يمكن لي نتقاسم معك واحد المجموعة من المعطيات المتعلقة بالإشكالات الأساسية التي يعيها البحث العلمي ببلادنا، سواء تعلق الأمر بالحكومة ديال القطاع أو تعلق الأمر بالتقييم أو تعلق الأمر بالتمويل، هاذو ثلاثة ديال الأشياء اللي كنفكر فيها بجدية باش يمكن لنا نحسنو من المردودية ديال البحث العلمي ببلادنا.

أيضا البحث العلمي في بلادنا مقسوم على جوج، كايين البحث العلمي الجامعي اللي مفروض أنه كتسيرو الوزارة وكتدبرو الوزارة، سواء على مستوى التمويل أو على مستوى المشاريع، وكايين البحث العلمي الذي ينجز إما من طرف إما مؤسسات عمومية أو من طرف وزارات أخرى، وزارة الفلاحة أو وزارة الطاقة والمعادن أو إلى آخره.

لهذا الغرض تم إحداث اللجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي التي تتعقد بإشراف السيد رئيس الحكومة، باش تدير واحد العملية ديال التقائية برامج البحث العلمي، وهاذ اللجنة الحمد لله تتعقد، كانت توقفت واحد الوقت من 2007 إلى 2012، ولكن منذ الولاية الحكومية السابقة هاذ اللجنة استمرت في العمل ديالها وكتتعدد قريبا باش تعاود تناقش هاذ القضايا الثلاث: قضايا الحكامة والتقييم والتمويل.

بالنسبة للقطاع ديال التعليم الجامعي اللي تفضلتو بإلقاء السؤال حوله، أولا احنا بصدد تقييم مدارس الدكتوراه، وهاذ التقييم دارو المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وكذلك الوزارة من أجل تجميع الجهود، بحيث أنه يكون في كل جامعة جامعة، مدرسة ديال الدكتوراه كتجمع الطاقات كلها وكتحاول ما أمكن أنها تحافظ على الخصوصيات ديال البحث في كل مجال مجال، ولكن تدير واحد النوع ديال التعاضد في استخدام الموارد وفي استخدام الموارد البشرية

والمادية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات ديالكم.

احنا في الحقيقة تكلمنا على البحث العلمي في إطار الجامعة المغربية أساسا، والدافع ديالنا لطرح هاذ السؤال هو الاقتناع الجازم بأنه راه لا تنمية بدون بحث علمي، وهاذ الشعارديال تجديد النموذج التنموي راه لا يمكن أن يكون دقيقا ومنتجا إلا بناء على أبحاث علمية رصينة، سواء الأبحاث المرتبطة بمعرفة الواقع الاجتماعي الذي نعيش فيه، التحولات فيه أو الأبحاث المنفتحة على التقدم اللي تيعرفو العالم، راه ما يمكنش نديرو نموذج تنموي إلى ما ركزناش على محورية البحث العلمي.

السيد الوزير،

فاش نتطالعو على الميزانية ديال البحث العلمي والتوزيع ديالها، على مستوى الجامعات يعني على الأرض، نتوجدو على مستوى ميزانية التسيير مثلا، فيما يتعلق بالبحث العلمي 0 درهم بالنسبة للجامعات، وتسيير البحث العلمي يتم من خلال الميزانية ديال الجامعات.

أيضا فيما يتعلق بالاستثمار يمكن لي نقول بأنه أرقام ضعيفة جدا على مستوى كل جامعة جامعة، طبعا كل جامعة فيها عدد من المختبرات نتوجدو ما بين 2 مليون ديال الدرهم حتى 4 مليون ديال الدرهم على أحسن المستويات، هذه غير كافية حتى باش تشري غير مقر للمختبرات. ولذلك، لابد من تخصيص ميزانية محترمة للبحث العلمي على مستوى الجامعات.

نتعرف بأنه كايين مجهودات، وخاصة إحداث المركز الوطني للبحث العلمي اللي تقريبا واحد 300 مليون ديال الدرهم اللي فيها متدخلين متنوعين، هذا مهم ومفيد ونثمن هذه التجربة اللي انطلقت في عهد السيد الوزير السابق، لكن في نفس الوقت كايين مشكل في تدير هاذ الصندوق لماذا؟ لأن المشاريع ديال البحث العلمي كتم مباشرة مع المختبرات دون المرور عبر هيكل الجامعة، وهذا تيقفز أولا على تحديد الحاجيات، لأنه الجامعة وخاصة في إطار المنظور ديال الجهوية المتقدمة خاص الأبحاث العلمية تكون مندمجة في إطار برامج التنمية الجهوية، كايين تجربة نموذجية يمكن لنا نتحدثو عليها هنا في جهة الرباط-سلا-القنيطرة مع جامعة محمد الخامس، مع جامعة ابن طفيل، مع الجامعة الدولية في هذا الإطار، تتوجد واحد العلاقة مندمجة بين الجامعة والجهة في أفق البحث العلمي الذي يخدم التنمية على مستوى الجهة، لكن كايين

ملف نساء ورجال التعليم ضحايا النظامين الأساسيين، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك جميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوان المستشارين،

السيد الوزير،

لازال نساء ورجال التعليم ضحايا النظامين الأساسيين ينتظرون بشوق حلا لمشكلتهم رغم الوعود التي تلقوها.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، ما الجديد في هذا الملف؟

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد حصاد، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السادة المستشارين،

السيد المستشار،

سأبدأ فقط لإعطاء وعد جديد باش نفضيو هاذ القضية هاذي، خاصة وأن العدد اللي ابقى دابا اللي مازال عندو هذا المشكل، على ما افهمت، ما كيتعداش 5000، 4800 بالضبط.

على ما افهمت المشكل جاي من هاذ الناس كانوا دخلوا للإدارة في الدرجات 7 و 8 على أساس واحد الدبلوم معين في ذلك الوقت، من بعد واحد العدد ديال السنين خاصة الأساتذة المدرسين في التعليم الابتدائي ابدأوا كيدخلوا بواحد المستويات أعلى، وكيدخلوا في (Echelle 10, 9) إلى آخره، وابقاوا هاذو، خصهم ببقاوا يتسناوا باش يطلعوا للدرجات باش يدخلوا في الكوطة ديال.. ياك هذا هو المشكل الأساسي على ما فهمت؟

وكنظن ابقات هذه الشريحة اللي مازال الآن في السلم 10 وكيطلبوا باش يدخلوا لـ (Echelle 11)، التكلفة المالية ديالها ماشي شي حاجة كثيرة، ربما العائق الوحيد اللي كايين دابا، هو ربما هناك حالات في إدارات أخرى، في نفس الموضوع، إذن خاص هذه القضية تحل في إطار واحد الحوار اجتماعي اللي غادي يكون مع الحكومة.

وكنظن على حسب ما شفت، التكلفة المالية ديال هاذ المسألة هاذي

إشكاليات في عدد من الجامعات ما كايماش هاذ العلاقة.

ولذلك، نريد من المركز الوطني للبحث العلمي أن يحترم الهياكل ديال الجامعة اللي هي بدورها تتدخل في إطار اتفاقيات مع الجهات.

أيضا فيما يتعلق بهاذ المستوى ديال تطوير البحث العلمي، ابغينا نتكلمو على مستوى الهيكلة، الهيكلة كيفاش نتصورو مؤسسة جامعية فيها أكثر من 30 مختبر، اعطيتها ذاك الميزانية اشحال غادي يجي لكل مختبر؟

كذلك لا بد من إعادة النظر فالهيكلة دالبحث العلمي، وهنا تنقترحو عليكم قانون مستقل للبحث العلمي في إطار المراجعة ديال القانون 01.00 على غرار بعض...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في الواقع تنتقاسم معك كل هاذ المعطيات اللي ذكرت، وطبعا اللي الهدف منها الأساسي هو تطوير وتجويد البحث العلمي في بلادنا، غادي نعطي واحد المجموعة من الأرقام فقط، كإشارة باش نبين أشنوهي المجهودات المبذولة من طرف الوزارة في هذا القطاع؟

في 2013-2015 كان عندنا 186 مشروع في حدود 300 مليون درهم، تم انتقاء ديال 186 مشروع من الجامعات، بحيث أنه العملية ديال التمويل ما تتعمدش فقط على ميزانية الوزارة، تتبحث الوزارة على مصادر أخرى لتمويل البحث العلمي.

في 41 مشروع 2015-2016 مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفات، وقعنا مع الناس ديال التجهيز والنقل على 6 المشاريع فيما يتعلق بالسلامة الطرقية، واحنا تنحاولو ما أمكن أننا نوسعوا العلاقة مع مختلف القطاعات سواء القطاعات الحكومية أو المؤسسات العمومية، باش نجلبو مصادر أخرى للتمويل، ولكن تيبقى لنا دائما الإشكال الأساسي هو إشكالية الحكامة في التدبير وإشكالية التقييم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

والسؤال الثاني كذلك في نفس الإطار وفي نفس القطاع، موضوعه

ما نزلناشاي غادي نلقاو صعوبة باش نبرروها إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك حميلي:

للأسف الشديد هذا الجواب مخيب للأمال، وعود جديدة.

السيد الوزير،

تعلم أن هذه الفئة هادي فئة عانت الأمرين، وتبنت كل النقابات وكل الأحزاب والهيئات المدنية تبنت الملف والكل يقر بمظلوميته، لا يختلف اثنان ولا يتناطح كبشان حول أن هاذ الضحايا عانوا الأمرين، وتبنت النقابات ملفهم وتدبج بياناتهم بأول، كتلقى أول مطلب في البيانات ديال هذه النقابات تتلقى إنصاف ضحايا النظامين.

السيد الوزير،

يحضرنى هنا رسالة مؤخرة قبل أسبوعين أو 3 أسابيع وجهها هاذ الضحايا إلى السيد رئيس الحكومة يستعطفونه ويستنجدون بحل مشكلهم.

في هذا المقام كذلك يحضرنى واحد الشريط ديال أحد الضحايا بعد الإفراج عن النتائج ديال الامتحان المهني وهو يحيكي بمرارة، هاذ الأستاذ هذا كيستعطف، أنا تمنيت أنك تشوف هاذ الشريط هذا، كيستعطف وكيعتذر بكل جرأة من التلاميذ ديالو اللي كيريمهم، كيعتذر من المديرين اللي تعامل معهم، كيعتذر من المشرفين التربويين اللي عاطينو 20/20 (le top) ديال النقطة خلال سنوات.

ومن سخرية الأقدار حتى النتائج ديال الامتحان المهني لم تنصف هؤلاء، معظم النتائج ديال الامتحان المهني الأخير كتلقى هاذ الناس هاذو ما موجودينش، وكانوا كيتوقعوا أن المشكل ديالهم غادي يتحل.

للأسف الشديد الآن، السيد الوزير كيحي كيقول سنعطي أيضا وعد إضافي، إلى متى؟

السيد الوزير،

هاذ الناس بلغوا من الكبرعتيا، وعاناووقاساو، وما كتنظنش كيبقى شي وقت يمكن ينتظروه أكثر.

رجاء أن هذا الملف خاصويحظى بالعناية التامة من لدن الحكومة، للأسف أنا عندي هنا فهذا أن النقابات خرجت باتفاقية شراكة مع الوزارة ديالكم ووافقت على إعطاء 6 سنوات جزافية لهاذ الناس هاذو من أجل الترقية ديالهم إلى السلم 11، المفعول ديالها ابتداء من 2017.1.1، للأسف الشديد لا زالوا ينتظرون، رجاء الله يجازيكم بخير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي

والبحث العلمي:

المشكل ماشي هو واش عندهم الحق ولا لا، كل شي متفق على أن هاذ المشكل خاصوي يتسوى، دابا غير الكيفية باش يتعالج هي اللي واقع فيه الإشكال، لأن دابا كيقولوا باش يتسوى هاذ القضية خاص تعطي أقدمية اعتبارية للناس باش يوصلوا لذاك 10 سنين اللي خاصهم باش يطلعوا للسلم (Echelle 11).

هاذ القضية ديال الأقدمية الاعتبارية فشي شكل، ذاك الشي اعلاش خاصنا نلقاو صيغة واحنا خدامين عليها باش هاذ القضية تدوز، لأن كيف ما قلت لكم التكلفة المالية ديالها ماشي شي حاجة، ماشي مبلغ خيالي، يعني المسألة في متناولنا، أنا يلاه عندي شهرين فهاذ المسألة هادي، خليولي مازال شوية ديال الوقت، لابد نلقاو الحل إن شاء الله، ويمكن نقولوكاع كبير إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وتوصلنا من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني بطلب تأخير الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي إلى آخر الجلسة، وذلك نظرا لارتباطه بجلسة تشريعية الآن بمجلس النواب.

نعم، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

نقطة نظام في هاذ الموضوع ديال أنه يتأخر الوزير لارتباطه بالتشريع، وهاذ الجلسة راه جلسة دستورية، ما يمكنش شي حاجة أخرى تأخر الوزير عليها.

كان بيرمج هاذيك اللجنة ديال التشريع في وقت آخر، ويحترم هاذ الجلسة ديال الأسئلة الشفوية اللي ينص عليها النظام الداخلي وينص عليها الدستور.

إذن ماشي معقول باش يمكن تتأخرو بجلسات أو بأعمال لا تتوافق مع النظام الداخلي ديال المجلس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه انطلاق الحوار الاجتماعي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

صحيح، نعم.

لازال هناك سؤال في قطاع التعليم، وموضوعه الخطوط العريضة لإصلاح منظومة التعليم، وهذا في الحقيقة هو الجوهر، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير، سؤالنا في الفريق الاستقلالي اليوم يهم الخطوط العريضة لمقاربتكم لإصلاح منظومة التربية والتعليم في بلادنا، وكذلك الإجراءات التي اتخذتموها أو التي عقدتم العزم على اتخاذها تمهيدا لتنزيل هاذ المقاربة، تغييرا لواقع مزعج ولملحة لشظايا منظومة أثبتت التجربة تصدعها على أكثر من مستوى.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

كان صعب جدا التحدث على إصلاح منظومة التعليم في دقيقة أو 3 دقائق، اللي ابغيت نقول فهاذ المدة الزمنية:

أولا، الحمد لله دابا عندنا رؤية إستراتيجية كل شي اتفق عليها، كل الشرائح ديال المجتمع المغربي الممثلة داخل المجلس الأعلى للتربية والتكوين، هاذي مفروغ منها.

دابا أنا الآن أشتغل على (un plan d'action) على الأقل على 5 سنوات لتنزيل هاذ الرؤية الإستراتيجية في المفاهيم ديالها العامة، وكل دخول مدرسي غتكون مستجدات باش تواكب هاذ الإصلاح ديال المنظومة التعليمية.

بالنسبة للدخول المدرسي المقبل، كما سبق أن ذكرت، أعطينا الأولوية للمسألة ديال المعالجة ديال الاكتظاظ، المسألة ديال البيئة ديال التعليم يعني ديال المدارس، إلى آخره، وزدنا فيما يخص (la discipline) الانضباط داخل المدارس، ابحال دابا الدخول المدرسي المقبل إن شاء الله، راه خرجناها راه غادي يكون في 7 سبتمبر ماشي حتى 15 أولا حتى 20، إذن احنا غاديين فيها.

فيما يخص يعني (les programmes)، يعني البرامج ديال الدراسة، بالنسبة للسنة المقبلة إن شاء الله، الدخول المدرسي المقبل، لأول مرة اللغة الأجنبية الأولى غادي نبدأو بها من السنة الأولى ابتدائي، يعني غادي تعاود ترجع للسنة الأولى ابتدائي، ربما كيف كانت منذ زمان، تطبيقا للرؤية الإستراتيجية، ومن بعد واحنا غاديين بشوية، وغادي نعلن على هذا البرنامج ملي يكون موجود من هنا شهرأولا شهر ونصف وبعد المصادقة عليه طبعا ومناقشته داخل الحكومة وموافقة الجميع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد فؤاد قديري:

أولا، شكرا السيد الوزير على المعطيات التي وافيتنا بها.

وأنا في الواقع أقاسمك في مسألة ضيق الوقت، وطبيعي بأن الخوض في أمر ضخم حساس مصيري كأمر الإصلاح لا يمكن أن يستقيم، ويصعب تقليب الموضوع على كافة جوانبه فقط في ثلاث دقائق هي كل عمر سؤال شفهي، لأن الأمر ليس بالدقيق المنخول كما يقال، ولكن هذا ملف شائك عجزت حكومات وحكومات عن حله.

ولكن اليوم الدافع وراء بسطنا لهذا السؤال هو طمأننة الملايين من المغاربة، أمهات، آباء، تلاميذ، أولياء تلاميذ وكل المتبعين للشأن التربوي التعليمي في بلادي، واللي بصدق، السيد الوزير، يتسوا من الإصلاح كما يتس الكفار من أصحاب القبور.

اليوم، الإصلاح مسألة حتمية فورية لا تحتل أي إبطاء، ولكن ما شي بأي شكل، ما شي بأي كلفة، ملايين الدراهم صرفت دون جدوى، واليوم نسمعو في إطار كابوس المخطط الإستعجالي أن هناك تحويلات لمجموعة من الحسابات البنكية، هذا أمر يجب التدقيق فيه.

السيد الوزير،

سمعنا عن تأهيل الفضاءات المدرسية وعن تجميل الحجرات، إلى آخره، عن طريق تغيير الكراسي الخشبية، عن طريق الطلاء والصبغة، خليني نقول لك، السيد الوزير، بأن الصبغة مهما بلغت جودتها ومهما

المستشار السيد محمد علمي:**السيد الرئيس،**

في بداية الجلسة أشرت مجلس المستشارين بواسطة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بأن السيد وزير الصحة عنده نشاط ملكي ولهذه العلة تغيب.

نحن سلمنا بهذا الأمر، ولكن، السيد الرئيس، انتما كرئاسة على الحكومة أن تحترم هاته المؤسسة الدستورية، على الحكومة أن تحترم هاذ الجلسة الدستورية، بلغنا على التوبأن السيد وزير الصحة لازال متواجدا بمقر مجلس النواب.

إذن، احنا ابغينا نعرفو هاذ التعامل مع مجلس المستشارين، هاذ الدونية، إلى كان وزير يتواجد بمقر مجلس النواب وأنتم كنتليو اليوم على مجلس المستشارين والرأي العام بأن السيد عندو نشاط ملكي راه السيد في مقر مجلس النواب، إلى ما كان عندو رغبة في الجواب على الأسئلة ما تيرمجوهش.

أما باش يجيو المستشارين يضربوا الكيلومترات، وفي الآخر تجي رسالة وتقولوا بأن الوزير غائب لارتباطه بنشاط ملكي، والحال أنه متواجد.

احنا توصلنا، السيد الرئيس، إذن احنا ابغينا نثيرو الانتباه لأن احنا اليوم الفريق الاشتراكي حرم من ممارسة حقه الرقابي، لأن عندنا سؤال واحد في الحصص ديالنا، وبالتالي ابغينا نثيرو الانتباه ديال المجلس وديال الرئاسة وديال المكتب باش تتداولوا في هاذ الأمر هذنا، عن طريق ندوة الرؤساء.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ونقطة نظام وصلت.

المستشار السيد العربي المحرشي:**السيد الرئيس،**

إلى سمحت لي في هاذ الإطار اللي امشى فيه الفريق الاشتراكي.

احنا فعلا عندنا سؤال مع السيد وزير الصحة، وهادي المرة الثانية والثالثة السيد وزير الصحة تيعتذر، مازال اليوم راه قال في نشاط ملكي، وبالتالي تبين بأنه السيد الوزير ماشي في نشاط ملكي، في مجلس النواب، وعيب وعار على وزير يكذب على ممثلي الأمة (تنسطر عليها وتنقولها).

إلى كان فعلا في مجلس النواب واستطع وسمحت لونسوفي سيدنا رمضان يكذب على ممثلي الأمة ويقول لهم بأنه في نشاط ملكي، يعني هنا تيتبين بأنه يعني وزير ما يستحقش يكون وزير حكومة ديال صاحب

بلغت صلابة تركيبتها الكيميائية لا يمكن أن تصمد طويلا، غادي يجي واحد الوقت وتتقشر.

لذلك، ندعوكم إلى أن تستثمروا فيما يمكن أن تصمد قشرته وما يمكن أن يصمد جوهره ولبه إلى ما شاء الله، استثمروا في العقول، في البرامج كما قلت، اجعلوها تخاطب الملكات، تفجر الطاقات، تستفز القدرات، تغري بالمتابعة والتحصيل، استثمروا في الأسر التربوية، في تكوينها، في ظروف معيشتها، في ظروف اشتغالها، دشنوا إصلاحكم بمصالحة حقيقية لهذه الأسرة مع الذات، معكم كوزارة وصية، مع المنظومة بشكل عام، حققوا مصالحة ديال الآباء وديال التلاميذ مع المنظومة ومع هذه الأسرة التربوية، اضمنا انخراط الجميع، السيد الوزير، في هذا الإصلاح، انخراط الجميع ما يمكن تضمنا إلا بتجاوز واحد المعجم خشبي باهت تقليدي للتواصل حول موضوع الإصلاح.

التعليم أمانة ثقيلة وإصلاحها أمانة أثقل على الراغب في حملها، والمقبل عليها أن يقتنع وأن يعي بالحمل وبالوزر وبالتبعات، وإلا فعليه أن يعطي القوس بارها.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

اللي ابغيت نأكد عليه هو أن لحد الآن كايين تجاوب كبير جدا، لا داخل الوزارة وخارجها باش هاذ الإصلاح ديال المنظومة ديال التعليم باش يكون، وكل شي تيقول أن كل الظروف مواتية الآن باش نجحو في هاذ العملية، ابتداء من الدعم الخاص ديال جلالة الملك لهاذ الإصلاح.

ولما نقول الدعم، الدعم الخاص والقوي ديال جلالة الملك، وأنا هذا كافي باش إن شاء الله ضمانا باش نجحو في هاذ المهمة هادي، بطبيعة الحال بتعاون مع الجميع.

ابغيت فقط نرجع لهاذيك القضية ديال التحويلات البنكية، الله يخليك إلى عندك شي حاجة سير للوكيل العام دجلالة الملك وحطها وتكون متابعات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة في قضايا متعلقة بقطاع التربية والتعليم.

وننتقل.. نعم، نقطة نظام؟ تفضل.

السيد وزير الصناعة كان عندو القانون الثاني، ابقى كينتظرو، أنا هنا جالس معكم وفي اتصال مع الأطر ديال الوزارة مباشرة دارو معه منهجية مختلفة، وهي أنه عرض القانون ومروا للتصويت، هذا هو اللي كان من المفروض يكون حتى مع القانون الأول، وأنداك السيد وزير الصحة كان غادي يمشي للنشاط ديالو، ولكن لقي راسو ملزم بيبقى في المؤسسة.

هاذ الشي اللي وقع باش، ولكن أنا أقدر الغيرة ديالكم، والأمر اللي طرحته غادي نبلغو، وهاذ الأمر احنا إن شاء الله على أساس أنه يكون الحوار، وفي نفس الوقت مادام حضر السيد وزير الصناعة والقانون انتهى.

السيد رئيس الجلسة:

طيب، إذا استمعنا للسادة المستشارين، ما ابغيناش يكون حوار ثنائي، من فضلكم، يعني في إطار نقطة نظام.

لا واش غادي تديررد على السيد الوزير؟
نقطة نظام لا تتكرر، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد العربي المحرشي:

هاذي سابقة خطيرة قام بها السيد وزير الصحة، وتبلغوا بأن السيد وزير الصحة عندو نشاط ملكي مع العلم أنه تبيين...

السيد رئيس الجلسة:

هذه الرسالة وصلت.

السيد المستشار المحترم، هذا الكلام، السيد المستشار المحترم، السيد المستشار المحترم نفس الكلام تقال في نقط نظام الأولى، السيد الوزير إذا كان توضيح إضافي.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

النشاط الملكي أبلغنا ونحن في الجلسة في مجلس النواب بأنه تأجل، أبلغنا ونحن في الجلسة، راه ذاك الشي اللي درنا، راه جيت لهنا، راه ذاك الشي اللي درنا، أبلغنا، راه هذا هو التوضيح اللي درت، أبلغنا ونحن في الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، السيد الوزير، يتبين أن السيد الوزير اعتذر بسبب نشاط ملكي، النشاط الملكي تأجل وجد نفسه في وضعية مع السادة النواب، وأنا أقول بأنه استمعنا إلى احتجاج السادة المستشارين على الغياب ديال السادة الوزراء على مجلس المستشارين، استمعنا للتوضيح ديال السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وأقول بأن الحل اللي ممكن

الجلالة ويكذب على ممثلي الأمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعتقد أن هناك توضيح من طرف السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين،

أولا، أقدر الغيرة والإلحاح والدفاع على المؤسسة التشريعية وعلى مجلس المستشارين، ولكن عندي جوج ديال التوضيحات أساسية:

مجلس النواب برمج جلسة تشريعية، برمجة مباشرة من بعد جلسة الأسئلة، السيد وزير الصحة فاش وافق أن على أساس أنه مباشرة غادي يوقع تقديم ديال القانون والمرور ديال العملية ديال التصويت مع المداخلتين، المعارضة والأغلبية.

اللي وقع أن ندوة الرؤساء اليوم في الصباح مع 9 ونصف صباح اجتمعت، أشنو قالت؟ كل فريق عندو 10 دقائق وكل مجموعة نيابية عندها 5 دقائق، فهذاك الوقت الوجيز اللي كان وزير الصحة غادي به يتوقع المصادقة على القانون ومباشرة يمشي للنشاط، لأن احنا توصلنا بالرسالة ديالو وأحلناها على مجلس النواب، لقي راسو ملزم بيبقى في مجلس النواب احتراماً للمؤسسة الدستورية حتى تكمل المناقشة ديال القانون...

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير، كانت كلمة للسادة المستشارين، السيد الوزير يقدم توضيح.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أشنو كيعني هذا؟ كيعني أنه فاش كانت الجلسة غادي تنتهي في وقت مبكر مع الواحدة، كانت العملية ديال تقديم القانون والتصويت عليه غادي تتم بسرعة، لأن اللي كان مطروح في البداية وهو غادي تكون مداخلتة للأغلبية ومداخلتة للمعارضة.

الذي تقرر هذا الصباح، هو أن كل الفرق النيابية غادي تولى عندها مداخلات و10 دقائق لكل فريق، النتيجة أشنو هي؟ هي ابداء مع الواحدة، ما سالاو حتى لاين، تقريبا هادي واحد الربع ساعة.

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي المستشارين والمستشارات.

السيد الوزير،

نسائلكم عن تقييمكم للتجارب والمشاريع التي استهدفت تأطير ودعم المقاولين الشباب، وما هي أسباب إفلاس مجموعة من المقاولين الشباب، وكذا التدابير التي تعتمون القيام بها لتصحيح هذه الأوضاع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

إلى شرفنا الشباب كإين 3 ديال الفئات، الفئة الأولى وهي غير مؤهلة، يعني ما عندهم ش تأهيل باش يمكن يكون عندهم الكفاءات.

الفئة الثانية هي المؤهلة.

والفئة الثالثة هي اللي عندها موهبة خاصة (talentueux).

فلكل فئة من هاذو عندنا أجوبة خاصة ديال آش يمكن لنا نديرو لهم، أشنوهما الوسائل اللي وجدنا لهم.

فيما يخص اللي ما عندهم ش كفاءات، فهاذ المشروع ديال تسريع الصناعة أعطى فرص شغل مهمة جدا، أيضا "المقاول الذاتي" وصلنا لحد الآن لـ 45000 اللي تقيدوا باش يكون عندهم هاذ المناصب، واللي عندهم المؤهلات فحتى هما عندهم هاذ التسريع الصناعي أعطاهم فرص باش ينشؤوا شركات ديالهم و (Maroc PME) (ANPME¹) واكبت منهم العديد، وصلوا الآن لـ 24000 منصب شغل اللي هي مبرمجة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

يحل لنا هذه الإشكالات اللي تتوقع بالخصوص في إطار العلاقة بين مجلس النواب ومجلس المستشارين، هو أننا نفكر كمجلس تنسيق في أن نفرق بين الأيام، أن يكون يوم خاص بمجلس النواب، ويوم خاص بمجلس المستشارين وهذا نتدارسه.

وتسمحون لي أن نتقل بعدما أخذنا الصورة كافية إلى السؤال الأول الموجه لقطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.

الله يخليكم نقط نظام في التسيير، أعتقد إذا كانت نقطة نظام فيما تكلمنا فيه فقد أخذنا علما بكل المقتضيات المطروحة.

ممكن. ولكن الآن استمعنا للسادة المستشارين بما فهم أنتم، السيد المستشار، استمعنا واستمعنا إلى جواب الحكومة، المفروض أننا ننتقل في تنمة أشغالنا وقد تم تسجيل ما تم تسجيله.

إذن نرفع الجلسة لمدة خمس دقائق، ونرجع.. انتهى، خمس دقائق للاستشارة مع السادة رؤساء الفرق ونرجع.

إذن، رفعت الجلسة لمدة خمس دقائق.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نستأنف جلستنا.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وموضوعه تأطير المقاولين الشباب، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

ما راج بداية الجلسة كانت عندنا واحد (la censure) ديال الإذاعة وقطعت البث التلفزيوني المباشر، وهذا تعدي على هاذ الجلسة وتعدي كذلك على حرمة هاذ المجلس، إلى كان هاذ الشيء صحيح عيطوا في التليفون وقال لك هاذ الهضرة كلها راه ما سمعناش فالتلفزيون.

إلى كان هاذ الشيء صحيح راه المسألة خطيرة جدا، يكون موظف داخل التلفزيون ويقطع على مجلس المستشارين اللي مفروض منو أنه كيتكلم باسم الشعب، هذا تعدي على حقوق هاذ المجلس، السيد الرئيس، وأنتم رئيس...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ملاحظتكم وصلت السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد المستشار.

أنا متفق معك أنه الشباب بالمغرب كيستحق أكثر وأكثر باش يمكننا نديرو لو، لكن كيقولوا "فوق طاقتك لا تلام" أو "فوق جهدك لا تلام" اللي خاص الحكومة دير واللي كنجاولو نديرو يوميا وهو إنشاء فرص شغل في جميع الميادين.

أنا كنجشوف في ميدان الصناعة على سبيل المثال، هاذ المشروع اللي وضعنا في 2014-2020، هو إنشاء 500 ألف منصب شغل جديدة فهاذ القطاع، ونعرفو أنه في هاذ 10 سنين اللي فاتت يلاه أنشأنا 75 ألف منصب شغل، طبعاً ملي وضعت هاذ المشروع البعض تبسم والبعض قال هاذ الشئ مستحيل، وكذا.

الحمد لله، اليوم كايين يعني نتائج إيجابية، غادي ندخلو في التفاصيل في ما بعد إلى كنت عندكم الوقت لهاذ المسائل، يعني النتائج إيجابية.

لكن الشباب المغربي خاصو أكثر من 500 ألف منصب شغل في هاذ السنوات المقبلة، في 10 سنوات المقبلة خاصنا مليون و300 ألف منصب شغل، الصناعة بوحدها كتحاول تنشأ 500 ألف منصب شغل، وإن شاء الله غادي نوصلوا لها.

إذن هاذو جينا بمنظومات الجديدة، حاولنا نبدلو تماما يعني المناخ ديال الميدان ديال الصناعة، جينا مع الفيدراليات اللي تابعين (la CGEM) وغيرها، اشتغلنا باش نلقوا أشنو هما هاذ المنظومات اللي غادي يمكن يعطيونا واحد القفزة نوعية جديدة، ويمكن لنا نشؤو مناصب الشغل.

والحمد لله كايين نتائج، واش هاذ الشئ كافي؟ أبدا، ما عمرو يكون كاف، لأن بلادنا تستحق أكثر.

في ما يخص مقاولاتي، هذا مشكل مهم، لأن إلى وضعت واحد المشروع هاذ الناس يتحملوا مسؤوليتهم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، انتهى الوقت، ممكن يكون التتمة ديال سؤال آخر.

السؤال الثاني، موضوعه إستراتيجية إعادة تأهيل المناطق

في الحقيقة، السيد الوزير، هاذ البرامج اللي دارتها الحكومة هي كانت برامج بديلة، الحكومة ديالكم، السيد الوزير، بعدما سدات البيان على جميع الشباب وجميع الشباب حاملي الشهادات واللي يتجاوز الأعمار ديالهم بين 20 سنة و30 سنة عوض يتوظفوا في الدولة ويتوظفوا رسمياً ويتحسن المعيشة ديالهم، جات بهاذ البرامج البديلة كبرنامج "إدماج" وكذلك برنامج "تأهيل".

السيد الوزير، ناهيك عن برنامج "مقاولتي"، السيد الوزير، اللي كان نعمة على الشباب المغاربة، فرحوا الشباب أنهم غادي يخدموا وغادي يقادوا الأمور ديالهم ويعتمدوا على الوسائل الذاتية ديالهم، وإذا به، السيد الوزير، أصبح نقمة على الشباب، برنامج "مقاولتي"، السيد الوزير، كما تعرف بأنه دارتو الحكومة والناس الشباب لقاو راسهم كيواجهوا الأبنك بديون ثقيلة، وناس ما عندهومش موارد.

فإذا به فئة كبيرة من الشباب زجت بها في المساجين، فئة كبيرة، السيد الوزير، وكذلك فئة أخرى من الشباب بقت عالية على العائلات ديالهم حتى اللي كان اشوية ميسور، عندو خوتو ولا شي واحد خدام شي خدمة بسيطة عندو شوي، أن استطاعوا يجمعوا لواحد الشوية ديال الفلوس باش يأديوهاز الدين، باش الولد ديالهم ولا الشاب ديالهم ما يدخلش للسجن.

وكذلك، السيد الوزير، أنت كتعرف بأنه هاذ الاحتقان الاجتماعي اللي كايين كيجري في جل مناطق المغرب، اشكون اللي خارج للاحتجاجات، السيد الوزير؟ غير الشباب اللي كيتراوح الأعمار ديالهم ما بين 18 سنة و30 سنة، وهذا حق مشروع ديالهم في الاحتجاج، ناس ابغات تخدم، السيد الوزير، ناس قرات وتكلفت، جحافل ديال الشباب، قرات وخرجت من الجامعات وابغات تخدم، ما عندهاش سوق الشغل، الدولة سدات البيان ديال الحكومة، السيد الوزير، ولذلك الحكومة تتحمل المسؤولية الكاملة، السيد الوزير، في تتبع ومواكبة ومسيرة هاذ الشباب هاذو.

انتما، السيد الوزير، كتحملوا المسؤولية الكاملة وابغيناكم تخرجوا لنا بحلول جديدة، السيد الوزير، وترفعوا الحصار على هاذ الشباب، لأن جل هاذ الشباب دابا مذكرة بحث عند الشرطة، ما قدروا يخرجوا، جالسين في الدار، جالسين ما عندهومش كيتحملوا الأسر والأخوات ديالهم المصاريف ديالهم.

لذلك، السيد الوزير، كنطلبو منك أنك تدخل وتجييب لنا حلول جديدة لمعالجة هاذ الملف المطلي، وكيف ما كتعرفوا أن الفئة الشابة في المغرب راه كتكون واحد الفئة كبيرة، وهاذي هي (la relève) ديال المغرب و (la relève) ويشجعهم يديرو مقاولات.

ولكن، السيد الوزير، واكبوهم وأطروهم، ما نجيش أنا نعطي مقاوله لشباب وما عارفش، ما عارفش أشنو هو، لذلك المآل ديالو هو السجن.

الصناعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أمحمد أحميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الإستراتيجية ديال الصناعة الجديدة، أو الإستراتيجية ديال 2014-2020، تهدف أساسا، السيد الوزير، إلى تأهيل وزيادة الوتيرة ديال المناطق الصناعية على الصعيد الوطني، ثم الهيكلية ديال المناطق الصناعية الموجودة، إلى جانب ذلك تمكين الجهات فيما يخص قانون الجهة الجديد الجهوية الموسعة، فيما يخص التصنيع الجهوي.

ولهذا نسائلكم، السيد الوزير، أين وصلت هذه الإستراتيجية فيما يخص إحداث مناطق صناعية جديدة؟ ثم الهيكلية ديالها؟

ابغينا واحد التوضيح وتحقيق فيما يخص.. لأن هناك بعض المنشآت التي تستهدف لأغراض أخرى وليس للصناعة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

طبعا هاذ يعني المخطط الجديد اللي وضعنا 2014-2020 أخذ بعين الاعتبار هذه المشكلة هاذي، هذه المشكلة كانت مدة عشرات السنوات تنديرو واحد المنطقة صناعية، تيجيولها مستثمرين، يعني اللي تبيعوا فيها ويشربو، هاذ الشي دابا ممنوع ومستحيل، لأن تتعطى المنطقة الصناعية والبقعة الصناعية للصناعة فقط.

فاللي تدار هاذ السنوات الأخيرة، كيف شفتو القنيطرة كانت فيها 400 هكتار اللي كانت موجودة، لكن ما كانتش فيها الحركة، ما كانوش مستثمرين، الآن جات شركة "بوجو"، ودائرة بها منظومة يعني مهمة جدا، هاذ الإستراتيجية الجديدة ديال كتجيب شركات كبرى تتوسعها في مناطق صناعية اللي هي تتجبد معها المنظومة كلها، هذه إستراتيجية جديدة.

فيما يخص المناطق الصناعية عاودنا الهيكلية ديال بعض المناطق، باقي مناطق أخرى خصها تعاود الهيكلية ديالهم، لأن البعض منهم في

المستوى اللي ماشي للاحق للمغرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أمحمد أحميدي:

شكرا السيد الرئيس.

المخطط ديال الإقلاع الصناعي، السيد الوزير، بكل صراحة، تكلمتم عن السنوات الماضية، ولكن احنا تنداكر دابا غير الإستراتيجية 2014-2020 اللي تقريبا حوالي دابا 4 سنوات اللي مرت عليها، ولكن لم تصل حتى النسبة المثوية ضعيفة، عندنا 350000 هكتار اللي تنجزت، ولكن تنجزت في بعض المدن اللي غادي نقول لك، وحتى النسبة ديال 2% ما كاملش من العدد الإجمالي اللي عندكم من المخطط 2014-2020.

عندكم (Media Park) في الدار البيضاء، عندكم (Technopolis) في سلا، عندكم (Agropolis) مكناس وبركان، عندكم (Haliopolis) أكادير، هاذ المناطق الصناعية ما اعطاتش النتيجة ديالها، السيد الوزير، خاصنا نكونو واقعيين.

واحد الحاجة إلى ابغينا نعملو التشخيص الحكومة بأن خاصها تعمل واحد الإستراتيجية في هاذ الشي ديال التصنيع، لأن تنشوف بأن بزاف، السيد الوزير، تتكلموا راه حتى في قانون المالية كنتو تتكلموا غير على "الرونو"، مع العلم بأن هاذ الصناعة هاذي مزيان إلى غادي تكون بلادنا ماشي احنا ضدها، ولكن يجب التشغيل ديال الطبقة والشباب دابا اللي هاذ الحراك اللي عندنا، هاذ الحراك اللي واقع في هاذ المدن الصغرى خصوصا.

السيد الوزير،

للأسف الشديد ما كلفتوش حتى العنان أنت والسيد وزير التشغيل معنا حتى في اللجنة الوزارية اللي كانت في الحسيمة، ما كلفتوا راسكم باش تحضروا تما، وهاذ المدن وباقي سوف ترون المشاكل في المدن الأخرى الصغرى اللي تيخص بالجانب ديالها خاص تكون مناطق صناعية.

وحدث كذلك بأن المناطق الصناعية القديمة، السيد الوزير، في وضعية كارثية، ها عين السبع، زيد الصخيرات، تمارة، زيد مكناس، زيد بوسكورة، وغير ذلك من المناطق الصناعية، كايين بعض المناطق الصناعية حتى الصرف الصحي ما كايينش، ما يشكل بأن الخطورة على العمال اللي تيتعاملوا في هاذ المناطق الصناعية.

الوضع كارثي، فعلا بأن احنا ما.. السيد الوزير، راه هاذ الباعة المتجولين، لأن خاص الإستراتيجية ديال الحكومة خاصها تكون

مهم في جهة معينة، الناس ديال الخواص دخلوا نشؤو واحد الصندوق باش يواكبوا هاذ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل مباشرة إلى السؤال الثالث، وموضوعه مأل التزامات الحكومة في مجال عصرنة تجارة القرب، الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي وإخواني المستشارين،

سؤالنا حول مأل التزامات الحكومة في مجال عصرنة تجارة القرب، وكذلك عن البدائل التي يمكن أن تقدمها الحكومة لإنعاش هاذ القطاع؟

شكرا السيد...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هذا قطاع حيوي مهم جدا كيشغل أكثر من مليون و500 ألف يعني شخص في المغرب، فيه 65% ديال المصروف ديال العائلات تيمشي في هذا القطاع خاصة، 73.7 مليار ديال القيمة المضافة جاية من هاذ القطاع، إذن قطاع حيوي مهم جدا، و290 مليار ديال الدرهم رقم المعاملات سنويا، هذا القطاع قطاع مهم جدا.

عندو مشاكل كيف جميع البلدان، كتجيه ذاك الشركات الكبرى ديال (la grande distribution) من الفوق والباعة المتجولين من التحت، يعني هذا مشكل مهم، احنا درسناه، عندنا بعض الحلول، كنواكبو البعض منهم بصفة باينة في "رواج"، ونعطيكم الأرقام إذا ابغيتو، الوزارة واكبت هاذ القطاع، هذا قطاع مهم جدا وضعنا إستراتيجية جديدة غادي تخرج للوجود في الشهور المقبلة إن شاء الله.

متكاملة، هاذ الباعة المتجولين اللي تيزيدوا تيتكاثروا لأنه واحد الحاجة احنا عندنا، الحمد لله، الشباب عندهم غيرة، كتجبر بأن حاملي الشهادات وتيعملوا الكروسة في هاذ الشهر المبارك أو لا حتى في الأيام الأخرى، هاذ الشي باش تيتكاثروا، لأن المغاربة بنفسو، تيخصو يدخل واحد المدخول باش ما اعطى الله، عندو شهادة وتيجر الكروسة باش ما كاين.

مع العلم بأن الحكومة تيخصها تعمل واحد الإستراتيجية للحد من هاذ الظاهرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

إلى اسمحت، هاذ الإستراتيجية أعطت نتائج إيجابية حقيقية، يمكن لنا نهضرو، ما شي ما يتصنت لشي راه يعني ممكن.

إلى جينا نشوفو قطاع السيارات، قطاع السيارات الآن تيصدر، هاذ السنة الفارطة، 60 مليار ديال الدرهم، هذا الحساب ديال (l'office de change) ما شي الحساب ديالي أنا، هاذي السنة الثالثة اللي أكثر من (L'OCP³)، من الفوسفاط، واش كان كيتخايل المغربي أنه شي حاجة غادي تصدر أكثر من الفوسفاط؟

في أفق 2020 غادي نوصلو 100 مليار ديال الدرهم ديال التصدير، ولكن ما ابقينا في 2020، رجعنا في 2019، لأن وقعنا مع..

ما يمكنش نقولو أنه بعض المرات كنديرو المواطنين أو المقاولين الكبار ضد الصغار، الاقتصاد المغربي فيه المقاوله الكبيرة والصغرى والجد صغرى، هاذو كلهم خاصهم يعيشوا، إذا ما جاش هاذ "بوجو" وهاد "رونو" واش غادي يمكن لنا نصدرو 100 مليار ديال الدرهم مستحيل، امين غادي نجيبو هاذ الفلوس باش نشريو البترول، باش نديرو هاذ المسائل كلها؟

يعني أنا أظن أنه هذه المشاريع أعطوا نتائج إيجابية، إذا جينا نشوفو المناطق الصناعية القديمة تعاودات الهيكله ديالها، آيت ملول 640 هكتار، العرائش 27 هكتار، سلا 23.5 هكتار، الرباط 12 هكتار، زناتة 600، الداخلة 27، طنجة 129، وفاس 154، عاود ثاني واش هاذ الشي كافي؟ لا، ولكن كاين مشاكل، كنعلقوا مشاكل في تطبيق هاذ إعادة هيكله هذه المناطق الصناعية مع الناس اللي مكلفين بالجهة، الناس اللي مكلفين بالجماعات المحلية، الناس اللي مكلفين بالاقتصاد، إذن تنشوفو في هذه الأسابيع المقبلة إن شاء الله غادي يكون واحد المشروع

³ Office Chérifien des Phosphates

إذن، هناك واحد التراجع ديال الحكومة في هاذ القطاع، خاص ضروري، السيد الوزير، ما غادي تنوضو بهاذ القطاع بكل ما أتيت من تجربة وكل ما أتيت من قدرات مالية من أجل إنقاذ هاذ الفئة العريضة من المجتمع، وإلا كلشي غادي يسد الحوانت ديالو وغادي يمشي وبالتالي غادي نعرضو المئات والآلاف ديال العائلات للتشرد وللأزمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

أنا متفق مع هاذ النقط اللي تقالوا، اللي نعرفوا هو "رواج" يعني استفدت منو 25780 نقطة بيع، أعطى نتائج إيجابية، لأن كل نقطة بيع زاد لها 4000 درهم ديال رقم المعاملات شهريا، إذن هذا مشروع كيف قلموهم أعطى نتائج، لكن يمكن يمشي بعيد أكثر من هذا.

كان تكوين 18000 شخص اللي تكون فهاذ القطاع، ما كافيش ولكن 18000 دازوا من (L'office de la formation professionnelle) يمكن نديرو أكثر من هاذ الشئ اللي وقع اللي تدار لحد الآن.

فاللي تعطات هي التغطية الصحية، احنا خدامين في مشروع اللي اعرفتورا داز في البرلمان، هاذ التغطية الصحية مهمة جدا لهاذ القطاع، لأن ما كانش عندو، الهيكله اللي خاصها تعاود ككل راه درنا واحد التخطيط غادي يخصنا ناقشوه وإلى كان عندكم بعض الأفكار أو الاقتراحات احنا مستعدين أننا ندرسههم وندمجهم لهاذ الدراسة لهاذ القطاع، لأن قطاع حيوي مهم جدا ما يمكنش ما نتكلفوش به أكثر ما تكلفنا بالصناعة لحد الآن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع في نفس القطاع، موضوعه مواكبة الحكومة للشركات العاملة في قطاع صنع الأكياس البلاستيكية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي العرائشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كما كنعرفوا أن العنوان العريض اللي ما قديناش نجابو عليه كمؤسسات هو البطالة وأزمة الشغل.

فكما كنعرفوا أنا، السيد الوزير، هاذ القطاع ديال التجار اللي هما الحوانت اللي كيغايو بكل صراحة من اللي جا على لسانكم المركبات التجارية الكبرى ومن الباعة المتجولين من ناحية ثانية، فالتراجع ديال الحكومة من المواكبة ديال هاذ القطاع كما جاء على لسانكم، أنه قطاع مهم وكيشغل واحد الفئة عريضة من المجتمع، إلا وغادي نزيدو نأزمو الوضع، لأن خاصو واحد الإستراتيجية جديدة، السيد الوزير.

برنامج "رواج" وهذا هو الخطأ اللي تقوم به الحكومة، كايين برامج ما كتشرحهاش للمواطنين.

ولكن كايين هناك تخوف أنه جل الساكنة، جل المواطنين يعرفوا المعلومة على أي برنامج من البرامج الوطنية.

برنامج "رواج" خاصو يتوضح لكل المغاربة باش كل تاجر وكل مواطن يعرف أشنو خاصو يدير، وأشمن ملف خاصو يدار، إذن كايين هناك واحد الاحتكار، كايين واحد التموثق ديال هذه البرامج في أقاليم معينة.

وهذا سبب، السيد الوزير، اللي اعلاش تلتقاو بعض الأقاليم احتقانات ومشاكل اجتماعية لأن كايين بطالة، كايين أزمة الشغل، فالتعريف بهاذ المشاريع ربما يخفف، السيد الوزير، على الوضعية وتحل المشاكل.

ضروري من إعادة إستراتيجية وتنظيم هاذ القطاع، الباعة المتجولين كذلك، السيد الوزير، نقدر، خليتو الجماعات والمجالس الإقليمية أو التدخل ديال وكالة الشمال ووكالة الجنوب في تنظيم هاذ القطاع، خاص تدخل الوزارة بقوة باش تعاون هاذ الناس الباعة المتجولين على الأقل يحفظوا الكرامة ديالهم، نوفرو لهم مركبات تجارية ويوليو حتى هما كيأديو الضرائب وما عايشين تحت الضغط ديال القمع ديال الضرب ديال الصيف في حرارة الشمس والمطر والبرودة.

إذن هنا خاص الباعة حتى هما يتنظموا في مركبات تجارية، أنا غير تجربة على مستوى الإقليم ديال تازة ما كايينش الوزارة، غائبة في المركبات التجارية اللي مستقبلا ابغات تديرها لا الجماعة على المستوى ديال أكنول، ولا المجلس الإقليمي على المستوى ديال إقليم تازة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

مر حوالي سنة على تطبيق قانون 77.15 القاضي بمنع صنع وتسويق الأكياس البلاستيكية غير القابلة للتحلل أو غير قابلة للتحليل بيولوجيا، والذي اعتري في البداية حفيظة كل المهنيين والمنتجين للأكياس البلاستيكية، بسبب ما كان غادي يترتب عليه، عن التطبيق ديالو، من آثار سلبية وإكراهات كبيرة عن الأنشطة نتاع الناس اللي تيعملوا في هاذ القطاع، حيث أن مئات من الوحدات الصناعية كانت تشتغل في هاذ الإنتاج، إنتاج المواد البلاستيكية، الأكياس البلاستيكية.

واعترنا خلال ذاك الوقت خلال المناقشة نتاع مشروع القانون، هاذي أكثر من سنة ونصف مناقشة القانون رقم 77.15، أن المقاولات العاملة في هذا القطاع غادي تحتاج إلى مواكبة كبيرة لتحويل النشاط ديالها إما كليا أو جزئيا حفاظا على الاستمرارية ديالها والنشاط ديالها الصناعي، وحفاظا كذلك على مناصب الشغل اللي تتفوق 20000 منصب شغل في هذا القطاع هذا.

وسجلنا ذاك الوقت بارتياح التزام على مستوى لجنة الفلاحة في القطاعات الإنتاجية، التزام الحكومة بمواكبة هذه المقاولات وتخصيص ميزانية من أجل استمرار هاته المقاولات وحفظ المصالح نتاع المستثمرين في هذا القطاع.

وبالفعل، وبفضل الإجراءات المواكبة التي تبنتها الحكومة والتي نثمها، وبهاذ المناسبة نشكركم، السيد الوزير، فقد تمكنت أغلبية المقاولات من تحويل الأنشطة ديالها بفضل الأنشطة البلاستيكية، بفضل قيامها باستثمارات هامة في هذا القطاع، وبالتالي الحفاظ على النشاط الصناعي وعلى مناصب الشغل التي تعد بالآلاف والتي قامت باستثمارات كبيرة، وتنعرف أنا منها عدد كبير اللي قاموا باستثمارات تعد، تنعرف، وحدة قامت بـ 40 مليون ديال الدرهم وواحدة بـ 20 مليون ديال الدرهم.

السيد الوزير،

اللي تهديد حاليا حالة استمرار هاذ المقاولات في هاذ النشاط ديالهم، هو بروز جديد بعد توقف لأربعة أشهر انشطار القطاع غير المهيكل اللي فيه تسويق الأكياس البلاستيكية بكميات وافرة، والتي تم جلبها خارج القانون عن طرق مثلا طريق التهريب من دول جوار واللي كهدد بنسف كل الجهود اللي تبذلها الحكومة.

لذا، السيد الوزير، تنطلبو من الحكومة الموقرة تشديد المراقبة على كل القنوات اللي تتدخل منها هاذ الأكياس البلاستيكية وتفعيل القانون، القانون 77.15 من خلال التنسيق بين مختلف أجهزة المراقبة، سواء على الحدود أو على الطرق أو على مستوى نقط البيع والتخزين، بدل التركيز على القطاع المهيكل...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

المستشار السيد العربي العرائشي:

بالمناسبة تنطلبو من السيد الوزير تنظيم يوم دراسي مشترك بين الوزارة والاتحاد العام لمقاولات المغرب، باش نحاولو نقومو بتقييم هاذ الأمر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هذا ملف مهم جدا، ملف ديال الأكياس البلاستيكية لأن تقال فيه العديد، منها 50000 منصب شغل، ها الناس تشردوا، وها المشاكل، خاصنا نعرفو ما هما هاذ المشاكل ديال هاذ الأكياس البلاستيكية، خلقوا مشاكل أكثر من 30 عام في المغرب، احنا أكبر مستهلك في العالم ديال هاذ الأكياس البلاستيكية.

اللي امشينا لو وهو الأكياس البلاستيكية المضرة، هاذوك (les sacs de caisse) بوحدهم اعلاش تهنضرو، لأن الأكياس البلاستيكية الأخرى ما تقاسوش، ملي شفنا كايين 2 ديال المنظمات، كايين 2 ديال الفيدراليات، كايين واحد الفيدرالية تابعة لكم هي من القطاع المنظم، وكايين واحد الفيدرالية من القطاع غير المنظم، يعني استقبلتهم حتى هما في الوزارة، القطاع غير المنظم باش يمكن لنا نشوفو أشنا هما الوسائل اللي يمكن لنا نعطيو لكل واحد فيهم، وضعنا ميزانية ديال 200 مليون ديال الدرهم، 20 مليار ديال السنتميم اللي ابدات تتعطى وغادي تعطى لهاذ القطاع.

لحد الآن، القطاع المنظم ما عندكم ولا مشكل، لأن أكبر منتج عندو أقل من 30% من رقم المعاملات ديالو في هاذ القطاع، احنا معهم باتصال يعني كل أسبوع، مع السي لحو، مع الطاقم ديالو، تذاكرو فهاذ الملف، تذاكرنا فيه قبل ما تخرج هاذ...

حاولنا أننا ما نمعوهش ما كايينش شي حل آخر، كان هذاك (biodégradable) ابقاو المنتجين تينقصوا من ذيك المادة حتى رجعوا ما ابقاوش (biodégradable)، قلنا لهم غادي نديرو واحد يكون فيه واحد (épaisseur) هاذيك (épaisseur) حتى واحد ما تيحترمها، الحل الوحيد وهو نمعهم ونواكبهم، لحد الآن كايين 16 اللي امشاو لـ (Maroc PME)، ويمكن لهم يوصلوا لحتى 14 المليون ديال الدرهم

مليون درهم حتى 150 مليون ديال الدرهم.

إذن، فبالتالي التساؤل ديالنا اليوم: واش كاينة شي إستراتيجية جديدة للتعامل مع هاذ الموضوع ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة؟ وإلى كانت أشنوهي الخطوط العريضة ديالها؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.
الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

طبعاً كايين مشاريع مهمة فهاذ القطاع ديال المقاولات الصغرى والجد صغرى، لأن هو النسيج الحقيقي ديال الاقتصاد المغربي، احنا ما عندناش مشاريع كبرى اللي كتغطي على المشاريع الصغرى، النسيج ديالنا الاقتصادي مركز على هاذ المقاولات الصغرى والجد الصغرى.

اللي كان وهو جميع الوكالات اللي كانوا عندنا تابعين للوزارة، كان كل واحد فيهم عندو إستراتيجية خاصة ديال الوكالة، هاذ الشئ وقفناه، يعني درنا إستراتيجية ديال المغرب، وهاذ الوكالات خاصهم يواكبوا هاذ الإستراتيجية، إلى اخذينا (Maroc PME) اللي هو مكلف هاذ المقاولات الصغرى، بدل يعني خريطة الطريقة ديالو وتبع هاذ المخطط التسريعي ديال الصناعة 2014-2020، الدعم اللي وجد لحد الآن 700 مليون درهم، 70 مليار، 700 مليون درهم، هذا دعم اللي تعطى لحد الآن.

كاين ثلاثة ديال المنظومات اللي وضعنا لحد الآن، وهي المنظومة ديال الصناعة، ديال المقاولات أو المقاولاتية (entreprenariat) والرقمية (digital)، هاذو ثلاثة ديال المقاولات يعني نوع المقاولات اللي كيمكن لنا نواكبوهم.

كيف اعرفتو كايين جوج ديال البرامج ديال المقاولات الصغرى والجد الصغرى، الاستثمار والتحفيز، وجوج ديال البرامج ديال المقاولات الصغرى "امتياز" والدعم التقني (l'assistance technique) اللي كندعمهم، يعني هاذ المشاريع كلها الآن موجودة، خدمة، (Maroc PME) غيرت يعني خريطة الطريقة ديالها، وأعطت نتائج مهمة جداً، يعني ما ابقيناش كل واحد كيمشي يقلب فاين خاصنا استراتيجيات اللي الدولة وضعتها، هاذ الوكالات خاصها تواكبها.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ديال التعويضات لكل واحد فيهم، لحد الآن القطاع المنظم ما عندنا فيه ولا مشكلة واحدة اللي وصلت لعندي، وعندنا، قلت لك، معهم اتصال أسبوعي.

القطاع غير المنظم فيه واحد اللي عندو مشكل، هذا اللي اهضرت عليه، أشنوهو المشكل ديالو؟ ما شي هو القطاع اللي تبذل، امشى من الأكياس البلاستيكية لمسائل أخرى، الناس اللي خدامين عندو دخلوا وهرسوا المواكن ديالو وجلسوا لو في المعمل ديالو، هذا هو المشكل، استقبلتو هاذ الأسبوع اللي داز واحنا تنعاونوه أشنا هو الحل اللي عندو، لأن الأبنك تطلبوا لو الفلوس ديال ذيك المواكن اللي ما ابقاش تخلصهم، العمال عندو في المعامل، هاذو خاصنا نلقاو لهم حل.

ولكن لحد الآن مشكل واحد اللي كايين في المغرب، في المملكة، يعني خاصنا نعرفو أشنوهما المشاكل اللي عندنا، المشاكل ديال الأكياس واش عقلتو على المغرب كيفاش كان؟ واش عقتي على الطرق ديال المغرب؟ على البيئة ديال المغرب؟ الحمد لله هاذ الشئ تجاوزناه، كايين بعض المناطق كتكون (contrebände) احنا تابعينهم، ها انتما كتشوفوا أننا كل أسبوع، وزارة الداخلية كتدخل في هاذ الميدان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الخامس، وموضوعه وضعية المقاولات الصغرى والمتوسطة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

السيد الرئيس.

السيدتين الوزيريتين،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، كان لافلت للنظر في القراءة ديال البرنامج الحكومي أن المقاولات الصغرى والمتوسطة ما اخذاتش واحد الحيز زمني مهم، واحد السطرين ولا ثلاث أسطر في البرنامج الحكومي حول المقاولات الصغرى والمتوسطة، بما أنه كايين إجماع على أن هاذ المقاولات تساهم بشكل كبير في التشغيل، إلى ما كانتش هي المشغل الأول، هي المساهم الأول في مناصب الشغل الجديدة، تساهم عاد ذكرتو، السيد الوزير، عدد من القطاعات في الناتج الداخلي الخام.

من ناحية أخرى أيضاً كاينة أرقام وتقارير كتخرج بشكل تقريبا يومي كتكلم على الصعوبة ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة، وإن كان حتى التعريف ديال هاذ المقاولات الصغرى والمتوسطة ما واضحاش، من

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

السيد الوزير،

اسمح لي مع التثمين ديال المجهود اللي كتنقوموا به في الوزارة وكتكلموا بزاف، وكنتنظر ما تجاوبينيش تقول لي الصناعة في الجواب ديالكم، ولكن عاطبين واحد الأهمية كبيرة للصناعة، قطاع حيوي، مهم وكيعير المنظومة الاقتصادية في بلادنا، ولكن ما كايناش غير الصناعة في المغرب، كاين أشياء أخرى خاصها تاخذ حتى هي الاهتمام ديالو.

كان الموضوع ديال السؤال بالضبط في هاذ (Maroc PME)، تدخل ل (Maroc PME) ل (le site) ديالها وتتعطيك فكرة على التواصل وعلى العمل اللي تتقوم به هاذ (PME).

اسمح لي أنا ما متفقدش معك على النتائج ولا التعامل مع الشركات، شركات بعينها في مجال معين بمشاريع معينة، العدد ديال الشركات اللي كتستافد حتى هي معروفة، وإن كانت كبيرة لأن العدد ديال الشركات في المغرب المتوسطة أو الصغرى راه كبير جدا أيضا، باش تنسمعورقم ديال 8000 شركة اللي وقع لها إفلاس لأن عندها مشاكل، هذا يعني أنه يمكن هذالك المجهود اللي تتقوموا به دابا أو المشاريع مزبانة، ولكن المشاكل ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة عاود أكبر من هاذ الشيء، كاينة مشاكل يومية تععيشها المقاولات اليوم في التمويل ديالها، فاش تنشوفو هذالك (Doing Business) احنا أحسن من الولايات المتحدة في خلق المقاولات بسرعة، ولكن الميركان مكلاسين هما الثانين في التمويل لأن بسرعة تيمكن للشركات تاخذ تمويل، الشركات الصغرى عندها اليوم صعوبة في التمويل، وحتى إلى دخلت للتمويل بنسب فائدة كبيرة جدا، وتطلبوا منها بعض الضمانات ما تيمكنش تكون عندها.

هاذيك الفكرة ديال 20% ديال الولوج ديال هاذ المقاولات للصفقات العمومية، السيد الوزير، خاصها تقييم، ما تتطبقش، ما كايناش، كاين بزاف ديال المشاكل اللي مطروحة اليوم مع المقاولات الصغرى والمتوسطة خاص هاذ (Maroc PME) إلى كانت هي اللي مكلفة بالتنفيذ ديال هاذ السياسة في هذا المجال خاصها تشتغل أكثر من هاذ الشيء اللي تندير دابا، لأن المجهود مازال ما كافيش.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد المستشار.

متفق معك أنه هاذ الشيء اللي تدارواش كافي؟ طبعا ما كافيش، ولكن (Maroc PME) أعطت نتائج إيجابية، لأن اهضرنا على الصناعة، وجدنا الصناعة هي الأولى اللي أعطتنا نتائج، عاودنا المناخ ديالها كلو أعطت نتائج، ملي (Maroc PME) تكلفوا بها هاذوك المقاولات الصغرى في قطاع الصناعة اعطاون نتائج، احنا اللي تنتمناو وهو هاذ الشيء غادي نوسعوه في جميع القطاعات.

فيما يخص التمويل، وقعنا مع الأبنك، ومتفق معك أننا خاصنا نمشيو أكثر من ذلك الشيء اللي درنا، وقعنا مع الأبنك مع (Maroc PME) باش يمكن لهم يواكبوا الشركات، البنك تقول لك احنا إلى لقيت شي شركة يعني مريحة يعني راه غادي نتبعها، وإلى كان المشروع مزبان راه غادي نتبعو، لكن خاصنا نمشيو أكثر من هاذ الشيء، مشاوا الأبنك بعض المرات بعض القطاعات لازم يشوفوا القطاعات كلها ديال...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال السادس ونرجع فيه مرة أخرى إلى الصناعة البلاستيكية، وموضوع السؤال حول البدائل المقترحة والإجراءات المواكبة للمقاولات المختصة في صناعة البلاستيك بعد دخول القانون حيز التنفيذ، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرتان،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات،

السيد الرئيس، السيد الوزير، سؤالي يتعلق بالأمر البلاستيكية. لقد صادق البرلمان على القانون القاضي بمنع إنتاج الأكياس البلاستيكية، وذلك لما لهذه المادة من مخاطرها وأضرارها وخبثها البيئية على الصحة الإنسانية وعلى الماشية كذلك.

كما أن الحكومة التزمت عن تقديم مشروع هذا القانون أمام أعضاء المجلس لإغناء المناقشة، نطلبكم، السيد الوزير، على تأهيل هذا التحول ونطلبكم ما هي الإجراءات المواكبة والبدائل المقترحة التي أعدتها الحكومة لتأهيل هذه المقاولات الهامة في هذا المجال وحماية الشركات من الإفلاس وحفاظا على فرص الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

إلى اسمحتو هذا السؤال يعني متقارب من السؤال ديال (La CGEM) في ميدان الأكياس البلاستيكية، يمكن نمشيو أبعد والي حاولنا وهو أولا نلقاو الحل لبيئة المغرب وصحة المواطنين.

هاذيك الأكياس البلاستيكية كنا كتنلقاوها في الثلجة، كنديرو فيها مسائل كياكلوها الناس والدراري وكذا واللي شاط لهم كيديروه في الثلجة فهاذ الأكياس البلاستيكية، خاصنا نعرفو أنه جل هاذ الأكياس البلاستيكية كتصاوب من أكياس بلاستيكية اللي كنجتمعو فالزبل كندروها للمعامل وعاود كنعصوبها هاذ الأكياس وكتلقاهم في الثلجة. إذن هاذ الشي خاصنا نوقفوه، الاستعمال ديال الأكياس البلاستيكية ديال الثلجة معروفين باينين لأن ما مستعملينش وكذا.

حاولنا ندخلو لهاذ الملف بالمعقول باش نفهمو أشنو هما المشاكل اللي كيعانيو المغربية، أشنو هما المشاكل اللي كيعانيو المقاولات، لكن ما يمكنش المقابلة تقيس بالصحة ديال المغربية واحنا نقولو ما كايين مشكل، اللي حاولنا وهو نوقفو هاذ المشاكل، لا للبيئة ولا للإنسان ولا للحيوان ونواكب هاذ الشركات باش نلقاو لهم حلول، كيف قلت درنا صندوق فيه 200 مليون ديال الدرهم وكنوا كيوهم واحد بواحد.

فالوزارة استقبلنا القطاع غير المنظم وشفنا معه أشنو هي المشاكل ديالهم، البعض منهم لقاو حلول وامشاو للأكياس اللي كنسميوهم (le non-tissé) الغير منسوج، هذالك اللي تيسعملوه الآن، ولكن راه خاص الواحد يعيش مع الوزارة ويشوف كيفاش كيتطور هاذ الشي، هاذ الناس اللي شفنا معهم ولقينا معهم حلول بدلوا ولقاو امنين يدوزوا هاذوك الأكياس اللي دابا ما منعيهونهمش، رجعوا كيديروههم خفاف، رجعنا لذاك الأكياس كييطيرو وعاود ثاني يلوثوا البيئة.

لازم عاود ثاني باش نديرو (un décret) باش عاود نوقفو من هذالك الأكياس البلاستيكية اللي خفيفة بزاف باش عاود يغلظوها، راه عايشين معهم ليل نهار فهاذ المشاكل، المشاكل ديال المقاولات مشاكل ديالنا، ولكن مشاكل المواطنين المشاكل ديالنا أكثر من المقاولات سمحوا لي، باش نتفاهمو نسبقو المواطنين ومن بعد المقاولات، هاذ الشي اللي كنديرو يوميا.

وكيف قلت لكم ما تبينش لنا لحد الآن أنه كايين شي مشكل عويص فهاذ القطاع، الحمد لله الاقتصاد المغربي فيه قطاعات متعددة، اللي ابغا يمشي لشي قطاع يمشي له ولكن ماشي أنا نقرر نمشي لواحد القطاع اللي مضر للمغاربة والحكومة تخليه والبرلمان يخليه، مستحيل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير، أنت وزير فعلا ومن رجال الأعمال المعروفين على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي، لا يخفى عليك بالنسبة للأكياس البلاستيكية هي فعلا من الأمور اللي كتضرر المنطقة وكتضرر بصفة عامة.

اللي كتنطلب منك، السيد الوزير، هو بعض المشاكل اللي كيروم بعض الوحدات اللي متعلقة بهاذ الشي ديال البلاستيك، ومنها، السيد الوزير، المشكل ديال الوكالة المغربية للمقاولات بما يسمى بـ (Maroc PME)، السيد الوزير، راه بعض الوحدات حتى التليفون ما يقبضوها، التليفون ما يقبضها هاذ المقاولات ما يسمى بـ. ولو بعض الوحدات.

ثانيا، السيد الوزير، كايين بعض الوحدات اللي هي، السيد الوزير، عندها المادة الخامة إلى حد الساعة مازالت واحدة فيها، التصدير ما تصدر، ما تصنع باش يصدروها برا ما سمح لهم باش يصدروها، أين المفر السيد الوزير؟

أش يعدلوا بالأكياس البلاستيكية؟ الجمارك يحسبوا عليهم الديوانة خاصهم يخلصوها، ما خدموها، ما صدروها.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إلى كان تعقيب عند السيد الوزير في حدود ثواني معدودة.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا.

هاذ الناس اللي عندهم هاذ المادة (la matière première) عندهم، أعطيناهم رخص خاصة، أنا اعطيهم رخص خاصة، أنا وقعت على رخص خاصة، ما تبقاش تقول لي ما كايينش، أنا اللي وقعت عليهم، إلى عندكم شي وحدين عندهم هاذ المشكل جيهم لي.

لكن باش نتفاهمو من دابا ماشي غنجلو باب ديال (trafique)، غادي يكون هاذ الشي مقنن ومعروف، اللي عندو شي حاجة معروفة نعطيهم الرخص.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ميدان السيارات قرروا أنه يمشیو، يعني خدمنا معهم باش نقنعوهم أنهم يمشیو للحسيمة، لازالت هاذ الفترة هاذي ما يمكنش لهم يمشیو طبعاً، لكن إن شاء الله في المستقبل القريب هاذ الشي غيمكن لو يكون. أنا متفق معك خاص المغرب كلو يكون فيه مشاريع، ولكن ماشي مشاريع كلها بحال بحال، ما غاديش نديرو هاذ المصانع كلها بحال بحال في المغرب مجموع.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

لا، إلى اسمحت لي السيد الوزير، أنا متفق معك، ولكن من اللي كنهضرو على العدالة المجالية، السيد الوزير، لابد أنه التفكير في خلق الثروة، ماشي بالسهل بأننا جميع المناطق يكونوا في نفس الحجم ديال المناطق الأخرى.

ولكن عاود ثاني ما يمكنش لي عاود ثاني نجمعو كل شي فواحد البلاصة بوحدها على اعتبار أنه كايين تجهيزات، الطرق، كايين (ports)، كايين كل شي متوفر في هاذ المناطق، وبالتالي حتى المستثمرين غادي يمشیو لهاذ المناطق اللي هي مجهزة، باعتبار أن الدولة كانت عندها هاذ المناطق من الأولويات ديالها، في خلاف أن المناطق الأخرى ما محظوظشاي بحال هاذ المناطق اللي اهضرت علمها ديال ورزازات وديال الراشيدية وكذلك أسفي واليوسفية، إلى غير ذلك.

وبالتالي، السيد الوزير، ملي كنهضرو على هاذ الشي، كان خاصكم كذلك تتفقوا بهاذ المسائل، لأن احنا كنا أنا نعطي مثال بالمنطقة اللي كنعرفها أكثر هي ورزازات، أننا كنا احنا في (la zone 4)، ولكن في 1998 بقدرة قادر خرجنا، كانوا تحفيزات ضريبية للإخوان ديال المستثمرين وهذا كيخلق واحد الفرص ديال الشغل، المنطقة كيتمكن كانت الطريق مسدودة ديال تيشكا، حالياً كايين فيها واحد العمل خاصها تسرع، كايين إشكالية ديال (tunnel) اللي ما دارشاي.

وبالتالي أنا متفق معك، إلى كان كنهضرو على واحد العدالة مجالية راه خاصنا نوفر في جميع المناطق نفس اللي كنوفر في المناطق ديالكم مع الأخذ بعين الاعتبار هاذ المسائل الضرورية للمستثمرين، لأنه ما يمكنش اليوم كنهضرو على هاذ المنطقة ديالنا، كنقول لك بأنه الطريق ما كايينشاي، الطياري كايين فهم إشكاليات، البطالة بواحد الشكل كبير جداً، واحنا وليداتنا دائماً غادي يبقاو دائماً هازين الشاكوش ديالهم، يمشیو فوق ما إلى ابغوا يقراو، يمشیو يقراو، ابغينا عاود ثاني يخدموا خاص عاود ثاني يهزوا الشاكوش ديالهم وعاود يمشیو يقبلوا على

نتقل إلى السؤال الأخير في قطاعكم، وموضوعه إستراتيجية الحكومة لتشجيع الاستثمار بالمناطق النائية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، لا يختلف اثنان في أنه كايين مجهود كبير اللي تدار من جهتكم، واحنا كنهناكم في التدبير ديال الملف ديال الاستثمار، وكذلك ديال الصناعات الكبيرة في المغرب وعلى الخصوص في بعض المناطق. السيد الوزير،

حول كون الاستثمار العمومي والخاص متمركز في مثلث جهوي محظوظ، بينما تبقى بعض الجهات والمناطق النائية بالتحديد خارج خريطة السياسة الحكومية المعتمدة في مجال دعم وجذب الاستثمار، على هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

يعني المخطط ديالنا على المغرب كلو، إلى شفنا ورزازات هاذ المشاريع ديال نور ما كايينش في شي بلاصة أخرى في المغرب إلا في ورزازات.

ولكن مشاريع أخرى كايينة في بلدان أخرى، اللي خاصنا نعرفو ما يمكنش نفيقو الصباح نقولو بأن المغرب غادي يرجع فيه شركات كتصنع كلها، هاذ السنوات اللي دازت، هاذ عشرين سنة اللي دازت، درنا الطرقات ودرنا الموانئ، ودرنا المطارات وهاذ الشي كلو، كنا ما كنفهموش بالضبط أشنو هو هاذ (l'épine dorsale) هاذ السنسول اللي كيتبني في المغرب، هاذ السنسول مهم جداً، كيجيو يركبوا فيه هاذ الشركات الكبرى.

لكن ما كايينش شي منطقة في المغرب اللي ما كنهاولوش يومياً مع المستثمرين أننا نجلبوهم، "بوجو" ما كانش خاصها تكون في القنيطرة، كان خاصها تكون في طنجة، لأن الميناء ديال طنجة يمكن لو ياخذ جوج أو ثلاثة ديال الشركات ابحال هاذو، حاولنا نخرجوهم من طنجة وكان هاذ الشي صعب.

الشركات الأخرى، إذا شفنا الحسيمة هاذي بعض الأسابيع قبل ما يوقع هاذ الشي كنت في طنجة وأعلنت أنه أربعة ديال الشركات في

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الوقت انتهى. ونشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه انطلاق الحوار الاجتماعي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إزاء الوضع الاجتماعي المتردي الذي تعرفه بلادنا وما نتج عنه من احتقان وتعالى المطالب الاجتماعية المشروعة، ألا ترون، السيد الوزير، أنه أصبح مستعجلا فتح حوار حقيقي وجاد لتفادي هذه المشاكل والأسوأ؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيدة المستشارة.

نحن نرى ضرورة فتح حوار اجتماعي في هذا الوضع وقبلة، لأن الحوار الاجتماعي بالنسبة لنا هو مسألة أساسية وضرورية، ولهذا التصريح الحكومي واضح في هذا المجال كأكد على أهمية المؤسسة ديال الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، السيد رئيس الحكومة، كما تعلمون، استقبل، وامشيت أنا شخصيا عند المركزيات النقابية وأكدنا على أننا سنفتح حوار اجتماعيا ومفاوضة جماعية مأسسة، السيد رئيس الحكومة اليوم العاشر من رمضان وجه واحد المنشور للقطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية التابعة لها وطلب فتح حوارات قطاعية تمهد للحوار الوطني.

بطبيعة الحال، إذن نحن نشغل كذلك على الاستفادة من التجربة السابقة التي كانت فالحوار الاجتماعي باش هاذ المرة إن شاء الله ابغينا الحوار الاجتماعي يكون مأسس، ابغينا يكون منتج، ابغينا يكون موضوعي، ابغينا يفضي لنتائج.

ولهذا، السيد رئيس الحكومة من بعد ما غتدوز هاذ الدورة الأولى ديال الحوارات القطاعية غادي يستدعي المركزيات النقابية وتنفاهمو على المنهجية ونتوكلو على الله باش إن شاء الله نكونو في مستوى الانتظارات ديال المواطنين، ونكونو بطبيعة الحال في المستوى ديال الاستجابة لتطلعات ولكل حراك ممكن في المجال الاجتماعي.

الخدمة في هاذ المناطق، وبالتالي كتحكموا علينا أننا دائما غادي نبقاو في الهجرة الداخلية.

وهاذ الشيء، السيد الوزير، أنا كتعرف المصادقية ديالك، السيد الوزير، وكنوجه لك هاذ الهضرة بغيره، وكنتمنى منك أنك تأخذ بهاذ المناطق فالإستراتيجية ديالك بواحد الشكل اللي هو يمكن يخرج هاذ المناطق من هاذ الإشكاليات اللي كتعيش وتدبرلنا، راه احنا في مناطق حدودية خاصكم تاخذوها بعين الاعتبار، وبالتالي خاص الحكومة كلها، ماشي بوحكم، الحكومة كلها بوزارة المالية فيما يخص التدبير ديال الضرائب، كل المسائل خاصكم تحاولوا، لأن عندنا مشكل ديال السينما، عندنا مشكل ديال السياحة، الأوطيلات اللي مسدودين وبالتالي لابد ما تتعاونوا معنا، السيد الوزير، الله يجازيكم بخير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم انتهى الوقت، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد المستشار.

أنا متفق أنه كان خص هاذ المشاريع توصل لواحد المستوى باش يمكن لها تفرق على المغرب، الآن وصلنا لمستوى أنه هاذيك السنسول اللي كاين في المغرب، ما يمكنش نقررو أنه هاذ البلاد يكون فيها ميناء وهي ما عندهاش البحر، كل منطقة عندها المسائل ديالها، خصوصيات.

اللي وصلنا لو الآن من بعد ما دخلنا الأجانب يستثمروا في المغرب وعاوننا المغاربة يستثمروا في المغرب وذاك الشيء، وصلنا أنه نجيبو الأجانب وندخلو معهم المغاربة، كاين مشاريع مهمة، والمرحلة اللي غادي تيجي دابا وهي الجهوية.

فالمشروع ديال ميثاق الاستثمار (la charte d'investissement) اللي اقترحنا فيه وهي تكون هاذ الجهوية مهمة، لأن كل جهة ما عندهاش هاذ التنافسية اللي يمكن تكون مع جهة الدار البيضاء، مع الجهة ديالكم مستحيل.

إذن خاص الضرائب يكونوا منخفضين، هاذ الشيء اقترح درناه، هذا اقتراح، وما زال غادي يدوز مع وزارة المالية واحنا في مذاكرة مع (a) CGEM) ومع جميع الفاعلين وغادي يوصل لعندكم للبرلمان، غادي يرجع إن شاء الله، دابا هذا مشروع ديال (la charte d'investissement) عاد وجد، دابا احنا فالنقاش ملي غادي يكون واجد غادي نقدموه لكم.

كنتمناو أنه يوصل ويعطينا نتائج، كاين الصناعة ومن غير الصناعة، إلى ما كانت تنافسية، غير باش نتفاهمو، واحد المقاول ما يمكنش لك تلزم عليه أنه يمشي لواحد المنطقة، خاصو يلقي هو مسائل اللي كترضيه باش يمشي للمنطقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات وعلى الأجوبة التي اعطيتونا.

احنا ملي طرحنا السؤال ديال الحوار الاجتماعي، احنا طرحناه لكي يفتح الحوار الاجتماعي، لأنه الحوار الاجتماعي انتما قلتوها استقبال السيد رئيس الحكومة النقابات ولكن توقف هناك.

كنتم زرتم المركزيات النقابية، ولكن ماذا بعد؟ إلى حدود اليوم الحوار مازال ما كاينش، ونخشى أن يكون منشور السيد رئيس الحكومة تنصلا من الحوار المركزي الثلاثي الأطراف أو محاولة تفرغ الحوار الاجتماعي من مضمونه.

نتمنى أن يكون الحوار القطاعي مفضيا إلى الحوار المركزي الثلاثي الأطراف، لأنه اليوم الحكومة السابقة كانت قد وأدت الحوار الاجتماعي، ما كاينش حوار اجتماعي في عهد الحكومة السابقة، وغياب الحوار الاجتماعي والحوار الوطني هو اللي وصل المغرب للوضع اللي هو فيها اليوم، ولو كان الحوار مع الشباب ديال الحسيمة كون ما وصلناش للنتائج الحالية.

الحوار الذي تجيده الحكومة هو حوار الزرواطة والتدخلات بالقمع على الاحتجاجات السلمية والتضامن اللي وقع مع الناس ديال الحسيمة، هذا هو الحوار الذي تتقنه الحكومة، لحد الساعة لازلنا نعاني تبعات سياسات متبعة من طرف الحكومة السابقة، وأنتم تقولون بأنكم استمرار للحكومة السابقة، والتصريح الحكومي قلتو بأننا غادي نمشي للحوار، ولكن فين هو هاذ الحوار؟ اللي يكون كاين الحوار ما غنوصلش للوضع المتأزم، سواء مع النقابات أو مع المجتمع ككل.

اليوم نهار الأحد كانت مسيرة، كان من المفروض أن الحكومة ما عرفناش واش غادي تستوعب الدروس ولا لا، في نفس اليوم مسيرة مسموح بها وما كتقمعش، في نفس اليوم مسيرة في كلميم كيتخلى دار باباهم، وفي الحسيمة العديد من التدخلات الهمجية اللي كتوضح القمة ديال الحوار الذي تجيده هذه الحكومة.

الآن الحسيمة معتقلة وكيفما ما قال الفنان "بزيز" احنا كنبالو بإطلاق سراح الحسيمة، وماشي غير الشباب المعتقل، عيينا ناديو أودي فتحوا الحوار، تحاوروا عوض الاعتقالات، لأن ولى اللي كيطلب مستشفى أو بجامعة كيمشي يتزج به في السجن، واللي كينهب المال وكيسرق وكيبذر المال العام يتم مجازاته وترقيته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أولا، أنت تصادر على نية الحكومة، احنا كنبول لك بأن السيد رئيس الحكومة صيفط منشور للقطاعات الحكومية باش يفتحوا الحوارات القطاعية، على أساس أنه يكون الحوار الوطني، فإذن إلى كان غير نعاود نرجعوا لذلك المسلسل ديال التشكيك في النوايا راه ما غادي نديرو حتى شي حاجة، لأن إلى كنا الحوار الاجتماعي يحتاج إلى إرادتين ماشي غير إرادة واحدة، هذه هي القضية الأولى.

إذن فبالتالي لا بد أن تعبر كل الأطراف، تتحمل كل الأطراف مسؤوليتها وتتجاوز ذلك اللغة ديال التشكيك، لأنه إلى لمسنا التشكيك ما كاين حوار، هذه هي المسألة الأولى.

المسألة الثانية، الحوار الاجتماعي قائم أيضا في إطار المؤسسات ثلاثية التركيب، ما ننساوش هاذ القضية هاذي، هذه المؤسسات والمجالس ثلاثية التركيب ثلاثة منها انعقدوا وغادي يستمر الانعقاد ديالها.

المسألة الثالثة، غنأكد لك أنه الحكومة عازمة أن تتجاوز بطبيعة الحال غادي نحرص على المؤسسة ديال الحوار الاجتماعي باتفاق معكم كمركزيات نقابية، غنتفقو على المنهجية، غنتفقو على الدورية، غنتفقو على الآليات مجموعين، ولكن أهم من هذا نحن عازمون على أن ننقل من الحوار إلى التشاور الاجتماعي اللي هو أكبر من الحوار الاجتماعي، والحوار الاجتماعي كيتضمنو.

القضية الرابعة والأخيرة، نحن نسعى كما ورد في البرنامج الحكومي إلى بلورة ميثاق اجتماعي، وهاذ العمل هذا كيتحتاج إرادة مشتركة إذا أردنا أن نصل، أما إلى ابقينا في اللغة ديال التشكيك راه ما غنديرو حتى شي حاجة وغنبقاودائما في نفس...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

ونواصل مع السؤال الموجه لقطاع التجارة الخارجية، وموضوعه التوزيع الجهوي والقطاعي للصادرات، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدمي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان، السيدان الوزيران.

لا يكمن فقط في إشكالية التمويل وإن كانت موجودة بالفعل، ولكنها كذلك هاذ الإشكالية ترجع إلى محدودية السوق.

الآن نعطي فقط مثال في إنتاج المواد التقليدية، مثلا العيالات اللي تيشغلوا وتينتجوا مواد زيوت، وواحد العدد أملو في الجنوب، إلى آخره، واحد العدد ديال الأشياء زعفران إلى آخره، في مجال تنسميوه الاقتصاد الاجتماعي، اسمح لي نقول لكم بأنه لا هاذ الوضع رغم المجهود الجبار اللي تيشغلوا هاذ النساء وهاذ الشباب ليل نهار، لن يستطيعوا التحكم أو التغلب أو الشعور بأن وضعيتهم تحسنت، اعلاش؟

لأنه محاطون بسماسرة، محاطون بأليات اللي كتمتص دماءهم، يا ليث كتحقق شي منفعة للبلاد من خلال التصديرات.

لذلك، وصل الوقت نقولوا لكم الدولة أو الحكومة لها واجب تأهيل المجالات لتشجيع هذه الابتكارات الجديدة لتصل وتوزع عبر العالم، لأن فيها مضامين، الصناعة التقليدية مثلا شيء رائع جدا، ولكن ننتظر أن تنظم أسواق أو صالونات في محلات ضيقة ومحدودة حتى يمكن، حتى هذا في حد ذاته ليست له مردودية حقيقية اللي يمكن أنه تجعل الإنسان يشتغل أكثر ويبدع أكثر، وما بالك أن يحقق من ثمرات عمله استقلالاً ذاتياً أو اندماجاً مجتمعياً يمكنه من تحسين معرفته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على الرد.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي مكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد المستشار.

إذن غير تفاعلا مع الجواب دياكم، فأنا أشاطركم الأمر أنه هذه المجهودات اللي دارت، دارت ولكن خاصها مجهودات أكبر من أجل إنعاش الصادرات، هناك كما تعلمون برامج للدعم المالي للتصدير، هناك برامج الآن كتشتغل عليها كتابة الدولة اللي كتهم عقود التصدير أو (les contrats de croissance à l'export).

هناك أيضا برنامج للمبتدئين المصدرين، كتهم أيضا المبتدئين اللي ما عمرهم مارسوا هاذ المجال ديال التصدير أو عندهم تصدير لفترات متقطعة، أنا أشاطركم بأن هاذ الناس اللي عندهم هذه الإمكانيات، إما زيوت أركان أو أملو أو غيرها من المنتوجات المغربية الفلاحية أو الصناعية كذلك، خاصها أننا نواكبوها أيضا في الخارج في إطار معارض، وهذا هو الهدف منها وهذا هو البرنامج اللي عندنا ديال مواكبة أو مصاحبة المقاولات في هذا الإطار، مقاولات للتصدير.

هناك أيضا كما تعلمون دعم كبير لهذه المقاولات ديال التصدير، كما قلت لكم الآن احنا راه الآن هاذ البرنامج راه خرج، الاختيار ديال

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلك، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التفاوت الملحوظ فيما بين الجهات بخصوص توفير الظروف الملائمة لاستقبال البنيات التي من شأنها إنعاش الصادرات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة ارقية الدرهم، كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي مكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارون.

غير بخصوص هذا السؤال، هذا سؤال تطرح في 2015 يعني عندو شقين من الإجابة، الشق الأول اللي كيعتمد على أنه تدارت هناك بعض الإجراءات في الحكومة السابقة، والآن هناك إجراءات في هذه الحكومة.

إذن بالنسبة لهذا السؤال أشير إلى أن هناك فعلا تحديات العمولة وقوة المنافسة الأجنبية، فإرساء تنافسية حقيقة لمختلف جهات المملكة تنصب اهتمامات هذه الوزارة أو كتابة الدولة على الرفع من هذه التحديات، ويتجلى هذا الاهتمام من خلال تنظيم هاذ الوزارة لملتقيات في السنوات الأخيرة اللي كانت كتهم كل جهات المملكة بشراكة مع جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب، الجمعية المغربية للمصدرين والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال ديانا في باب التجارة وتشجيع الصادرات، يريد أن ينبه إلى أن المغرب إذا كان خطا خطوة كبيرة في مجال تصدير السيارات أو إنتاج المهن الجديدة فهذا شيء إيجابي يجب علينا أن نطلب بالمزيد.

ولكن هناك المغرب قبل استيطان "رونو" فهاذ البلاد، فيها تجار، فيها مقاولات، فيها إبداعات، فيها ابتكارات، نطرح السؤال معكم: هل السوق المحلية الداخلية قادرة على استيعاب كل ما ينتجه هذا البلد؟ هناك عدد من التجارب في تشجيع المقاولات وتشجيع الشباب في خلق المقاولات الذاتية، ولكن السبب الأساسي في فشل كل هذه المبادرات

أولا يجب أن نقول الحقيقة كاملة، نصف الحقيقة، الكأس المألن من الحقيقة هو أننا إقليم تنغير استفاد من عدة برامج، والمشكل كايين في تدفق وتسرب مياه الصرف الصحي اللي تتوصل للبادية وخاصة لبادية تودغا اللي فيها إشكال حقيقي واللي تسببت في الاحتجاج ديال "تحيت"، هذا هو الإشكال الحقيقي.

بالتالي إقليم تنغير استفاد من إعادة تأهيل شبكة تطهير السائل وإنجاز محطات معالجة المياه العادمة بالمدينة، كايينة وتشتغل، استفاد كذلك من توسيع هذه المحطة وإعادة كذلك هيكله شبكة تطهير السائل في هذه المدينة، اللي وقع هو هذا التدفق اللي عندو سنوات.

احنا اليوم عندنا 3 المستويات ديال الحل، المستوى الأول المحلي، هو أن اليوم كايينة لجنة وكايين اتفاق بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب اللي هو المدير الأساسي في هذه العملية مع العمالة ومع الجماعة باش يكون حل في متم هذه السنة.

ثم احنا في الوزارة بالنسبة لجميع هذه المخططات لا فيما يتعلق بمخطط تطهير السائل، لا فيما يتعلق بالبرامج الأخرى ديال النفايات كنخوضو واحد العملية ديال التقييم البيئي باش نحرصو باش تكون عندنا واحد الحكامة ونديرو واحد الآلية للتتبع، لأن ليس من المعقول باش تكون عندنا اعتمادات كبيرة في برامج مهمة للتأهيل البيئي للمغرب في جميع المدن وجميع الأقاليم خاصة ترابيا، ونجيو وما يكونش عندنا آليات، اليوم الكتابة منكبة على أن تكون عندنا واحد آلية تتبع غادي نتقاسمها مع جميع الفرقاء والمتدخلين، مع وزارة الداخلية ومع كذلك خاصة اللي غادي يكون عندهم السبق، لأن عندنا مديريات جهوية في كل إقليم، وكتعود عندهم يقظة محليا وترابيا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

أشكرك السيدة الكاتبة، لكن المشكل هاذ العلاج راه كيتمشي كالسلفاء، بطيء، لأن 10 سنوات راه ما يمكنش.

أسباب نزول هذا السؤال مرده الوضع البيئي المزري بتنغير، حيث المياه العادمة تغرق اليوم الحقول والأزقة، فضلات الإنسان، مياه الصرف الصحي بشكل عام تتدفق يوميا نحو هذه الحقول والأزقة، مما يجعل الساكنة تعاني من عدة أوبئة ناجمة أساسا من كثرة الحشرات المضرة والمسمومة، والتي تؤدي بدورها إلى انتشار عدة أوبئة، منها داء الليشمانيا، كذلك معاناة الساكنة من الروائح الكريهة.

تنغير ما يمكنش دابا دوز في الزناقي ديالها، وخاصة الصيف والجالية جات كتعرفوا أن الجالية بالإقليم هي أكبر جالية، ما اعرفناش دابا

المقاولات ها هو الآن من هنا بضعة أسابيع غادي يكون إن شاء الله في حيز الوجود.

بالنسبة أيضا للمبتدئين أو برنامج مبتدئين اللي هو جديد بالنسبة لكتابة الدولة، هذا أيضا نصاحب فيه المقاولات الصغرى اللي ما عندهاش إمكانية أنها تمشي للخارج، فاحنا كنصاحبها وكنواكبوها ليس فقط غير بالدعم المالي ولكن أيضا مواكبة بعرض هذه المنتوجات في معارض دولية، من أجل إبراز المنتوج المغربي ومن أجل الرفع من الصادرات.

وأنا أشاطركم بأن هذا الدعم خاصو يكون عندو هدف أساسي هو أنه يرفع أو يحسن من ظروف عيش بعض الناس اللي في المناطق والجهات النائية بالخصوص.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأخير المبرمج عندنا في جلسة اليوم، والموجه لكتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، وموضوعه الوضع البيئي المتدهور بإقليم تنغير، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

كنت باغي نقول وختامه مسك، مادام البيئة وختامه تير.

السيد الرئيس،

السيدات والسيدان الوزراء،

يعيش إقليم تنغير وضعا بيئيا متدهورا يتطلب منكم ومن خلالكم الحكومة ككل تدخلا عاجلا، حيث تتفاقم الأمراض كاللشمانيا وهو الأمر الذي أصبح مثارا شمنزاز كبير للساكنة.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة، متى ستدخلون للحفاظ على البيئة في هذا الإقليم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

السيدة نزهة الوافي، كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحك هذا السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

أولا احنا ماشي ما تدخلناش، هذا المشكل كي عمر أكثر من 10 سنين، واحنا تدخلنا وقلت لك في متم هاذ السنة غادي يكون الحل اللي مرتبط بواحد الإشكال اللي احنا دخلناه في المنظومة ديال التقييم ديال المشاريع ديالنا اللي هو تصفية الوعاء العقاري.

عندنا إشكال حقيقي في جميع البرامج، كمنشيو نعطيو الفلوس وما كنعرفوش بعدا واش العقار مصفي ولا لا، بالتالي احنا اليوم اشترطنا على الجماعات المحلية، احنا كمتدخلين كاملين اشترطنا على الجماعات المحلية تصفية العقار قبل ما يكون الدعم، وهذا إجراء جديد في كتابة الدولة، المستوى الأول.

المستوى الثاني، هو أن كايئة يقظة مباشرة مع السيد العامل اللي راه عقد اللجنة وسنعهدها، ثم وقعنا البارح، أرسلنا مراسلة خاصة باش تكون المديرية الجهوية أنها تتابع الأمر وغادي نحلوه هاذ الإشكال، لأنه غير باش دائما ابغينا نطمانو ساكنة إقليم تنغير، الأمر ما كيتعلقش بإقليم تنغير، كيتعلق بالمنطقة الحدودية بين المدينة والبادية اللي كايين فيها إشكال، احنا في المغرب مازال ما عندناش مخطط وطني لتطهير السائل في العالم القروي، اليوم كتابة الدولة تشتغل على أساس أن بعدا يكون عندنا (le concept) كيفاش غندخلو في العالم القروي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا انتهى الوقت السيدة كاتبة الدولة، انتهى الوقت، السيدة الوزيرة انتهى الوقت، وبالتالي نشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة. كما أشكر السيدات والسادة المستشارين والسادة الوزراء الذين رابطوا معنا إلى نهاية هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

كيفاش غادي نتعاملو مع هاذ الناس اللي جاينين من أوروبا، السيدة كاتبة الدولة.

وقد نظمت الساكنة مظاهرات احتجاجية عارمة ضد هذا الوضع المزري بدوار تحيت.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

الوضع مقلق يتطلب منكم تدخلا عاجلا بإخراج محطة معالجة المياه العادمة إلى حيز الوجود، مع مد قنوات الصرف الصحي في أسرع وقت ممكن على اعتبار أن الساكنة بالإقليم تفتقر إلى هذه القنوات وإلى مثل هذه المحطات، علما أن الأمور تسير بوتيرة بطيئة جدا.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

أؤكد أن جل وإن لم أقل جميع جماعات جهة درعة تافيلالت وبدون استثناء تفتقر إلى الصرف الصحي، وبالتالي نجد أن كل داريتواجد بها بئر لمعالجة نفاياته الخاصة مما يؤثر سلبا على الفرشة المائية التي تشرب منها الساكنة، مما يكون له تداعيات وخيمة على صحة المواطنين التي تعاني من كثرة الأمراض والأوبئة، حيث تصنف جهة درعة تافيلالت ضمن الجهات الأكثر هشاشة في بلدنا.

إقليم تنغير يفتقر بدوره إلى مطرح نموذجي للنفايات، حيث نجد أن الميكا، يعني أكياس بلاستيكية، يعني المدخل ديال تنغير الشرقي راه يعني مزركش بالبلاستيك، أنا ساكن تما وتندوز تما يوميا، راه عيب وعار يعني نبقا ونشوفو ذيك المحطة ما تصاوباش ذاك مطرح ديال تنغير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

محضر الجلسة السابعة والتسعين**التاريخ:** الثلاثاء 25 رمضان 1438هـ (20 يونيو 2017م).**الرئاسة:** المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان وثلاث عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد وزيرين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

نحيط المجلس الموقر علماً بأن مجلس المستشارين توصل من مجلس النواب بمشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس طلب السيد كاتب الدولة المكلف بالنقل بإعادة ترتيب السؤال الموجه إليه حول وضعية النقل البحري ببلادنا، مباشرة بعد السؤال الموجه للسيد وزير التجهيز والنقل لكونه سيتولى الإجابة عنه بالنيابة.

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 20 يونيو 2017 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 22 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 5 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 11 جواباً.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الآتين الموجهين للسيد وزير الصحة والذين تجمعهما وحدة الموضوع، ويتعلق الأمر بسؤال حول المشاكل التي تعرفها أقسام المستعجلات.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل السي حسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكراً السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

السيدات والسادة المستشارين،

يشتهي المواطنون من العديد من المشاكل التي يتخبطوها عند لجوئهم إلى أقسام المستعجلات، الشيء الذي يتطلب من الحكومة بحث كل السبل لمعالجة هذه النقاط السوداء بالأساس داخل المنظومة الصحية بالنسبة للمواطنين.

ما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذها الحكومة لحل المشاكل بهاته الأقسام؟

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال الآني الثاني، والمتعلق دائماً بتأهيل المستعجلات، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

رغم إطلاقكم في الولاية الحكومية السابقة برنامج لتأهيل المستعجلات، لازالت هذه الأخيرة تشكل نقطة سوداء في المنظومة الصحية ببلادنا، فأهميتها تتجلى في ارتباط عملها بالحالات الخطيرة والمستعجلة التي تلج بنايات الصحة وأيضاً في كون معظم الوفيات تقع في فضاءها، مما يستلزم مضاعفة الجهود لمعالجة اختلالاتها وإشكالاتها.

مثلا ما يميشيش يدوز (rendez-vous) تيقول اللهم نمشي حتى للعاشرة ديال الليل حتى 12 ديال.. إلى آخره.

هاذ الشي كلشي جعلنا أنه كان واحد المخطط وطني في أواخر مارس 2013، هاذ المخطط الوطني اللي تبعتمد على 4 ولا 5 نقط:

أولا تعزيز وتطوير المستعجلات الاستشفائية اللي موجودة؛

ثانيا، إخراج وإنشاء شي حاجة جديدة اللي هي التكفل بالمستعجلات ما قبل الاستشفائية اللي فيها الآن هاذ الأربعة ديال (les hélicoptères) اللي فيها بعض سيارات الإسعاف والوحدات الاستشفائية المتنقلة؛

ثالثا، التكوين والتكوين المستمر اللي ادوينا عليه.

رابعا، الشراكة بين القطاعين، فبعض المدن، بعض الجهات ابدات كدير الوحدات الاستشفائية المتنقلة، ناخذ مثال بسيط هو اللي واقع في الجديدة بواحد الغلاف مالي ديال 22 مليون درهم سنويا في الجديدة، ولكن وزارة الصحة كتشارك فيها فقط بجوج مليون درهم، 20 مليون جهات أخرى.

وأخيرا، يعني التأطير القانوني، القانون اللي كاين الآن في الأمانة العامة.

فماذا أنجز؟ فين وصلنا فهاذ المشاكل كلها؟

ابدينا تدريجيا، في ما يخص تطوير المستعجلات، الكل يتفق أن المستعجلات بدون (scanner) مثلا ولا إذا ما كانش قريبة ليها (l'IRM) ماشي مستعجلات، فإلى حدود اليوم عندنا على الصعيد الوطني 52 سكانير في جميع المستشفيات العمومية، الآن هاذ السنة جينا 23 جداد لهاذ المستعجلات والمستشفيات، زائد 26 أخرى في (l'appel d'offre) يعني (on va doubler la capacité) ديال (la tenue scanner).

ثانيا، في ما يخص مستعجلات القرب اللي كنا برمجنا 80 وحدة ديال مستعجلات القرب، وصلنا إلى حدود اليوم، كنا برمجنا 80 من 2012 ولأواخر 2016، إلى حدود اليوم حققنا بالضبط 88، أنشأنا 88 وجهزناها وشغلناها، 88 مركز استشفائي للقرب.

في ما يخص التكوين اللي قلت كاين أطباء دابا كنشجعو حتى الحكومات السابقة، نهار ابدات (spécialité) ديال المستعجلات 5 سنوات اللي قلت اللي خاصنا نعاودو فيها إعادة النظر، فيها مع وزارة التعليم العالي لأن هي طويلة جدا، 7 سنين زائد عامين، 9 سنين، زائد 5 سنين، هي 14 عام باش تكون طبيب المستعجلات، إعادة النظر فهاذ الشي، وخرجنا إلى الوجود ممرض ديال المستعجلات، بدات في بعض يعني المدارس اللي تابعة لوزارة الصحة.

وكاين كذلك القانون اللي كيأطر المستعجلات، وخاصة هاذ سيارات الإسعاف بشحال خاصها تقاضى وفين خاصها تمشي، قانون جديد في الأمانة العامة للحكومة إن شاء الله، اللي كيأطر هاذ الشي كلو ديال

بناء عليه، نساثلكم، السيد الوزير، ما هو تقييمكم لبرنامج تقييم المستعجلات الذي أطلقتهم خلال الولاية الحكومية السابقة؟

السؤال الثاني: هل هناك في الأفق برنامج طموح وحققي وناجح لتأهيل المستعجلات ومعالجة اختلالاتها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤالين المتعلقين بأقسام المستعجلات.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا تشكركم على هاذ السؤال اللي تمهم المستعجلات واللي في الحقيقة راه كيف شرتوليه السادة المستشارون، النقائص والمشاكل التي تعيشها أقسام المستعجلات على الصعيد العالمي وخاصة في بلادنا، صحيح، مشاكل كثيرة ومتعددة.

أولا منين جاية هاذ المشاكل؟ جاية من المفارقة الكبيرة اللي كاينة بين العرض والطلب، فيها العرض والطلب فيما يخص البنيات التحتية وفيما يخص التجهيزات البيو طبية، فيما يخص الموارد البشرية والطلب اللي كثير، لأن المستعجلات في جميع دول العالم وفي المغرب كذلك تتزاد سنويا في المستعجلات 10% كل سنة تتزاد الناس اللي تيمشيو للمستعجلات.

النقطة الثانية، هو عدم وجود واحد النظام اتصالي وتنسيقي بين جميع المتدخلين، منهم القطاع العام والقطاع الخاص والوقاية المدنية.

ثالثا التكوين والتكوين المستمر، لأن المستعجلات خصو واحد التكوين خاص به، غير باش نذكر بلي التكوين فالكليات ديال الطب هي 7 سنين تكون طبيب من بعد المباراة على عامين من بعد تتدوز 5 سنوات باش تكون طبيب المستعجلات، وكذلك التكوين المستمر لأن التكوين المستمر ما تيكونش غير فالتجهيزات وفي التكفل بالمريض، أكثر من هذا وذلك في استقبال المريض في استقبال العائلة ديالو، راه فالمستعجلات حسن الاستقبال فالمستعجلات يساوي أكثر من 60% من العلاج، حسن الاستقبال في المستعجلات يساوي أكثر من 60% في العلاج.

وأخيرا، الاكتظاظ في المستعجلات اللي معروفة كذلك، لأن في المغرب كاين حوالي 83% من الناس اللي تيمشيو للمستعجلات ما كانش خصهم يمشيو للمستعجلات، أنا ماشي تنقول لهم ما تقاوش تمشيو بالعكس، ولكن حاجة بسيطة أو كبيرة ولا اللي ابغا الراديو، اللي ابغا

السيد الوزير، نحن نثمن عاليا بالمجهودات التي تقومون بها، بطبيعة الحال هذا لا يخفى على أحد.

وطرحنا هاذ السؤال يأتي باعتباره يكون نقصا مستعجلاتيا في مئات المستشفيات وبذات القطاع برتمته، فتقييمنا لوضعية المستعجلات الطبية يجعلنا نؤكد أن ما نجحتم فيه نسبيا هو إنشاء وحدات لمستعجلات القرب بالمناطق البعيدة عن المستشفيات، أما المستعجلات المتواجدة بالمستشفيات والتي تستقطب سنويا ما يفوق 5 ملايين مواطن فهي تعاني من اختلالات، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

تردي ظروف الاستقبال في المستعجلات، غياب التجهيزات البيوطبية والتي تكون في الغالب معطلة وتحتاج إلى الصيانة، السماح بدخول حالات لا تتوفر فيها شروط الاستعجال، وهذا مشكل تيعاني منه الأطباء بطبيعة الحال، واحنا تنازروهم في هذا الموضوع، بعض المرات تتجي بعض الحالات، يتوافدون على قسم المستعجلات وهم في ظروف لا تستدعي...

ضعف التكوين والتأطير الاستعجالي، إذن نسجل الخصائص على مستوى الموارد البشرية في أقسام المستعجلات، الخصائص في بنك الدم، الدم الذي يعتبر من ضروريات العمل الاستعجالي، عدم تعميم المروحيات لنقل المرضى على جميع الجهات، وبالأخص الجهات الجنوبية، رغم أنه كايئة مروحية في العيون.

الأقاليم الجنوبية، السيد الوزير، هي تتعاني أكثر من غيرها على اعتبار البعد، مدينة الداخلة بطبيعة الحال إلى كانت شي حالات حرجة ضروري نقلها لمراكش، ضروري من نقلها لأكادير، بطبيعة الحال أنكم تاخذوا هاذ الأقاليم نظرا للبعد ومنها تاخذوها بعين الاعتبار.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى لكم.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشارين،

غير باش نقول المستعجلات هو تخصص جديد في المغرب، ماشي جديد يعني هاذي 3 سنين ولا 4 سنين، ولايني بالنسبة للجراحة، بالنسبة لطب الأطفال، يعني التخصص عندو بضعة سنوات، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية هاذ التخصص طويل بكل صراحة، طويل يعني 7 سنين زايد عامين وهو يتوجد، قول حتى 9 سنين وغادي باش يتكون،

المستعجلات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكرو السيد الوزير على هاذ الإيضاحات التي قدم لنا.

أولا، طرحنا احنا أولا هاذ السؤال غيرة منا على هذا القطاع، ملي كنقولو المستعجلات ما كنتكلموش على اللي كيمشي للمستعجلات باش يمكن لويدخل لبعض الأقسام ديال الطب ولا ديال القلب ولا شي حاجة أخرى، كنتكلمو على حوادث السير مثلا، الله يستر، اللي هي فعلا مستعجلة، ملي كيمشيو راه ذاك الاكتظاظ خاص لا بد يكون واحد المجهود، يعني ما يمكنش لك تصور الله يستر ملي كيوقع شي حادثة سير، تصور، السيد الوزير، تكون عندك بنتك ولا الله يستر ودخلتها وما كتلقاش اللي غادي يكون بها، فإذا أشنو هو الشعور اللي يمكن لك تشعر به؟

أنا أظن ميزان درتو مجهود في السكانير وفي الآليات، ولكن الموارد البشرية، الموارد البشرية هي اللي كتهم بالخصوص بالنسبة للمستشفيات، أنا أظن بأن إلى كانت الحكومة فعلا عندها هاذ القطاع من الأولويات، خاصها تعطيها واحد الأهمية في الميزانية ديالها في السنوات المقبلة على الأقل على هاذ المدى ديال واحد ثلاث سنين ولا خمس سنوات، ما بيقاش عندنا هاذ النوع ديال المشكل.

لأن أصعب حاجة يمكن واحد يصبر على الشغل ما يشغلش، يمكن يصبر على بزاف ديال المسائل في الحياة، ولكن ما يقدرش يصبر في الاستعجالية، أنا كنظن بأنك افهمتني، السيد الوزير، وأنا تكلمت معك قبل على بعض المشاكل التي كايينين على المستوى الوطني، المستوى الوطني ما كينحصرش غير في (CHU) أو بعض المستشفيات، هذا راه على الصعيد الوطني، كنتمنى باش تلقاو الحل لهاذ المشكل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الفريق الحركي لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد أمبارك حمية:

أستسمح السيد الوزير، راه ما شفتكم في الأول، بطبيعة الحال،

خاصو 5 سنوات.

بالمناسبة التخصص في الطب الاستعجالي في المغرب كان قبل ما يكون في فرنسا، جميع الدول، يعني اعلاش؟ لأن جل الطلبة، وأنا تندوي كعميد كلية الطب سابقا، ما تبيغيوش يمشيو لهاذ التخصص، لأن تخصص صعيب، الخدمة بالنهار والخدمة بالليل، الخدمة السبت، الخدمة نهار العيد، ولهذا من بين الجواب اللي كنت باغي نعطي للسيد المستشارين...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، شكرا.

السؤال الثالث، موضوعه توفير الأدوية بالمراكز الاستشفائية القروية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لطرح السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

السيد الوزير المحترم، العديد من المراكز الاستشفائية خاصة بالعالم القروي والمناطق النائية تشكو من نقص حاد، إن لم نقل غياب الأدوية بها، مما ينعكس سلبا على صحة المواطن، والذين يعانون الأمرين للحصول على الأدوية عبر التنقل إلى مناطق بعيدة.

لذا، لنسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما الذي ستقومون به لتجاوز هذا الخلل؟ وما هي الإجراءات العملية التي تعتمون القيام بها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار المحترم،

بترحك هذا السؤال اللي تهتم الأدوية في العالم القروي، وهي في الحقيقة أنا فهمت السؤال اللي تهتم الخدمات الصحية في العالم القروي، كابين التفاوتات، كابين فوارق، اللي جاي دابا من الغرفة الأولى كان محور الأسئلة اللي طرحت على السيد رئيس الحكومة في الفوارق والتفاوتات.

فأنا نأكد أنه رغم المجهودات اللي قامت بها الوزارة، الحكومات السابقة، فمثلا غير بين 2012 اللي كانت هاذ الحكومة أوائل البداية ديالها إلى يومنا هذا، يعني من حوالي 800 مليون درهم فيما يخص شراء الأدوية على الصعيد الوطني، دننا دابا وبكثير 2 مليار درهم، ورغم هذا رغم أنه فيما يخص شراء الأدوية مجهود كبير، ولايني المواطن الفقير في المناطق النائية، في القرى، في الجبال ما تيوصلوش هاذ الدواء.

أولا من بين النقاط اللي خاصنا نركزو عليها اللي قالها السيد المستشار قبيلة هما العمود الفقري ديال الخدمات الصحية، الموارد البشرية، وخا نعطيوا إلى غادي نعطيوا الدواء مثلا للمستوصف اللي جا في الجبل، إلى ما كانش هناك طبيب إلى ما كانش مهنيين اللي غادي يدير (stock) اللي غادي يتبع ذاك الدواء اللي غادي يعرف يحافظ عليه، اللي غادي يعرف لمن يعطيه، لمن ما يعطيهش، فما ابقاتش في الأدوية غير تعطى، راه الموارد البشرية كل وهي اللي تنديرو لها الأولويات ديالنا، ولهذا 67% من التوظيفات في وزارة الصحة منذ 3 أو 4 سنوات تتمشي للعالم القروي.

كذلك درنا مجهود فيما يخص الأدوية في المستوصفات ديال العالم القروي تتراد لها (une dotation) أكثر من 38% بالنسبة اللي كايين على الصعيد الوطني، هاذو هام 2 الإجراءات.

والإجراء الثالث هما خمنا وكان عندي نقاش في الغرفة الأولى، وإن شاء الله عما قريب في الغرفة الثانية اقتراح ديال المناولة ديال هذه الموارد البشرية، لأن الناس ملي تنشري أنا الدوا وغادي نقول مثلا ل (laboratoire) اللي تيصنعوا، خاصنا هذا المستوصف تحط ليه شحال دالدواء، هو تيدبرراسوما يبقى يقول لي لا دوا (périmé) تنعرف فوقاش محطوط، أنا غير تنخلص وتزيد.

ولهذا، احنا تيحطوا لنا كل شي في الرباط واحنا تنبقاو نفرقوه، هاذ الشي ما تنعرفوش ليه بكل صراحة، وخاصنا وزارة الصحة تبقى تتكلف غير بذاك الشي اللي خصها دير، واللي تعرف اشوية تديرو هي العلاجات.

أما هذه القضية ديال البناء ولا تفرق ولا هاذ الشي خاصنا نعطيوه لمواليه، الناس اللي تيعرفوا ليه، واحنا نتكلفو بذاك الشي اللي خاصنا نديرو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

السؤال ديالنا واضح، السيد الوزير، هو بالنسبة لغياب الأدوية في العالم القروي، العالم القروي تيعيش واحد الوضعية ديال البؤس،

المستشار السيد العربي المحرثي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، تعرف مجموعة من المستشفيات والمراكز الصحية خصاص كبير في التجهيزات الطبية وفي الموارد البشرية، وكذلك التجهيزات الطبية التي هي موجودة فيها واحد الجزء مهم معطل.

وهنا ابغينا نسائلكم، السيد الوزير، على المآل ديال هاذ الأجهزة ونتمناو يكون حلول عاجلة لهاذا؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

صحيح، أن بلادنا تتعرف واحد التطور كبير فيما يخص هاذ التجهيزات البيوطبية، لا منذ يعني عقود وهي تتزايد تدريجيا، وغير دابا قلت أمامكم أنه فيما يخص السكان على الصعيد الوطني عندنا 52 المستشفيات العمومية وغادي يتزادو 23 ولا 26، يعني غادي ضعف في بضعة أسابيع.

كاين كذلك دابا مع السرطان مع للاسلى كاين مسرع الجزئيات (les accélérateurs) حتى هما غالين، إلى آخره.

فتتطرح هاذ المشكل، هاذ المشكل مرة مرة تيقفوا تيقفوا عطل في هاذ التجهيزات بكثرة الاستعمال، بكل صراحة، خاصة منذ دخول نظام "الراميد" لأن تزداد ارتفاع المستشفيات أكثر من 86%، أكثر من 86% التي تزداد، يعني الناس تيجيو للمستشفيات على هاذ الشئ.

أشئ هو الحل؟ أولا احنا هاذي مدة 3 سنوات بالضبط، قلتها لكم ذاك النهار، 41 تدبير التي كانت في الوزارة أعطيناها للمدراء الجهويين.

هاذ الصيانة ديال التجهيزات ما ابقاتش، ما ابغينا نخليوها في وزارة الصحة باش غير يخسر (l' appareil) في طانطان ويعيطو للوزير حتى للرباط، يعني تنعطيوهم الأموال، مثل هاذ 2017 رصدنا غلاف مالي التي غادي كاين في الميزانية، 168.5 مليون درهم بزيادة أكثر من 12% بالنسبة التي كانت قبل في السنة الفارطة التي كانت 150 درهم، 150 مليون درهم، يعني ها احنا.

ولكن أنا تنظن كيف قلت قبالة بنفس الطريقة التي كنت ادويت

وضعية ديال الفقر، وضعية ديال الهشاشة، التي هنا خاصنا نعطيهم الأدوية.

الأدوية الآن كاين سواء ديال السكر، سواء ديال الأمراض المزمنة ما كاينيش، وكاين البعد عن المركز الاستشفائي، إذن ما كاينش واحد التواصل التي غادي يكون قريب لهم الأدوية.

وكاين، السيد الوزير، كاين الآن تنعيشو في فصل الصيف كاينة ديال السموم، المواطنين العديد تيعانيو من الوفيات، بجراء إما تيقفوا بعيد على المركز الاستشفائي، وإما حتى إلى امثلى للسبب طارما كيلقاش التجهيزات الأساسية باش ينقذوا الروح ديالو من هاذيك السموم، تنسمعو الآن في سطات وفي قلعة السراغنة وفي مناطق المغرب كلها، ولكن الإجراءات التي هي غتكون عملية ما كايناش.

كاين، السيد الوزير المحترم، فوارق شاسعة ما بين العالم القروي والعالم الحضري، ودائما تنقولو وتنعاودوه وأنتما أدري بهذه الأمور، ولكن أمام الشح ديال الميزانية التي مخصصة لقطاع الصحي ما يمكنش تديروا شي حاجة، احنا معكم، ولكن راه ما يمكنش نهائيا الصحة أنها ترقى وتنسى وخاصة في العالم القروي إلا بتخصيص الميزانية.

كنتمناو أنه رئيس الحكومة يكون تيسمعنا، أنه يخصص لوزارة الصحة واحد المبلغ مالي مهم للنهوض بهذا القطاع، لأنه هذا القطاع مازال متأخر، لا في الأدوية ولا في الأطر الطبية ولا في جميع المجالات.

ولهذا، السيد الوزير، تتعرفوا بأن 50% من ساكنة العالم القروي ما عندهاش التأمين الصحي، أضف لذلك بالنسبة للفقراء التي عندهم بطاقة (RAMED¹) ما تيولوجوش لمراكز العلاج المجاني بالمستشفيات العمومية، تيفرضوا عليهم أنه يأديو واحد المبلغ مالي باش يديروا الفحص عام، عاد بالنسبة من بعد يأديو ويعطيهم البطاقة ديال شراء الأدوية، منين غادي يشريوها وهما ما عندهمش نهائيا ما عندهم حتى باش يعيشوا، المعيشة عايشين فيها مشاكل عاد كيزيدهم باش يشريو الأدوية.

إذن، السيد الوزير، الأدوية خاصها تكون مجانية، والدستور المغربي ولا جميع المواثيق الدولية تنص على أنه لا بد من توفير الأسباب الكفيلة باش يعيشوا في كرامة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد الوزير.

نمر للسؤال الرابع موضوعه وضعية الأجهزة الطبية بالمستشفيات العمومية، الكلمة كذلك دائما لأحد السادة المستشارين من فريق الأوصال والمعاصرة، السي العربي تفضل.

¹ Régime d'Assistance Médicale

مشكل.

نعطيكم مثل دابا، السيد الوزير، ولو أنه ماشي من الاختصاص ديالكم، احنا عندنا مشكل دابا ديال الماء وعندنا احتجاجات وعندنا الناس دابا تيمشيو 10 و20 كيلومتر باش يجيبو الماء، وملي تنعيطو للوزيرة المعنية والمدير المعني باش يجي يدير معنا جلسة ما تيجاويناش، وقتاش غيجاويناش حتى يلقى الاحتجاجات عاد نبداو نقلبو على شكون اللي مسؤول.

اعلاش اللي ما الحكومة تتحمل المسؤولية ديالها والقطاعات يتحملوا المسؤولية ديالهم ويكون واحد العمل استباقي، ويكون واحد التدبير مسبق للقطاعات اللي هي مهمة، خاصة في العالم القروي، لأن الناس في وضع يرثى له.

ولهذا، الرسالة ديالي اليوم، السيد الرئيس والسادة الوزراء، هو أن الحكومة خاصها تتحمل المسؤولية ديالها باش نعالجوا مجموعة ديال القطاعات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير في حدود 20 ثانية هي اللي بقات لكم.

السؤال الخامس، والأخير أعتقد، موضوعه الخصاص المهول في قطاع الصحة النفسية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سؤالنا، السيد الوزير، يتعلق بالخصاص الكبير المسجل في قطاع الصحة النفسية والعقلية، وعن الإجراءات التي تنوي وزارتك القيام بها من أجل تجاوز هذا الوضع.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فيما يخص الصحة النفسية والعقلية مع المستعجلات هما

على المناولة فيما يخص الأدوية، أحسن دواء ديال هاذ الشئ وابدينا فيه مع هاذ 23 سكانير، مع 26 سكانير، مع مسرع الجزئيات خاص ملي تنديرو (CPS) تزيدوا فيه هاذ الصيانة، لأن هاذ (les appareils) كلهم عندهم (des cartes électroniques) ما يمكن لهماش تصاومها، تتمشي تقول لك خاص تجيها، ولهذا غير النهار الأول تنشريو (l'appareil) تندخلو في المارش ديالو الصيانة. ولهذا المدير الجهوي تيبقى في اتصال مع (l'entreprise) اللي باعتوليها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد العربي المحرشي:

تشكركم، السيد الوزير، على التوضيحات.

احنا، السيد الوزير، فعلا إلى لاحظتو السنوات التي مضت فهاذ البرلمان كنا طلبنا من وزير المالية باش يخصصوا واحد المبلغ مهم ديال 20% يعني اللي تكون في هاذ القطاعات الاجتماعية ابجال الصحة والتعليم، إلى غير ذلك من القطاعات اللي هي مهمة، لأن هاذ القطاع هو قطاع مهم وقطاع اللي في الحقيقة خاصو عناية خاصة من جميع المسؤولين ومن رئيس الحكومة.

احنا، السيد الوزير، نعرفو بأن هاذ القطاع ماشي ساهل، وكاين إكراهات والمواطن راه في الحقيقة يصبر بالجوع ويصبر يعني للطريق ما مزياناش، ويصبر لبزاف ديال الأشياء ولكن ما يصبرش يبقى مريض، إلى كان مريض خاصو يتداوى.

المشكل اللي كاين في هاذ الشئ ديال "الراميد"، تيجي، نعطيكم مثال عندنا احنا في وزان، تيجي المواطن من واحد الجماعة ويمشي لوزان يقولوا لو سير لتطوان، ولو أنكم، السيد الوزير، مشكورين يعني من بعد ما خصص المجلس الإقليمي قطعة أرضية لبناء المستشفى الإقليمي درتو مبادرة تحسب لكم، هاذ الأسبوع اللي فات، وكلفتو فريق مهم من الوزارة اللي زارنا واللي في الحقيقة كما سبق لكم وتكلمتو أنه كاين مبادرة من طرف الوزارة ديال التجهيز ديال المستشفى الحالي، وكاين كذلك الانطلاقة ديال البناء ديال المستشفى الإقليمي اللي كلفتم وزارة التجهيز والنقل بالبناء ديالو.

وهاذ العلاقات، السيد الوزير، مع الجماعات ومع المجالس الإقليمية ومع الجهات هي اللي خاصها تكون مع جميع القطاعات، لأن البرلمانين والمنتخبين هما اللي كيدبروا الشأن العام وهما اللي قرايين للمواطنين، وهما اللي عارفين المشاكل اللي تيتخبطوا فيها المواطنين، ولكن ملي تنجيو لقطاعات وزارية وما تلتقاوش اللي يسمعنا تلتقاو

إطار التعقيب.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الوزير.

نحن في فريق العدالة والتنمية عند طرحنا لهذا السؤال نعلم أنكم تحيطون بجميع المعطيات والأرقام والتي أكدت بعضها، والتي تؤكد فعلا أنه هنالك خصاخصا اخترنا عند وضع السؤال أن نصفه بالخصاخص المهور، وهو فعلا كذلك.

السيد الوزير،

لا الدراسات ولا البحوث التي قمت بها ولا التقرير الذي قدمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان يؤكد مع الأسف الشديد هذه الأرقام الصادمة والتي في الحقيقة كتبين الهشاشة ديال هاذ القطاع في بلانا.

إلى أضفنا المعطى ديال كون أن التمثلات الاجتماعية السائدة في بلدنا حول الأمراض النفسية بشكل عام تحول دون اللجوء التلقائي ديال المرضى للاستشفاء وبالتالي هذا كيزيد يفاقم الوضعية وكيرتب عليكم، السيد الوزير، واحد المسؤولية كبيرة جدا فيما يتعلق بالتحسيس والتوعية ديال المواطنين بأهمية الالتجاء للاستشفاء في حالة الاضطرابات النفسية، مع الأسف الشديد الناس ما كيمشيو للمستشفى حتى كتفاقم الأوضاع ديالهم وكيكونوا عانوا بشكل كبير جدا وكتكون عانت الأسر ديالهم معهم.

ذكرتو.. أنا غادي نعطي غير بعض الأرقام بطريقة أخرى، ملي كنتكلمو على عدد الأسرة، حسب المعطيات المتوفرة لدي كايين 2200 سرير، من المفروض حسب عدد السكان يكون عندنا حسب المعايير الدولية المتعارف عليها خاص يكون عندنا 15000 سرير، إلى استحضرننا كذلك بأن هذه البنيات هي غير موزعة بشكل متكافئ على الصعيد الوطني فكيممكن نقول لك كايين بعض المدن المتوسطة والصغيرة التي ما فيها حتى طبيب نفساني واحد، ويترك الناس لآلامهم ولظروفهم يعانون في صمت.

السيد الوزير،

أنا أعتقد بأنه بذلتنا فعلا جهود معتبرة خلال الولاية السابقة من خلال المخطط الذي اعتمدهم بين 2012-2016 ولكن مع الأسف الشديد هنالك مجموعة من الإجراءات الأخرى التي لم يتم تنزيلها وتم تضمينها في المخطط الذي قدمتموه الأسبوع المنصرم أمام المجلس الحكومي.

ولذلك، ندعوكم إلى أن يأخذ هذا الملف بالجديفة اللازمة من أجل تجاوز مظاهر النقص الحاد في هذا القطاع، وغادي نختم بالقضية ديال مشروع القانون التي مع الأسف الشديد تمت المصادقة عليه في إحدى الاجتماعات ديال المجالس الحكومية السابقة في الولاية السابقة ولكن يبدو أنه لم يكن هنالك استشارة كافية مع المهنيين، أعتقد بأنه

البرنامجين الوحيدين الإثنين التي قدمت أمام صاحب الجلالة فيما يخص الولاية الفارطة.

هاذ الصحة العقلية والنفسية في بلادنا، بنايات جد قليلة متقدمة وموجودة بين الرباط والدار البيضاء، هاذي النقطة الأولى.

ثانيا، الموارد البشرية كايين نقص حاد، وأكثر من 45% ما بين الدار البيضاء والرباط.

ثالثا، ميزانية الأدوية التي تتناهي بها المنظمة العالمية للصحة، على الأقل 2% من ميزانية الأدوية في 2012 ولا قبل كانت حوالي 1.2%.

رابعا، القانون التي تباطر الأمراض العقلية والنفسية من 1959، ما عمرو تبدل، وكل شي تبدل من غير هاذ القانون.

كايين مخطط وطني التي أولا تيرتكز على تنظيم العرض الصحي وتحسين التكفل في مجال الصحة العقلية والنفسية التي كان وصلناه، كان عندنا أقل من 0.5 سرير لكل 100000 نسمة دابا وصلنا ل 0.64 سرير، وهذا غير كافي، لأن منظمة الصحة العالمية تتقول لك خاص يكون سرير واحد ل 100000 نسمة.

كايين لحدود اليوم 0.85 طبيب لكل 100000 والمنظمة العالمية للصحة تتقول خاص يكون 1 طبيب لكل 100000 باش نعرفو لا قبل كان 0.55.

كذلك كان إلى حدود اليوم في المغرب 2.96 ممرض لكل 10000 نسمة، والمنظمة العالمية تتقول خاص 3.3، 2.96 كنا في 1.7، يعني كايين مجهودات بالتدرج التي بداتها الحكومات السابقة والتي حتى هاذ الحكومة تتكلمها إن شاء الله.

وكايين فيما يخص الموارد البشرية بين 2015 و2016 من 362 منصب فيها 48 طبيب ديال الأمراض العقلية والنفسية وفيها 314 ممرض.

للتذكير فقط المباريات التي كانت تدار للمرضين كلهم الداخل في نفس المباراة، دابا تنديرو المرضين بوحدهم، وكايين مرضين اختصاصيين في الأمراض العقلية والنفسية، تنحلو لهم مباراة باش نشجعوهم باش يكونوا أكثر لأن محتاجينهم في هاذ المخطط الوطني.

كايين كذلك التكوين الأساسي والتكوين المستمر فيما يخص الأطباء العامين، 480 طبيب عام سنويا يخضعوا للتكوين المستمر، المقاربة التشاركية بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني خاصة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي كنا خدمنا معه، وكايين القطاع الخاص إلى حدود اليوم كايين مصحة وحيدة في الدار البيضاء وكايين القانون ديال فتح باب الاستثمار كايين 2 زايدين، وحدة تزداد.. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، شكرا، الكلمة لكم السيد المستشار في

المملكة المغربية، ولكن أيضا في كل ما يتعلق بالمنظومات ديال الوظيفة العمومية في العالم، يتعلق الأمر بنص من أقدم النصوص القانونية في المغرب، يعود إلى سنة 1958 حتى قبل صدور أول دستور في المملكة المغربية، أدخلت عليه حوالي 15 تعديل حتى أنه لم يعد يحتمل أي تعديل، وغادي يكون من باب العبث أنه غادي نزيد نعدلو فيه، لأن النصوص تكون لها فلسفتها وروحها.

وهذا النص القانوني النظام الأساسي للوظيفة العمومية في اعتقادي، لم يعد يناسب لا الطموحات ديال الشعب المغربي ولا الالتزامات ديال الدولة المغربية فيما يتعلق بالمجالات التنموية، وعدة مجالات أخرى اقتصادية واجتماعية.

لذلك، فكان من الالتزامات الأساسية ديال الحكومة هو مراجعة منظومة الوظيفة العمومية، هناك تشخيص دقيق للاختلالات الوظيفة العمومية، وبالتالي فإننا سنجعل من هاذ المهمة ورشا مهيكلا وأساسيا سننكب عليه بطبيعة الحال، بمشاركة كافة الفرقاء الاجتماعيين المعنيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المنتدب.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الوزير.

أنا متفق معكم فيما جاء في جوابكم، وابتغيت نقول على أن الحكومة اليوم عندها واحد الفرصة، الفرصة هو التوجيه الصادر عن جلالة الملك بمناسبة الخطاب ديال افتتاح السنة التشريعية للدورة الخريفية أكتوبر 2016، الذي أكد فيه جلالته على رغبته الملحة لفتح هذا الورش ديال الإصلاح الإداري الكبير.

ثانيا، السيد الوزير، صحيح على أن التعديلات اللي عرفها هاذ القانون منذ 58 إلى اليوم كانت في تقديرنا المتواضع هي تعديلات تجزئية أو ظرفية، وأحيانا الحكومات السابقة، كما وقع سنة 2005، الحكومة كانت تشرئب إلى إصدار مراسيم في غفلة من السلطة التشريعية، وعاد تضع البرلمان أمام الأمر الواقع لملاءمة النص الأصلي مع المرسوم، ولعل المرسوم اللي كان دارو السيد الوزير الوظيفة العمومية، أعتقد سنة 2005، الجميع هنا يتذكرك تلك الضجة.

أحنا ابغينا نقولو اليوم من هاذ المنبر على أن الإصلاح اللي ننشده جميعا واللي تنتشده الحكومة لا ينبغي أن يغفل الاهتمام بالأسماط البشرية، العنصر البشري ينبغي أن يكون هو قطب الرحي في هاذ الإصلاح، وينبغي على الحكومة أن تمكن الموظفين والموظفين ديالنا

ينبغي التسريع به وخاص المعالجة ديال الاختلالات المرتبطة بالاستثمار ديال القطاع الخاص في الصحة النفسية باش نتجاوز هاذ الوضع اللي عندنا مصحة خاصة واحدة على المستوى الوطني لتخفيف الضغط على القطاع العام.

شكرا السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة الدستورية.

وننتقل إلى السؤال الموالي، هو السؤال الآني الأول الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وموضوعه إستراتيجية إصلاح النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لبسط السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يوم 24 فبراير من السنة القادمة إن شاء الله ستكون قد مرت 60 سنة على إقرار النظام الأساسي للوظيفة العمومية ببلادنا، واليوم التجربة قد أبانت على أن الحاجة هي قائمة لمراجعة هذا القانون برمته، بما يضمن تكريس المكتسبات وتطوير المسارات المهنية للموظفين، ويمكن أيضا الإدارة من الآليات الضرورية لتسريع وتيرة الإصلاحات التي لم تعد تقبل أي تأجيل.

وعليه، الفريق الاشتراكي يسألكم، السيد الوزير، عن إستراتيجية الوزارة لإصلاح هذا النظام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير المنتدب للإجابة على السؤال.

السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

السيد الرئيس،

الفترة الزمنية الطويلة اللي تكلمت عليها واللي غادي تكمل 60 سنة في نوفمبر المقبل، هي فترة عرفت تطورات وتحولات كثيرة في

التعسفية التي طالت مجموعة من الأطر بالإدارة المغربية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضلي السيدة رجاء.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عرفت مجموعة من الإدارات والمؤسسات العمومية إعفاءات من المهام ومناصب المسؤولية وتنقيات تعسفية في خرق سافر لمقتضيات النظام الأساسي العام الخاص بالوظيفة العمومية.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي اتخذتموها لتصحيح هاذ الوضعية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير المنتدب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيدة المستشارة.

أعتقد أن هذا الموضوع ربما لا يستدعي إلى الكثير من التحويل الذي أحيط به، من يحكم على الطابع التعسفي لقرار ما؟ هو القضاء الإداري، احنا المملكة المغربية فيها ضمانات وفيها حقوق، فيها واجبات وفيها قوانين، وبالتالي فمنذ نوفمبر 2011 بالضبط، أصبحت عندنا واحد المنظومة، واحد الإطار قانوني لتحديد كيفية التعيين في المناصب ديال المسؤولية في إطار الشفافية والاستحقاق والمنافسة والنزاهة، ولكن لا يمكن أن نغفل بأن التعيين هو قرار للسلطة الإدارية المعنية، وبالتالي فالمرسوم ديال التعيين في المناصب ديال المسؤولية أيضا كيتكلم على الإعفاء من هاذ المهمة هاذي، وعندما يتم الإعفاء من هاذ المهمة هاذي، فالمعني بالأمر إذا ارتأى أن فيها تعسفا يمكنه أن يلتجئ إلى القضاء.

كذلك فيما يتعلق بالتنقيات، أن الفصل 64 من القانون العام ديال الوظيفة العمومية يعطي الحق للوزير أن يباشر تنقيات يراعي فيها بطبيعة الحال الطلبات ديال المعنيين والحالات العائلية ديالهم في حدود المصلحة ديال الإدارة، وإذا ارتأى المعني بالأمر أن الأمر فيه تعسف وغير شرعي يمكن أن يلتجئ إلى القضاء، وهكذا تسري الأمور في دولة الحق والقانون.

بالوسائل التكنولوجية الحديثة لتطوير الأداء ولتطوير الإنتاج الإداري. وأخيرا، نحن كفريق اشتراكي، نلفت نظر الحكومة إلى اعتماد منظومة إدارية جهوية أثناء مراجعتها لظهير 58، من أجل خلق واحد التنسيق، واحد التعاون بين المركز وبين الجهات، بغية الوصول إلى تبسيط المساطر الإدارية، ترشيد التدبير العمومي، وكذلك وصولا إلى تخليق الحياة العامة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير المنتدب، للرد على التعقيب، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

أوضح أن الكل أصبح مقتنع بضرورة الإصلاح الشامل أو إعادة بناء الوظيفة العمومية في المغرب، وأعتقد أن كل من تردد أو تقاعس في الانخراط في هاذ الورش ما غادي يكون إلا لمصلحة فئوية.

هناك المقتضى الدستوري، لأنه إلى كان الإصلاح على الأقل غير يكون ملائمة للنظام الأساسي العام دالوظيفة العمومية مع الدستور اللي جاب مقتضيات مهمة جدا كتعلق بتكريس مبادئ الحكامة، وإخضاع الخدمة العمومية لمبادئ الشفافية والنزاهة.

ثم التوجهات الملكية اللي كتبدا من الخطاب ديال 12 أكتوبر 1999 على المفهوم الجديد للسلطة، حتى ل 14 أكتوبر بمناسبة افتتاح -كما تفضلتم- السنة التشريعية، واللي أكد فيها على ضرورة أولا الاهتمام وتثمين العنصر البشري، هاذ الرأسمال البشري اللي هو رأسمال مهم بالنسبة للمغرب اللي هما الموظفون، الأمر يتعلق أكثر من 600 ألف موظف اللي هما حاملين الجهاز ديال الدولة الإداري، هما اللي كينفذوا السياسات العمومية وكخططوا لها وكبيرمجوها، وغادي يكون بالتالي مهم جدا أننا نفتحو هاذ الورش، بإعادة النظر، أنا أدعو إلى إصلاح النظام الأساسي ماشي لترقيع المسائل المتعلقة بالسلم والترتيب والفئوية ولكن بإعادة التفكير في مفهوم الوظيفة العمومية، لأن مفهوم الوظيفة العمومية تغير.

خاصنا نجاوبو على سؤال: هل نريد وظيفة عمومية للمسارات (des parcours professionnels) أم للمهن للمزيد من المهنة وللمزيد من الحقوق، وللمزيد من الالتزام بالواجبات أيضا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثاني موضوعه ظاهرة الإعفاءات والتنقيات

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم أحد السادة المستشارون من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة الوزراء،

طبعا هاذ المشكل ديال الإعفاءات كييعتبروه كل اللي كييطمحو لبناء دولة الحق القانون، ودولة المساواة ودولة حقوق الإنسان، هاذ الإعفاءات بناء على تصور سياسي وفكري اللي واحد المجموعة ديال الأطرف فواحد المجموعة ديال الإدارات، تعتبر ضربا حقيقيا لأهم حقوق من حقوق الإنسان، وبالتالي هاذ الممارسات اللي يمكن العالم، منها اليسار في وقت مضى، وكل يعني كل اللي عندهم يعني فكر متنور ما يقبلوش رغم الاختلاف الجوهرى والجذري مع كل هؤلاء الذين يحملون أفكار مخالفة، ما يمكنش نقبلو ببلادنا أنه اليوم تدارت عسفات في حق أناس لكونهم عندهم فناعات سياسية، وأنت تعلم، السيد الوزير، أنه النظام الأساسي للوظيفة العمومية يحرم أنك تسند مهام ولا تقسيم المهام بناء على وازع ديال انتماء سياسي ولا فكري.

السيد الوزير،

القضاء، اليوم إلى ابغينا نقولو للموظفين والأطر ديال الوظيفة العمومية التجؤوا للقضاء وكثيرا منهم التجؤوا إلى القضاء وربحوا في المحاكم الإدارية.

اليوم، في الإدارات العمومية وأنتم تتعرفوا، السيد الوزير، أنه المشكل الكبير اللي عندنا هو هاذ الموارد البشرية اللي قبيلة تقرون على أنه لا يمكن أن تتقدم الإدارة إلا بالاهتمام بهاذ الموارد البشرية، اليوم كينة في جميع الإدارات وخاصة في الجماعات الترابية، اليوم إسناد المهام يعتمد ليس على الكفاءة والنزاهة والشفافية، بل في كثير من الأحيان وفي كثير من الإدارات العمومية، وهذا هو سبب العمق ديال المشكل ينبي على حسابات ضيقة، يا إما الزبونية وإما المحسوبية، إما القرابة العائلة، يا إما.. ابتعدنا كل بعد عن الكفاءة والنزاهة اللي محتاجاها الإدارة العمومية اليوم.

المغاربة ابغاو موظفين نزهاء شرفاء، تخدموا المصالح العليا ديال بلادهم وتخدموا المصالح ديال المواطنين، وبالتالي أي مقارنة أخرى باش زعما نصلحو الإدارة، راه ابحال إلى تنكبوا الماء في الرملة.

لذلك، اليوم الإدارة العمومية والموظفون يعانون أكثر من أي وقت مضى من هاذ التعسفات بسبب انتماءهم النقابي وانتماءهم السياسي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

لكم الكلمة السيد الوزير المنتدب للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

الموظفون سواء كانوا في مناصب عليا أو مناصب مسؤولية أو مهام تنفيذية على غرار كافة المواطنين والمواطنات المغربية يتمتعون بكل الحقوق التي تخص حق الانتماء السياسي والنقابي وحق التعبير، هاذي مرحلة تجاوزناها ما ابقاش فيها نقاش الآن، وكاين ضمانات وكاين آليات ومؤسسات لتكريس ذلك.

ولكن ينبغي أن نوضح واحد اللبس، أشنو هو التعيين في المسؤولية؟ التعيين في منصب المسؤولية لا علاقة له بالترقية من داخل الإطار أو الدرجة أو السلم، لا علاقة لها، وبالتالي فمن تسند إليه المسؤولية فهولا يحصل على حق مكتسب بالمعنى القانوني أو الإداري، هاذ المسألة تتكون مبنية على واحد النوع ديال الثقة بأن الشخص كفاء ونزيه وقادري مباشر هاذ المهمة وواحد النوع ديال الطمأنينة على حسن تدبير المرفق العام، إذا اختلت الثقة والطمأنينة وهاذي مسألة ما عندها علاقة بالانتماء السياسي، لأن في اللحظة التي أتوجه إليك، السيد المستشار، أقول لك بأن الإدارة المغربية تعج بالألوان من الانتماءات والقناعات السياسية، يعني في كل المستويات.

وهاذ المسألة لم تأخذ أي توتر يعرف، نقدر نقول لك أنه نعطيك أعداد من 2004 حتى 2015 الكثير من الإعفاءات تمت، ناس في مستوى المسؤولية من كتاب عامون، رؤساء الأقسام ولم يعطى هاذ البعد التسييسي اللي تعطاهها فهاذ الظروف هاذي، ولكنه لا يستقيم لا من الناحية القانونية ولا من الناحية السياسية.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير المنتدب، شكرا لكم ونشكركم على مساهمتكم.

وننتقل للسؤال الموالي الموجه لقطاع التربية الوطنية، وموضوعه التدابير المتخذة لمواجهة الاكتظاظ في الأقسام بالنسبة للموسم المقبل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة نجاة كمبر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

غادي يتدارلها من بعد، أش غادي يتدارلها في نطاق بطبيعة الحال دائما التعليم أو المرافق العمومية ماشي شي حاجة أخرى.

أما فيما يخص ذلك (les annexes)، فإلى كانوا في حالة ما ميزاناش فأحسن حاجة هي التخلص منها و(leur destruction) باش ما تبقاش محسوبة كمؤسسات.

إذن كونوا مطمئنين إن شاء الله، من غير إلى كان شي حادثة معينة، حتى شي قسم ما غيفوت 40، مع العلم أن الثلثين ديال الأقسام غادي يكون فيها أقل من 35، ربما بعض الأقسام أقل إن شاء الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيدة المستشارة في إطار التعقيب، تفضلي.

المستشارة السيدة نجاه كمبر:

تعلمون أكثر من غيركم أن إشكالية الاكتظاظ هي إحدى المعضلات التي يعانها قطاع التعليم، واستمعت لردكم بشغف، علي أجد جوابا شافيا لتساؤلاتي بعد ما تناهى للعلم ديالي أنكم راسلتم الأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية قصد اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي نراها إيجابية ونحبيكم عليها، وهذا ما أكدتموه حاليا.

ولكن واش كتعتقدوا أن وزارتم ستقوى على تفعيل مضامين هذه المراسلة خلال هذه المدة القصيرة التي كتفصلنا على الموسم الدراسي المقبل، خصوصا وأنا كتلقاها أنها متناقضة مع ما سطرتموه في وثيقة نجاعة الأداء فيما يخص التوقعات المستقبلية للواقع التعليمي لقانون المالية لسنة 2017 التي كيشير بأن نسبة الاكتظاظ ما غاديش تعرف هاذ السنة واحد الانخفاض؟

وقس على ذلك بالنسبة للأقسام المشتركة أيضا، حيث بالنسبة لي إلى مازال كاينة الأقسام المشتركة معناها أن كاين اكتظاظ، وهاذ المسألة بالنسبة للأقسام المشتركة أن الأستاذ كيضطر أنه يدرس أكثر من مستوى داخل القسم، الشيء اللي كيشنت التفكير ديال التلميذ والتركيز ديالو، وبالتالي ما كيغطيناش جودة التعليم.

الهدف ديالنا، السيد الوزير، من محاربة الاكتظاظ هو رفع جودة التعليم، ولكن، السيد الوزير، هل سيتأتى هذا عبر التعاقد مع أساتذة لم يخضعوا لأي تكوين، بل ما عندهم حتى الأجديات الأولى والضرورية للتعامل والتواصل مع التلميذ، في حين أن المجلس الأعلى للحسابات يتحدث عن الخصائص ديال الأطر التربوية التي كيوصل لـ 16700 مدرس، فالوقت اللي عندنا 14055 أستاذ أو مدرس في وضعية فائض، يعني المشكل كاين حتى ديال التوزيع؟

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، لقد أصبحت وضعية المؤسسات التعليمية والأطر التربوية تدعو للقلق وتساؤل الفاعل الحكومي حول عجزه عن اتخاذ التدابير الكفيلة بإيجاد البيئة الملائمة للتحصيل داخل المدرسة العمومية في ظل الاكتظاظ والتزيف الذي يعرفه عدد العاملين في القطاع.

مما يدفعنا إلى التساؤل حول ما تعتمده الحكومة القيام به لتجاوز هذا الوضع الذي ينذر باتساع رقعة الاكتظاظ داخل الأقسام؟ وما هي التدابير التي ستقومون بها لتوفير بيئة سليمة للتحصيل الدراسي بمناسبة الموسم الدراسي القادم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد حصاد، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

فيما يخص هاذ النقطة، كانت النقطة الأولى التي تم التطرق إليها فيما يخص الدخول المدرسي المقبل، لأن ما يمكنكش يكون الدخول المدرسي ونبقاو نعانيو من هاذيك المشاكل ديال نقص الأساتذة والاكتظاظ إلى آخره، واتخذت عدة إجراءات منها فتح أقسام جديدة فيما يخص الأقسام، وتوظيف عدد مهم جدا من الأساتذة، لا فيما يخص السلك الابتدائي والسلك الثانوي في كل التخصصات، واحنا الآن (Les prévisions) اللي عندنا هو إن شاء الله ما غادي يكون حتى شي اكتظاظ العام الجاي، من غير إلى كان شي مشكل في شي بلاصة ما كانش منتظر، ولكن بصفة عامة غادي يكون الأقسام يعني في مستوى جيد من ناحية العدد ديالهم.

ابغيت نغتنم فقط هذه المناسبة لبعض التوضيحات فخرج التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات حول الأقسام أو المدارس المغلقة، كيتكلم على 1000 مدرسة تقريبا، ابغيت فقط نأكد على أن فهاذيك 1000، فيها 200 مؤسسة اللي هي مغلقة لأسباب متعددة، منها بصفة خاصة تواجدها في بعض الأحياء اللي ما ابقاوش فيها السكان اكثر، ولكن 600 الآخرين كلهم فقط كيسميهم (les annexes) عبارة عن حجرات مشتتة وما ابقاوش تتصلح وربما مغلقة منذ سنوات، فكاين اللي مغلقة هاذي 30 علم ولا 20 عام.

فإذن هاذيك 200 مؤسسة من طبيعة الحال خاصنا نشوفو أشنو

الأستاذ من أهم المهن المساهمة في تكوين شخصية المواطنين والمواطنات وتأهيلهم للاندماج في مسار التنمية.

لذا، نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي ستتخذونها في مجال التكوين الأساسي والتكوين المستمر لفائدة الأساتذة المتعاقدين لضمان الجودة والمردودية في حجرة الدرس؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

هاذ التوظيف ديال الأساتذة المتعاقدين سيمر إن شاء الله ابتداء من الأسبوع المقبل، وبعد ذلك هناك تكوين لمدة شهر في المسائل البيداغوجية، ووجدت الوزارة تكوين "الأنترنيت" فيما بعد، لأن في (le site) ديالنا دابا درنا تكوين خاص لهاذ الأساتذة باش يبقاو متبعينو على أساس باش يدوزوا الامتحان ديال الأهلية بعد سنة، وخلال السنة الدراسية بطبيعة الحال غتكون مواكبة ديال المفتشين ديال الوزارة وأساتذة آخرين باش يحصلوا على أكبر عدد ممكن من المؤهلات اللي تمكثهم من التدريس بصفة جيدة.

زيادة على أن واحد العدد كبير من هاذوك اللي غادي يتوظفوا راه عندهم بعدا تكوين جامعي فيما يخص التكوين، يعني في (des spécialités) ديال (l'éducation) في داخل الجامعات.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة أمال مبصرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

السيد الوزير،

اعتمدت وزارتكم على آلية التوظيف بالتعاقد، حيث وفرتم لها هذه السنة 11000 منصب، وهو عدد يوفر فرص شغل مهمة، إلا أن تنزيل هذه الآلية اقترن بمجموعة من الملاحظات لا على المستوى الاجتماعي أو على مستوى الآثار المترتبة على العرض التربوي.

السيد الوزير،

بالفعل أشرتكم إلى أنكم عازمون على بناء مجموعة ديال الأقسام والمؤسسات بالإضافة إلى تزويد المؤسسات التعليمية بمجموعة ديال الطاومات، ولكن ابغينا نعرفو اشكون هي المناطق اللي غتستافد منها؟

لأن، السيد الوزير، يوم الجمعة الماضي تفاجأت بواحد التقرير ديال القناة الثانية عن جماعة أيت بولقلم أزيلال واللي كان صادم حول حقيقة التعليم في البلاد ديالنا، في أحد الدواوير كاينة مدرسة واحدة فيها قسم واحد كيدرسوا فيه 250 تلميذ وكيتناوبوا عليها 7 أساتذة، الله أعلم كيفاش كيديروا لاستعمال الزمن ديالهم، والمثير هو أن نائب رئيس جمعية الآباء لهاذ المدرسة صرح بأنه منذ 1986 ما حصل حتى شي تلميذ على الشهادة الابتدائية، وكيفاش غيحصل عليها في ظل هاذ الاكتظاظ.

وبالنسبة للحجرات المغلقة كنت ابغيت نسولكم علما، السيد الوزير، ولكن أجبتم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في حدود 20 ثانية المتبقى لكم، تفضل.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

فقط توضيح بسيط، ما بين تحضير القانون المالي ديال 2017 ودخول الحكومة الجديدة راه وقع تغيير، بحيث أن 24000 مدرس جديد تقرر غادي يلتحقوا لأن غيتوظفوا بالتعاقد طبعاً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه تأهيل الأساتذة المتعاقدين مع الأكاديميات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية ل طرح السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة أمال مبصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

تعاني المدارس العمومية من قلة الأساتذة، مما دفع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني للتعاقد مع حاملي الإجازة أو أحد الشواهد المعادلة لها لمدة محددة بموجب عقد ووفق القانون، وباعتبار مهنة

أكثر من 1000 أستاذ، يعني ذلك الشيء تدار بعلمية وبمسائل يعني (scientifique).

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه، الشعب العصرية في التكوين المهني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال، تفضلي الأخت السيدة المستشارة.

المستشار السيدة عائشة أبتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، نطرح اليوم إشكالية خلق شعب تؤهل للولوج إلى المهن العصرية.

لهذا، السيد الوزير، ما هي إستراتيجية الوزارة لخلق شعب تؤهل الطلبة للمهن العصرية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة، تفضل.

السيد العربي بنشيخ، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

أود في البداية أن أشكر السيدة المستشارة على هذا السؤال الوجيه والذي يخص مواكبة التكوين المهني للتطور التقني والتكنولوجي، سواء بالنسبة للشعب القائمة حاليا والموجودة والتي تصبح أحيانا متجاوزة، يجب تحيينها أو بالنسبة للشعب الجديدة التي يجب خلقها، وذلك لتلبية حاجيات سوق الشغل، وكذلك لمطابقة التطور التكنولوجي والتقني.

فما هي المنهجية التي نتبعها حاليا وخاصة بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل كما تعلمون الذي يقوم بما يزيد على 90% من التكوين المهني في بلادنا؟

فبعد خلق مراكز تنمية لكفاءات المكونين، والدور ديالو هاذ المراكز وهو الرصد التكنولوجي، وتم ما يزيد على 12 سنة خلق 11

أولا لابد أن نثير، السيد الوزير، تخوفنا من النتائج التي قد تسجل على مستوى تحصيل التلاميذ بسبب عدم خضوع المعنيين بالأمر، يعني السادة المتعاقدين لتكوين مهن مسبق في المجال يرمي إلى تطوير مؤهلاتهم وإنماء كفاياتهم المهنية وقدرتهم على تنزيل مضامين المنظومة التربوية ووضعها في إطارها الصحيح، مع العلم أن التكوين عن بعد، السيد الوزير، غير كافي.

نشير أيضا إلى غياب جواب حقيقي على سد الخصائص المسجل في الأقاليم البعيدة والمناطق الجبلية، في ظل استمرار توزيع المتعاقدين على المجال الحضري دون الأخذ بعين الاعتبار التناسبية بين التوزيع والحاجيات.

أيضا لابد أن نشير، إلى غياب دراسة الأثر وتقييم التجربة الأولى من أجل اعتمادها بشكل شمولي والاستمرار في التوظيف بالتعاقد، يعني شمولية بعد التقييم والتحسين، أيضا لابد من تحصين وضعية الموظفين المتعاقدين من كل ما من شأنه المساس باستقرارهم الاجتماعي والمادي، وهم الأساس في العملية التعليمية والتربوية.

أخيرا، نقول بقدر ما نؤكد على أن لهذه العملية ما لها من أثر إيجابي على التوظيف وامتصاص البطالة، إلا أن هذه الآلية معرضة للفشل، إذا لم يتم الانتباه للملاحظات السابقة، خاصة على مستوى التحصيل التربوي وجودته.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير، تفضلوا في إطار التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

هو ما كايين حتى شي عملية سهلة، عاود ثاني نجلسو ما نديرو والوما نوظفوما حتى شي حاجة، ما شي حل عاود ثاني، ذلك الشيء اعلاش قلنا اللهم نوظفو دابا هاذ 24000، بالتكوين ديالهم كما قلنا يعني بواحد (un mois intense) من بعد التكوين عن بعد بنفس هذا، الامتحان من بعد، مسايرة خلال الدراسة، تنظنو على أن...

بالنسبة لـ 11000 اللي دخلات العام اللي فات، هاذ العام هذا 24000 غادي تكون أحسن، لأن 11000 العام اللي فات كانت دخلت وسط السنة، إلى اعقلتوراه وسط السنة كانوا دخلوا.

فيما يخص توزيع المتعاقدين، فكونوا متيقنين على أن المناطق الجبلية اللي كان فيها خصائص كبير غادي تكون عندها حظ كبير جدا في هاذ... يمكن نعطيكم بعض الأقاليم، أزيلال ولا تارودانت ولا شيشاوة ولا شفشاون ولا الحوز، هاذو كلهم راه العدد اللي غادي يتوظف فيها

وفي حدود علمنا، فإن ما تم القيام به حتى الآن لا يغطي حاجيات الطلبة، إذ حرم الكثير منهم خصوصا في بعض المراكز التي توجد بالمناطق القروية، لأنه يغلب عليها الطابع القروي، ولهذا ولما لا التفكير، السيد الوزير، في توفير النقل لفائدة الطلبة ولاسيما الفتيات.

وهناك مشكل آخر، السيد الوزير، يتعلق بتوزيع الشعب والتخصصات حسب المجالات الجغرافية، فهناك تخصصات بمراكز مثلا الحضرية، هنا الرباط وما جاوره تختلف على المناطق الجبلية، مثلا ليس التكوين المهني الذي يوجد في الرباط مثله في أزيلال مثلا، فهناك اختلاف في التوزيع ديال الشعب في التخصصات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة في إطار التعقيب، تفضل.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالتكوين المهني:

فيما يخص نسبة الإدماج، ليكن في علمكم سنويا يقوم مكاتب مختصة بدراسة نسبة الإدماج، فحسب الدراسات التي تقوم بها هذه المكاتب فنسبة الإدماج تتراوح ما بين 75% و100% حسب المهن، وهذه نسبة عالية، الحمد لله.

أما في ما يخص حاجيات القطاعات، فهناك دراسات قطاعية قامت بها جميع الوزارات، سواء وزارة الصناعة أو وزارة السياحة أو وزارة الفلاحة والصيد البحري وهلم جرا، كل هاذ الوزارات قامت بالدراسات ديالها، واحنا على غرار النتائج هذه الدراسات نقوم بخلق وتكوين حاجيات هذه القطاعات، فهناك تطابق، لهذا نسبة الإدماج الحمد لله مشرفة.

أما في ما يخص تحديد الشعب حسب المناطق، فهناك طبعاً نراعي خاصية المنطقة، والنسيج الاقتصادي المحلي، ما يمكننا من خلق واحد الشعب اللي ما يكونش هناك مقاولات، لأن كتعرفوا التكوين المهني شريط التدريب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة، انتهى الوقت.

السؤال الرابع موضوعه، الرسوم التي تفرضها المدارس الخاصة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

مركز لتنمية الكفاءات، وهي التي تقوم بهذه المهمة، المهمة الأساسية وهو جرد الشعب التي يجب تحيينها، كما تقوم بهندسة التكوين فيما يخص الشعب الجديدة، وكل هذا يتم بمعية الجمعيات المهنية وكذلك الوزارات القطاعية المعنية.

وحسب الإحصائيات التي أتوفر عليها خلال السنوات الثلاث الأخيرة، تم تحيين ما يزيد على 30 شعبة وكذلك خلق 34 شعبة سنويا جديدة، ومن خلال هذا يتبين أن هناك وعي من جميع الأطراف فيما يخص مطابقة التكوين مع التطور التقني والتكنولوجي لجميع الاختصاصات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة عائشة أيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

كما قلت، السيد الوزير، هاذ الإستراتيجية جد مهمة، ولكن الآن نناقش حول نسب البطالة وهاذ الأرقام ما ابقيناش تنفسرو اعلاش هاذ النسب البطالة تتختلف من كل جهة كتشبت بالمعطيات والمصداقيات ديال المؤشرات ديالها.

يعني هذا احنا أمام صعوبات كبيرة لمعرفة وإدراك حقيقة هاذ البطالة، وبالتالي وضع السياسات القادرة على امتصاصها.

نذكركم، السيد الوزير، أن من خلال الاختلالات الكبيرة رصدتها دراسات أجريت سنة 2015 بتعاون مع الوزارة ومكتب العمل الدولي أن هناك ضعف نسب الفاعلين النشيطين الذين بلغوا المستوى الثانوي وضعف المعارف المكتسبة من قبل خريجي منظومة التكوين، فضلا عن ضعف التأهيل المهني، لأنها غير ملائمة مع المؤهلات المطلوبة في سوق الشغل.

كما أن سوق الشغل يتطور بتراجع، بل أكثر من ذلك أن هناك اندثار بعض المهن وانبثاق مهن أخرى جديدة، والمغرب له رهانات أساسية وبرامج ومخططات وطنية، مخطط المغرب الأخضر، نذكر منه المغرب الأخضر وانبثاق الصناعة والمخطط الأزرق للسياحة.

هنا نتساءل من جديد، السيد الوزير، هل للتكوين المهني مخطط إرادي للاستجابة للتطورات المستقبلية لسوق الشغل بإحداث شعب جديدة وتخصصات جديدة وتغيير وتحديث مهن التكوين.

كما نذكركم، السيد الوزير، أن سابقكم في هذه القاعة أعلن على أن الوزارة ستعمل على توفير السكن والمنح للطلبة، أين وصل هذا المشروع؟

اللي يمكن نواعدكم به، هو يمكن احنا نعملو واحد النوع ديال الدراسة باش نشوفو يعني هاذ الاختلاف في الأثمنة واش كيوازيه اختلاف في المستوى ديال التعليم أو فقط يعني على حسب كيف ما قلت المزاج، هذا اللي يمكن نقومو به، تكون عندنا نظرة على هاذ (une photographie) ديال.. هاذي تنواعدكم بها ما كاين حتى مشكل يمكن نعرضوها ذيك الساعة على المجلس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هذه مبادرة طيبة ها هي تضافت، راه دابا قطاع التعليم الخصوصي ولى ضروري بالمقارنة، لأن واحد الفئة هشة لا تستطيع أن تسجل أطفالها وأبناءها في القطاع الخصوصي، وتلتجى للعمومي لأن هو فقدنا الثقة فيه، كنتمنا وأولا نديرو 2 ديال المجهودات اجتهادات كثيرة، نرفعو من القيمة ونرجعو الثقة للمدرسة العمومية.

وأرى لنا هاذ الخصوصية اللي أصبحت شرلابد منه، راه بيع وشراء، الذكاء ديالنا استطعنا نصنفو الأوطيلات، استطعنا نصنفو القهاوي، هاذي القهوة بـ 4 دراهم وهاذي بـ 15 درهم، استطعنا نصنفو الخدمات الاجتماعية، فما فيها باس الاجتهاد ديالكم والدولة عطالة على الناس بحالكم، الذكاء والفطنة والخبرة أننا نقننو اشوية ونوضعو واحد المساطر معينة (à ne pas dépasser)، ما نتجوزوهاش.

راه لا معنى أنه نطلقو العنان للناس لقتل الآخرين، القتل معنى المجازي، راه ربنا لا تكلفنا بما لا طاقة لنا به، احنا نتفرضو علينا أشياء لا قبل لنا بها، إذن ما يمكنشاي، ها مدرسة خصوصية في واحد الحي راه مفروض تستقبل، وإلا ما غادي تبقاشي روح المواطنين، ما غادي تبقاشي أنها معفية من عدة رسوم، ما غتبقاشي أنها تستافد من الدولة وما تتعطيش هاذ روح المواطنين، خص واحد التآزر، واحد التكافل اجتماعي باش نخدمو البلاد وكلشي يكون ما شي وفق التوجهات ديال سيدنا الله ينصرو، كلنا دافعين بالعجالة ديال التقدم ديال هاذ البلاد لأنها هي مسؤوليتها على الجميع.

احنا صحيح الله يكون في العون هاذ الناس اللي صرفوا فلوسهم، ولكن إيوا رفقا بعباد الله يا عباد الله.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

سؤال فريق الاستقلالي اليوم كيتناول موضوع المدارس الخصوصية وما تفرضه من تكاليف على الأسر، كنعرفو جميع بأنها هاذي مسائل ليبرالية وأنها تدير اللي ابغات، ولكن كاين واحد النوع ديال واحد، كيف كيقولوا بالفرنساوية (un seuil)، واحد العتبة اللي هي مقبولة وتراعى فيها الظروف الاجتماعية والقدرة الشرائية ديال المواطنين، ماشي غير على الليبرالية ونفرضو اللي ابغينا.

فما رأي السيد الوزير للتوضيح أمام الرأي العام، هذا هو الهدف من طرح هاذ السؤال؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

أولا، خاصنا نقر على أن التعليم الخصوصي ولات عندو بلاصتو داخل المنظومة التعليمية، دابا تقريبا راكم كنعرفوا الأرقام راه تقريبا مليون ديال التلاميذ كيقراو دابا في المدارس الخصوصية، إذن ولى بالعكس خاصنا مازال نطورو هاذ التعليم الخصوصي اللي عندو الفائدة ديالو وعندو المحل ديالو، البلاصة ديالو.

اللي خاص موازاة مع ذلك هو التعليم العمومي خاص يطلع في المستوى ديالو، باش هاذ الناس اللي ربما ما عندهومش حتى شي حل من غير يدي اولادو للمدرسة الخاصة ويبدأ يخلص واحد المبالغ اللي ماشي في المتناول ديالو، كيخص نوفر لو إمكانية أخرى باش يمشي يقري ولادو بدون تكلفة أو بأقل التكاليف، هذا هو الهدف ديالنا دابا، هو نقولو المدرسة العمومية خاصها تطلع وتولي فواحد المستوى معين في نفس المستوى ديال القطاع الخاص.

أما في ما يخص المراقبة ديالنا، فقانونيا، نقولو قانونيا لأن كنتمشاو بالقوانين، المراقبة اللي عندنا هي فقط في ما يخص المواصفات التقنية ديال المؤسسات التعليمية الخاصة والكفاءات ديال رجال التعليم والأطر الإدارية ديال هاذ المدارس، أما الأثمنة فهي حرة تماما، وحتى إلى شفتو الأثمنة في القطاع الخاص راكم كتشوفوا راه كتراوح بعض المرات راه كتمشي من 300 درهم، 350، 400 في الشهر حتى ربما إلى 4000، حتى 3000، حتى 5000 على حسب الإمكانيات ديال كل واحد.

وإن كان بالفعل الطرق المغربية لازالت تقتل، ولكن ليس بالشراسة وبالشراسة التي تكلمتم عنها، لأنه المعطيات المتوفرة تفيد على أنه، الحمد لله، اليوم نحن في اتجاه إيجابي جدا من حيث عدد الوفيات، باعتبار أولاً لأنه الإستراتيجية الوطنية الأولى ديال 2003-2013 أعطت مؤشرات إيجابية، ولكن أيضا المعطيات اللي احنا متوفرة لنا وخاصة، نعطيكم نموذج ديال 4 الأشهر الأولى، لأن هي اللي رسمية بالنسبة لنا، راه أحنا في عدد القتلى ناقص 6% وعدد المصابين بجروح بالغة ناقص 4% بمعنى أن المؤشرات هي إيجابية.

إيجابية المؤشرات تفيد على أنه التوجه العام، إلى ابغيت تقول (a) tendance profonde) ديال السلامة الطرقية هي إيجابية، بحيث أن مؤشر الخطورة، وهذا اللي مهم، اربحنا فيه 8 ديال النقط، 23% في 2012، 15% في 2016 اربحنا 8 ديال النقط ومؤشر القتلى، بمعنى أنه في كل عدد الحوادث النسبة ديال القتلى، اربحنا فيها 1.6 نقطة من 6.01 في 2012 إلى 4.4 في 2016.

بمعنى أن التوجهات العامة هي جد إيجابية، وإن كانت بالفعل في بعض الأحيان تقع بعض الحوادث، كما وقع مؤخرا مللي مشاوا لنا 14 ديال الأرواح، نسأل الله عزوجل أن يرحمهم في هاذ الشهر الأخير، وهذا اللي تيعطي واحد النفس على أنه كايين هناك هاذ الشراسة وهاذ الشراسة اللي تكلمتم عليها، لكن المؤشرات هي إيجابية.

إستراتيجية وطنية 2017-2026 اللي الهدف منها نقلصوا عدد القتلى بـ 50% نهبطو على السقف في أفق 2026، ومخطط خماسي تمت المصادقة عليه خلال هاذ الشهر الأخير من طرف اللجنة بين الوزارية اللي تترأسها السيد رئيس الحكومة، واللي أعطت مؤشرات عملية ومدققة (un tableau de bord) واحد المخطط اللي هو مؤشراتي وعملياتي بالنسبة لهاذ الفترة باش نقلصو من المستوى ديال حوادث السير في بلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير أو السيد كاتب الدولة.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات. نحن أيضا في فريق العدالة والتنمية نشمن هذه الردود وهذه التوضيحات، ونشمن ما تحقق، ولكن عندما يتعلق الأمر بإزهاق الأرواح البشرية، فإزهاق روح بشرية واحدة بريئة يهزئها عرش الرحمان، فكيف بأن الآن تقريبا في معدل 10 وفيات يوميا، إذن الرقم مقلق للغاية خاصة وأن هذه الحوادث تتسبب، أو تجلب مآسي اجتماعية أخرى بترميم نساء، بتيتيم أطفال، بإضافة

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

أنا سأبقى أدافع عن التعليم الخصوصي حتى آخر مهمة إن شاء الله، لأن التعليم الخصوصي في البلدان كلها ما شي غير في المغرب، عندها بلاصتها، كايين اللي عندو تبارك الله باش يخلص على اولادو اعلاش، وابغا يديرهم في مدرسة اللي يعني قريبة ليه، ولكن في نفس الوقت هاذ الشي اللي تلح عليه، ما خصناش نفرطو في المدرسة العمومية بالعكس، أنا تنتمنى واحد النهار اللي ربما قريب اللي غادي تولى المدرسة العمومية هي اللي تيولي عليها الاكتظاظ وطلبات التسجيل كثيرة، هذا هو اللي خصنا نوصلولو، ما شي نضربو في الآخرين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم السيد الوزير والسيد كاتب الدولة على مشاركتكما ومساهمتهما في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الموجه لقطاع التجهيز والنقل، وموضوعه حوادث السير ببلادنا، وللتذكير فسوف يتولى الإجابة عن هاذ السؤال السيد كاتب الدولة المكلف بالنقل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد علي العسري:

السيد الوزير،

رغم الإصلاحات القانونية والمخططات المتتالية والحملات التحسيسية لازالت طرقتنا تقتل بشراسة وشراسة متنامية.

لذا، نساائلكم، السيد الوزير، عن ما هي الحلول التي بقيت للحكومة والوزارة لمجابهة هذه الحرب على الطرق التي تقتل وتشرد وتسبب الأرواح والسلامة البدنية وممتلكات المواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة، تفضل.

السيد محمد نجيب، بوليف كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، مكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

المبادرين واللي كنتسناو على أنه تحرك هاذ الملف، بالإضافة إلى البيضاء والرباط من الكبرى اللي مازال عندنا، وبغيت نوقعوا معهم باش نشعروا المحلي والإقليمي والمنتخب بأن السلامة الطرقية راه مسألة ديالو.

البرنامج اللي تكلمتو عليه ديال التشوير، والوزارة كتعطي فيه 3 دالمليار دال الدرهم 1.3 مليار متعلق بالنقط السوداء، و1.7 مرتبط بهاذ الشئ اللي تكلمتو عليه السيد المستشار، هو البرنامج خدام وفيه أولويات وراه منتشر على المغرب كلو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

نواصل دائما معكم السيد كاتب الدولة المكلف بالنقل، بسؤال حول وضعية النقل البحري ببلادنا، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السبي الرزمة.

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

يعيش النقل البحري في بلادنا أوضاع صعبة بفعل توقف العديد من الخطوط على رأسها الخط الرابط بين مدينة طرفاية ولاس بالماس، مما انعكس سلبا على الاقتصاد التام ديال مدينة طرفاية وكذلك الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وكذلك كيف ما كتعرفوا، السيد الوزير، هو أن الطبقة العاملة بجزر الكناري هي كتنتهي في الغالبية ديالها للمناطق الجنوبية، ولهذا كينعدم عليهم التنقل بالسيارات ديالهم في العطل للمناطق الجنوبية، بكل أريحية كيتنقلوا عبر الطائرات.

لهذا، السيد الوزير، سؤالي هو ما هي إستراتيجيتكم، إستراتيجية الوزارة لحل معضلة النقل البحري بشكل عام؟ وإلى متى سيبقى هذا الخط بين طرفاية ولاس بالماس متوقفا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك

والماء مكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

أرقام أخرى لذوي الإعاقات، وبالتالي أنه مهما كانت الأرقام في تراجع بالنسبة لنا الأمر لازال مقلقا.

ثم أنه نود ونلتمس أن تكون هناك مقارنة أكثر شمولية للتعاطي مع حوادث السير ومع السلامة الطرقية، وأن لا يتوقف الأمر على المقاربات الكلاسيكية العادية بحملات تحسيسية، بحملات إخبارية، ولكن أن تكون هناك مقاربات أفقية تهم جميع القطاعات.

ومن هنا نتساءل عن سبب التراجع في قطاع التربية الوطنية عن العطل بالأقطاب التي قالت أنها كانت تستهدف التقليل من كثافة السير على الطرقات أثناء العطل المدرسية وبالتالي التقليل من حوادث السير؟

كما نتساءل تشبث وزارة التجهيز بقرار عدم المساهمة لا في صيانة ولا في تشوير الطرق المنجزة في إطار برامج الطرق القروية، رغم أنها أصبحت شبكة مهمة من الطرق داخل العالم القروي وأن عدم تشويرها أو عدم صيانتها يعني أن توفير أرضية خصبة لحوادث السير جديدة وحوادث مميتة.

إذن أن هذا الأمر يجب أن يراجع، ثم نعتقد أنه في إطار المقاربة الشمولية لا بد من أن الحكومة أن تفكر في تيسير الولوج لخدمات النقل والتنقل الأكثر أمنا، النقل السككي من خلال توسيع الشبكة والرفع من عدد الخطوط، النقل الجوي، هاذ شبكة طرامواي داخل المدن الكبرى، وبالتالي أن هذا النقل الأكثر أمنا سيقبل بشكل مباشر في حوادث السير.

ثم لا بد من الاعتناء بجودة الشبكات الطرقية، على سبيل المثال مثلا إقليم تاونات فيه 1000 كيلومتر من الطرق، 10% هي الصالحة، الطريق الوحيدة اللي دارت رمزية طريق الوحدة..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار شكرا، انتهى الوقت من فضلك، السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك

والماء مكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

هو السيد المستشار تكلمت على بزاف ديال النقط ما غاديش يمكن نجواب بسرعة، لكن المقاربة اليوم التشاركية اللي عند الوزارة هي ما ابقاتش مقارنة مركزية، اليوم المجتمع المدني كيمثل أكثر من 40% من المساهمين في السلامة الطرقية، بالإضافة إلى أنه اليوم نزلنا من الموقع المركزي إلى التعاقد مع الجماعات المحلية وعلى المجالس الإقليمية اللي مفترض عندها أكبر عدد ديال الحوادث وديال القتلى، 12 جماعة اللي وقعنا مع 9 منهم ومازال 3 منهم، طنجة اللي خاصها تكون حتى هي من

شكرا السيد المستشار.

السؤال اللي ورد علينا هو سؤال عام وما مرتبطش بالخط اللي تكلمت عليه، لكن اللي خاصنا نعرفو هو أنه بالفعل هاذ النقل ديال البضائع ولكن أيضا النقل ديال المسافرين، النقل ديال البضائع محرر فيما يتعلق بالنقل البحري وإن كان اليوم الإشكال الحقيقي راه هو السيادة ديال البلاد، لأنه 3% فقط ديال المنتوجات ديالنا المغربية كنقلوها بالشركات ديالنا المغربية و97% كيخضع للأخرين، وهذا إشكال حقيقي ديال التسيير.

السؤال ديالكم اللي انصب على النقل ديال المسافرين، هاذ النقل ديال المسافرين أيضا هو قطاع اللي اشتغلنا عليه واللي أيضا منفتح، لكن الإشكال هو أن الشركات المغربية ما استطعتش تجاري المنافسة الخارجية، وبالتالي الشركات عرفتو سواء ديال (Comarit) مؤخرا وأيضا ديال (imtc) اللي استطعوا راه امشاو.

اليوم درنا ما يعرف بـ (Un appel à manifestation d'intérêt) ديال إبداء الاهتمام على أساس أن كل مستثمر، كل مستثمر، السيد المستشار، ابغا يستثمر في أي خط، سواء هذا اللي تكلمت عليه ديال لاس بالماس، الكناري، سواء الخطوط ديال المتوسط اللي كتشمشي لجنوب فرنسا ولا جنوب اسبانيا ولا إيطاليا، ولا ديال الخزيرات، الجزيرة الخضراء، ولا ديال طريفية، غير يكفي أنهم يكون عندهم ملف اللي هو مستقيم من الناحية القانونية، ولكن أيضا من الناحية العملية وفق الإجراءات، ملي تنديرو هاذ (les appels à manifestations d'intérêts) اللي ابغا مرحبا ما كاين حتى شي إشكال.

درنا آخر واحد في 2014 واستطعنا نعطي بعض الخطوط، طنجة طريفية وطنجة الجزيرة الخضراء اللي اليوم عندنا العلم المغربي، الحمد لله، راه متوفر فواحد 5 ديال البواخر، عندنا شريك مؤخرا اللي من المفروض أنه يرفع معنا هاذ التحدي واللي مستعد يستثمر في برنامج اللي يمكن يمشي حتى لـ 10 ديال البواخر من هنا إلى 2021.

الإشكال ديال الخط اللي تكلمتو عليه، هو بكل وضوح اللي مستعد يستثمر فيه مرحبا، لكن كان عندنا الإشكال أن الشركة التي قدمت كان عندها مشكل سابق ديال ذلك الباخرة اللي تتعرفوا اللي وقعت، وهي ابغات تيجي وتخلي لنا ذلك الحطام ديال الباخرة، واحنا عندنا الشرط كان واضح، تهز اسيدي ذلك الشيء اللي دارتو، لأن هاذي هي القوانين، واحنا تفضل تستثمر.

وهذا القطاع راه مفتوح واللي ابغا شي ترخيص فهاذ المقابل وفق دفتر التحملات مرحبا به.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

لكم الكلمة السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب الشامل والعام، ولكن اللي نبغي نأكد عليك، السيد الوزير، هو أنه ذاك الشركة اللي كتخدم فهاذ الخط اللي ما بين لاس بالماس ومدينة طرفاية، هي الباخرة ديالها وقع فيها ذاك العطب وكيف ما تتشوفوا راه هي واقفة على الساحل ديال مدينة طرفاية.

ولكن هما اللي تياكدوا عليه هو أنهم الملف خرج من بين أيديهم بأنهم تسلماتو (l'assurance)، التأمين هو اللي غادي يتكلف بالباخرة وغادي يتحل العقبة ديالها.

قال لك احنا خرج الموضوع من بين أيدينا، ولكن احنا عندنا استعداد بأن ذاك الخط نعاود ننشطوه ونعاودو نخدموه، واحنا في أمس الحاجة في مدينة طرفاية أو لا في جهة العيون على الاشتغال فهاذ الخط، لأنه اللي غادي يعطينا من الجانب الاقتصادي والجانب ديال التنقل ديال الأشخاص، كيف ما قلت لكم السيد الوزير.

وهاذ الملف ابغيتكم تعطيوه عناية وتحاولوا تفهموا معهم، هما عندهم كلام وأنتم عندكم كلام، السيد الوزير، واحنا والمواطن ابقى واقف في الوسط ما ابقى فاهم.

ولكن أنا من جانبي ومن المسائل اللي تنفهم على أنه الملف إلى تسلمتو التأمين راه هو اللي غادي يتابع الملف، ليست الشركة بحد ذاتها.

وهذا، السيد الوزير، هو سؤالنا وابغيناكم احنا ولا الساكنة ديال مدينة طرفاية لهم الأمل فيكم باش تحلوا معنا هذا الملف الله يجازيكم بالخير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في حدود الوقت المتبقى السيد كاتب الدولة في إطار الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مكلف بالنقل:

السيد الرئيس،

لا، دبا التأمين احنا ما يمكنناش نتلاعبو مع المؤسسة ديال التأمين وندخلو معهم في.. إلى ابغيت تقول (une aventure) في واحد المغامرة، ثم التأمين راه هي سنوات، احنا الالتزام كان عندنا مع الشركة ماشي مع التأمين، التأمين مرتبط بالشركة ماشي بنا احنا كإدارة وكدولة.

السيد رئيس الجلسة:

الصوت، السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

طيب، تنظن من التاريخ اللي ذكرتم، السيد المستشار، 96 إلى 2016 استطاعت البلاد ديالنا، الحمد لله، تنتقل إلى واحد النسبة ديال الكهرباء اللي كتوصل لـ 99.45% غير باش تكون واضحة، بمعنى رجعتنا، جينا من بعيد كما يقال في التعابير، استطع يستافدوا 12 مليون ونصف ديال المغاربة من الكهرباء، لكن مع ذلك مازال كايين واحد الخصاص هو اللي كنتشغلو عليه، يمكن لي نعطيك الرقم أنه الآن تحدد في 2017 و18 و19، 2.2 المليار بمعنى 220 مليار ديال السنتميم لكهربة حوالي 1200 دوار، كايين اللي الآن الدراسات انتهت، كايين اللي تلقت طلبات العروض، طبعا كيبقاو بعض المناطق اللي هي معزولة ما يقدرش يوصل لها، عندها صعوبات كبيرة، كايين الحل هو نستعملو إن شاء الله الوسائل البديلة باش يمكن لنا إن شاء الله نعممو الكهرباء في العالم القروي.

هذا مع العلم أنه العالم القروي يحظى بعناية خاصة لدى الحكومة، وأنتم عارفين كايين البرنامج الذي تكلم عنه السيد رئيس الحكومة لا في التصريح الحكومي ولا اليوم في الغرفة الأولى، اللي كيتحدث على 50 مليار وضمن 5 مجالات أساسية، التعليم والصحة والكهرباء والماء والطرق واللي غنحاولو إن شاء الله نستاجبو لكافة المواطنين في العالم القروي إن شاء الله فهنا المرحلة ديال 7 سنوات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا معالي الوزير على هاذ التوضيحات.

غير هي الله يجازيكم بخير، السيد الوزير، وضحو لنا هاذ 99% فين كاينة؟ لأن احنا في العالم القروي راه ما لامسينهاش، السيد الوزير، 99% كاينة في المراكز وكاينة فالمقرات ديال الجماعات، ولكن واحد العدد ديال الدواوير راهم باقيين بلا ضو، باش نكونو واقعيين.

أعطونا عدد العدادات اللي كاينة وأعطونا عدد الكوانين، نعرفوا واش فعلا هاذ 99% كاينة ولا ما كايناش، راه إلى امشينا للإحصائيات اللي كاينة راه كاينة 99%، ولكن احنا كنشوفو دابا بالعين المجردة راه واحد العدد ديال الدواوير راه باقي ما عندهومش الضو.

خاصة، السيد الوزير، احنا فذاك البرنامج اللي كان (PERG²) اللي

إذن هذا الملف ديالها هي مع التأمين ماشي معنا احنا، احنا عندنا إشكال حقيقي اللي هو بيئي واللي هو حطام، إلى آخره، ما خص الدولة المغربية شي واحد يتحمل.

اليوم اللي ممكن هو أننا مستعدين نعاود نفتحو الحوار باش، كما قلت، المواطن ما يكونش هو الضحية، عاود إلى كانت شي مستجدات في هاذ الملف سواء مع شركة التأمين أو لا مع الشركة المعنية، الإدارة مستعدة أنها تفتح الحوار باش نلقاو شي حل للمواطنين ديالنا في الجنوب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، ونشكركم السيد كاتب الدولة على المساهمة في هذه الجلسة.

ننتقل الآن إلى قطاع الطاقة والمعادن، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال المتعلق بتعميم كهربة العالم القروي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في سنة 1996 تم إطلاق برنامج تعميم الكهرباء القروية، وإلى حدود نهاية سنة 2015 فاقت النسبة الوطنية للكهربة القروية 98.4% حسب التصريحات الرسمية.

ومع ذلك فالواقع لا يعكس ذلك، إذ بعد 20 سنة من عمر هذا البرنامج مازالت عدة دواوير ومداشر خارج التغطية.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير، متى سيتم تعميم الكهرباء القروية على جميع الدواوير غير المستفيدة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد عزيز بياح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

² Programme d'Electrification Rurale Global

المقاربة باش نكونوا متفقين احنا كجهاز تنفيذي وأنتم كتشريعي باش نكونوا متفقين.

لما كنقولو هاذ الأرقام طبعاً ابغاوا الإخوان وقتلها لك مرارا وتكراراً، المؤسسات العمومية هي ملك للشعب المغربي، نجيو، أسيدي، وندخلو فالتفاصيل ونعطيو الأرقام بالأقاليم، ما كاين حتى شي مشكل، تيجي اللجان ونذاكرو فيها، ولكن فقط... لأن سؤال ديال 3 دقائق وجواب على 3 دقائق لم يفي بالعرض باش نعطيو إقليم بإقليم، جماعة بجماعة، الإشكالات اللي مطروحة.

هاذ الشكايات الآن الحكومة ماشية في اتجاه تطوير النظام ديال الشكايات، وراه صادقنا كنظن على واحد المرسوم مؤخر في إطار وزارة الوظيفة العمومية، باش يمكن لنا، القانون ماشي مرسوم، بمعنى أننا نعالجوا هاذ الإشكال ديال الشكايات وكيفاش نتجاوبو معها، فيلإ كانت هاذ الشكايات احنا مستعدين، كان واحد العدد ديال الوزارات تطورت فهاذ المنظومة هاذي والمؤسسات العمومية طورتها، غادي تولى شفافة متى كانت الشكاية؟ ومتى كانت الاستجابة؟

المسألة الأخرى، البرنامج اللي جا هو أنه غنمشيو للمناطق الجبلية والقروية، والجماعات اللي ما عندهاش ستأخذ بعين الاعتبار، الدولة ستتحمل المسؤولية، الجهات ستتحمل المسؤولية باش جميع المواطنين يوصل لهم هاذ القرض.

مع العلم، نبغي نشير لها أنه الآن كنتكلمو على الخدمات الأساسية في الكهرباء، ملي الخدمات الأساسية تطورت لمطالب فغنديرو الآن واحد الدراسة باش نطوروا أيضاً الشبكة الكهربائية ونستجيبو للمطالب الجديدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن إلى السؤال الثاني موضوعه وضعية قطاع المناجم بالجنوب الشرقي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن ادعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون تتوفر بلادنا ولله الحمد على ثروة منجمية مهمة، خاصة في الجنوب الشرقي للمملكة، وهو القطاع الذي تعيش منه الساكنة المحلية خصوصا المعوزة منها.

كيخص الساكنة تعطي 25% والجماعات 25% والدولة تعطي 50%، راه كاين الجماعات اللي فقيرة ما عندهاش باش تعطي هاذ الاعتمادات، السيد الوزير.

ولهذا، احنا نتمنوا من هاذ البرنامج اللي جابت الحكومة دابا واللي هو في الحقيقة فيه واحد الحد من الفوارق الاجتماعية يعطي لهذاك الصندوق ديالو اللي هو فيه التنمية ديال المناطق القروية والجبلية يكمل لنا هاذ المسائل اللي خاصة.

زيادة على هذا، السيد الوزير، الله يجازيكم بخير راه كاين مشاكل فالمناطق القروية، خاصة أنا كندوي على الجماعة اللي عندي أنا، عدة رسائل كتبناها للمكتب الوطني للكهرباء، راه واحد العدد ديال الأعمدة اللي ساقطة في الأرض والخيوط غاديين، الناس ملي تبغي تحرث خاص يجي يقرب على ذلك الخيط شكون اللي يهزو معه، واحد العدد، ملي تنمشيو للمكتب كييقول لك راه احنا دايرين مارشي على الصعيدي الوطني، على الأقل احنا نفكو المسائل اللي هي كاينة دابا.

أنا كنقول لك جماعاتي بوحدنا خرجنا مع الناس ديال (ONEE³)، (320 poteaux) اللي طايحة من 2014.

وكان عندنا لقاء مع السيد الوزير السابق ملي كنا كناقشوا الميزانية ديال 2015، وفعلاً أعطى الأوامر ديالو، ولكن لحد الساعة راه هاذوك الأعمدة راه باقين طايعين.

الله يعطيكم الخير، السيد الوزير، أنا صيفطت رسالة للمدير العام للمكتب الوطني للكهرباء ولكن لا من يجيب.

ولهذا، السيد الوزير، لأن الناس تيجيو للجماعة ما عارفينش بلي عندهم عقدة مع المكتب الوطني للكهرباء، الجماعة راه ما عندهاش إمكانيات باش توقف هاذوك الخشب، ولهذا الله يجازيكم بخير خذوا بعين الاعتبار هاذ المسائل باش تفكونا من هاذ المشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة للرد على التعقيب، السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

بطبيعة الحال الأرقام هي الأرقام ولا يحكم على العموم بجماعة، والدليل على أنه راه باقي راه نتكلمو الآن غير 2017 و2019 كنتكلمو على 1100 دوار، بمعنى راه 1100 دوار إلى قسمته على الجماعات راه مئات ديال الجماعات إن صح التعبير.

فبالتالي كنتعتقد بأنه ماشي حيث واحد الجماعة ما فيهاش ولا جزء من الجماعات العالم القروي نحكم على الوطن بكامله، كيخص تكون

³ Office National de l'Electricité et de l'Eau Potable

تعديلات أساسية تهم بالأساس إعطاء الفرصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة حتى تتمكن من استيعاب الطلبات المتعددة للشباب المعطل، والذي يعيش أوضاعا صعبة، خاصة فيما يتعلق بتطبيق القانون 13.33 المتعلق بالمناجم، والذي يتطلب توافر القدرات المالية والتقنية للشراكة، وعلى رأسها شواهد العاملين بها، وكذا احترام مقتضيات القانون التنظيمي للجماعات 113.14.

السيد الوزير المحترم،

أبناء الجنوب الشرقي شريحة واسعة منهم تعيش على هذا القطاع، علما أن بلدنا وبالرغم من الاستثمارات المبرمجة وتوافد العديد من الشركات للتنقيب، يبقى قطاعا غير مستكشف، وفي هذا الإطار ننوه بعمل المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن الذي فتح عدة أوراخ استكشافية كبرى في مجال البحث والتنقيب.

جهة درعة - تافيلالت يعيش جزء كبير من ساكنتها من قطاع المناجم والمعادن بصفة عامة، وبالتالي نطلب منكم، السيد الوزير، إحداث معاهد للتكوين في المجال من شأنها أن تستوعب شغف الساكنة المحلية بالجهة، على رأسها الشباب للانخراط في هذا القطاع والعامل معه على اعتبار أن الشباب يكتسب خبرة كبيرة في مجال المعادن، ونحتاج إلى دفعة قوية تجعله ينخرط إلى إحداث مقاولات في إطار مشروع المقاول الذاتي لدعم هذه الشريحة ومساعدتها على خلق الثروة.

السيد الوزير،

الجماعات الترابية التي تتواجد بها هذه المشاريع المنجمية لا تستفيد من هذه الاستثمارات، وهي تعاني اليوم من ضعف البنيات التحتية ومن فك العزلة، وتفتقر إلى أبسط الحاجيات وإلى الموارد الكافية لتنمية جماعتها، علاوة على العواقب الوخيمة الناجمة عن الاستغلال المفرط للمعادن، وما لذلك من أثر سلبي على الفرشة المائية الباطنية التي تعاني من الشح، خصوصا في جهة درعة-تافيلالت وإقليم تنغير على الخصوص، حيث نجدها تفتقر لمعايير البيئة، الشيء الذي يجب أن تستغلوا عليه مستقبلا.

السيد الوزير،

اقترحاتنا في هذا الموضوع العمل على توطين السجل التجاري للشركات المتميزة في قطاع المناجم بالجهة حتى تستفيد الجماعات من الحسابات المحلية المحصلة، مطالبة الشركات ببناء مركبات اجتماعية وترفيهية لفائدة الساكنة المشتغلة في هذا القطاع، بناء معامل ومصانع لإنعاش الشغل بجهة درعة-تافيلالت، تفعيل صناديق الجماعات السلالية وفك الحصار عليها وجعلها تساهم في التنمية من أجل خلق استثمارات مدرة للريح...

السيد الوزير المحترم،

تدعيما لمبدأ تكافؤ الفرص وعملا على تقليص البطالة، ما هي الإجراءات التي تعتمرون القيام بها لتشجيع الاستثمار في قطاع المناجم في هذه المنطقة وفق رؤية تشاركية مع الساكنة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

أشكر السيد المستشار المحترم.

كما تعلمون أن هناك ديناميكية اليوم، واحد الدينامكية كبيرة جدا على مستوى المعادن من خلال القانون الجديد اللي كيأطر القطاع ديال المعادن واللي كنتزل الآن من خلال المراسيم والمؤسسات.

تعلمون أنه كايين قانون جديد فيما يتعلق بالمناطق التي أشرتكم إليها الجنوب الشرقي ما يسمى بـ (la CADETAF) التعاونية الكبيرة اللي كيتستغل فقط واحد 6 ألف كيلومتر مربع بطريقة تقليدية، واحنا نتحدث على 60 ألف كيلومتر مربع، بمعنى أن هناك مؤهلات كبيرة.

كان عندي اجتماع مع السيد رئيس الجهة واتفقنا على زيارة إلى الجهة باش نتحدثو معكم على الآفاق، لأن غادي تكون مخطط وطني لتنمية المعادن والاستثمار فيها، وبتكون مخططات جهوية.

كان عندي اجتماع مع بعض رؤساء الجماعات بما فيها اللي فيها بعض الإشكالات، كان عندي أيضا لقاء مع بعض الجمعيات ديال المعدنين المنجميين التقليديين، وكان عندي اجتماع أيضا مع الفيدرالية، الجامعة الوطنية باش يكون عندنا واحد البرنامج إن شاء الله ديال تشجيع الاستثمار اللي غادي يكون عندنا احترام البيئة ويكون عندو أثر على التنمية المحلية ونمشيو في إطار التصنيع ماشي فقط الاستخراج، ثم أيضا نمشيو في إطار الشراكة مع المنتخبين على مستوى المحلي والجهوي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار، عندكم شي تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد لحسن ادعي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم، قطاع المناجم يعيش العديد من المشاكل أبرزها قانون المناجم، للأسف يستدعي اليوم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتبهى الوقت.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

من بين الأمور التي تفاهمنا مع الإخوان ديال الجامعة ديال المعادن، أننا غنديرو واحد اللجنة اللي غيكون فيها القطاع الخاص والقطاع العام، وطبعاً غتكون وزارة الداخلية باش يمكن لنا نعالجو واحد العدد ديال الأمور مرتبطة بالتنمية المحلية، مرتبطة أولاً في علاقات مع العمال، أنتم تعلمون أنه كاين الآن نظام جديد غادي يخرج ديال العمال المنجميين اللي كيحفظهم الحقوق ديالهم ولكن كيحفظ أيضاً الحقوق ديال الشركات وغيحل الإشكالات اللي مطروحة.

ثانياً، أيضاً هاذ الاستثمارات الفائدة ديالها على مستوى المنطقة، يمكن لي نقول لك 45% من الشركات موجودة في المنطقة ديال الجنوب الشرقي، والآن ابدينا نتجلسو معهم باش نشوفو الآثار ديال التنمية المحلية، وأخبرتني بعض الشركات أن كاين استثمارات وقلنا غنديرو نعلنو كل دورة غنديرو نعلنو أشنو دارو فالتعليم، أشنو دارو فالطرق، أشنو دارو فالماء، ثم أيضاً المراجعة البيئية، كنعرفو بأنه كاين الدراسة البيئية ما ياخذش شي مشروع إلا إذا كانت دراسة التأثير على البيئة، غنديرو مراجعة كل 5 سنوات بطريقة ذكية ما غتأثرش على الاستثمار ولكن أيضاً غتحافظ على البيئة.

أضف إلى ذلك أنه إلى ما عندناش ما يسمى بالمعلومة الجيولوجية ما عندناش استثمارات، قررنا تكون خارطة طريق ديال المعلومات الجيولوجية والمنطقة فيها على الأقل جوج حتى ل 3 مليار ديال الاستثمارات فيما يتعلق بالخريطة الجيولوجية، لأن غالية، أنه الآن قررنا على الأقل فهاذ المرحلة نحطو واحد 7 ديال المليار ديال السنتميم في الخرائط الجيولوجية باش نعطبو المعلومة لجميع المستثمرين.

يمكن لي نقول لك 2 ديال الاستثمارات كبرى الآن فالمنطقة، المنجم الأول الآن اللي غادي ياخذ 400 مليون ديال الدرهم، هاذ المنجم ما يسمى بمشروع "أمجران" ثم كاين المشروع الثاني اللي "فمعادن" اللي غياخذ تقريباً 345 مليون ديال الدرهم.

فابغينا هاذ الاستثمارات تكون للاستخراج، ابغينا نتفقو نديرو ما يسمى بـ (cluster industriel) باش يكون تما التثمين، ابغينا أيضاً تكون شراكة متعلقة بالتنمية المحلية والحفاظ على الحقوق ديال المنجميين والإشكالات اللي مطروحة على المستوى المحلي.

ثم في نفس الوقت كونوا متأكدين بأن هاذ الشي غادي يخلق واحد الثورة على مستوى إن شاء الله البنية التحتية، لأن إلى ابغيتي تدير استثمار لا بد تكون الطرق، لا بد يكون اللوجيستيك، لا بد يكون النقل، كما قلنا الجولات اللي غنديرو مع الجهات غنتفقو على التوجهات

المستقبلية إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم.

وننتقل الآن إلى السؤال الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه مآل الاتفاق المشترك بين إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوزارات الوصية على القطاع وبعض الفرقاء الاجتماعيين حول توفير الموارد البشرية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل، السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لقد تمت مؤخرا المصادقة على مشروع قانون التأمين الإجباري على المرض الخاص بفتة المهنيين والعمال المستقلين، والذي بموجبه سيستفيد ما يزيد على 6 د المليون ونصف من المنخرطين في هذا المشروع.

أسند تدبير هاذ النظام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الوقت الذي تعرف فيه هذه المؤسسة خصاصاً مهولاً في الموارد البشرية، والتي لا تؤمن حالياً سوى 3 مليون ونصف من المؤمنين.

وفي تاريخ 25 أبريل 2014، تم الاتفاق بين إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوزارات الوصية والاتحاد المغربي للشغل، تم الاتفاق على عقدة برنامج بموجها يجب توفير الموارد البشرية والإمكانات اللازمة لتدبير هاذ المشروع.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل هاذ الاتفاق المشترك، ومدى التزام الوزارات الوصية بتطبيقه؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بتيتم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولاً، لا بد أن أوجه التحية لمستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للدور الذي يقومون به في تفعيل منظومة الحماية الاجتماعية التي تعرف اليوم قفزات نوعية، وستعرف قفزات نوعية، نحن واعون بالدور الذي قام به هؤلاء المستخدمون والمهام الجديدة التي أضيفت لهم حتى قبل أن يتم تفعيل هاذ المنظومة.

مستخدم من سنة 2010 إلى يومنا هذا، مقابل توظيفات قليلة وغير كافية، أصبحت هذه المؤسسة تلجأ إلى التعاقد وعلى وجه الخصوص في المصحات التابعة للضمان الاجتماعي التي أصبح بها عدد المتعاقدين أكثر من عدد الخاضعين للاتفاقية الجماعية.

وحيثما نتكلم عن العمل بالعقدة نعني العمل لمدة زمنية معينة لأداء خدمة مرحلية، بينما نرى اليوم في المصحات ممرضين وممرضات شباب تحكمهم علاقة عقدة عمل بشروط إذعانية لفائدة الإدارة، وهم يعملون داخل هذه المؤسسة لمدة تزيد على 10 سنوات، ومع كامل الأسف لا يتم التصريح بهم إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المؤسسة الاجتماعية التي تؤمن منخرطين آخرين وليس لهم الحق لا في تغطية صحية ولا في تقاعد.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت راه زدتك 26 ثانية السيد المستشار، كناخذو بعين الاعتبار على أن عندكم سؤال واحد فالأسبوع، ولهذا كناحاولو نتسامحو مع الإخوان. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أولاً، هذا نظام تعاقد عندو المقتضيات ديالو، بطبيعة الحال يمكن في إطار التفاوض وفي إطار المفاوضات كما قلنا كيمنكن نتوصلو جميعاً لحل في إطار توفير الموارد البشرية.

ولكن ماشي ما تدار والو، أنا غنعتيك المعطيات، في سنة 2015 تم إدماج 212 مستخدم، في سنة 2016 حوالي 150، غنضبظ هاذ الرقم هذا، اليوم سنة 2017 يجري إدماج 188 مستخدم، بالإضافة إلى أنه تم خلق ما يزيد على 202 وكالة في إطار الوعي بأنه كايين فعلاً واحد الضغط على الموارد البشرية.

لأنه احنا كنعقدو بأن هاذ المؤسسة هي مؤسسة مهمة للنهوض بالنظام ديال التغطية الاجتماعية، من الطبيعي أن نوفر لها الإمكانيات البشرية في حدود ما هو ممكن وفي حدود الإمكانيات ديال الدولة، ولكن دائماً هاذ المجال كيبقى مفتوح للتفاوض، أما الإضراب فهو حق مشروع يضمنه القانون، ونتمنى أن ينظمه القانون في الوقت القريب العاجل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ونواصل مع السؤال الموجه لقطاع الشؤون العامة والحكامة، وموضوعه عدم مواكبة أسعار المحروقات ببلادنا للأسعار في الأسواق العالمية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السي حسن.

أما فيما يتعلق بالتعويض عن فقدان الشغل، استرجاع اشتراكات بالنسبة للمؤمنين الذين لم يستوفوا 3240 يوماً، بالإضافة لعلاج الأسنان، بالإضافة للأمور اللي غادي تيجي.

فإذن تبعاً لذلك لا يمكن إلا أن ندعم، نحن كحكومة، لأن الحكومة عندها واحد التوجه ديال دعم المفاوضات الجماعية المؤدية إلى اتفاقات جماعية، إذن أي إتفاق جماعي كيتوصلوا له الشركاء، وخاصة لما يكون هاذ الشركاء كيتكونوا يعني هما كيتكون بحال دابا هذا المجلس الإداري اللي فيه واحد الطرف اللي هو نقابي وكيصدر واحد القرار اللي كيدعو لتوسيع الحاجيات وإمداد الصندوق الوطني بالمزيد من الكفاءات البشرية، فلا يمكن إلا أن نكون داعمين لهذا التوجه.

فيما يتعلق بالتعامل مع الاتفاق المشترك، أخبركم بأنه قامت لجنة مشتركة بين وزارة الشغل والإدماج المهني ووزارة الاقتصاد والمالية بإعداد يعني مشروع عقد برنامج بين الدولة والصندوق سيتم عرضه على أنظار المجلس الإداري للمصادقة عليه، وبطبيعة الحال هاذ المشروع كيتضمن عدد من التدابير الرامية إلى تطوير وتجويد خدمات الصندوق للمؤمنين وتحسين الوضعية ديال الموارد البشرية وتوفير مزيد من الموارد البشرية، وبطبيعة الحال عندي واحد المجموعة ديال الأرقام عن الجهد اللي تدار خلال السنوات السابقة وخلال هاذ السنة أيضاً فيما يتعلق بالموارد البشرية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الوزير، وبالخصوص على التحية اللي قدمت لمستخدمي الضمان الاجتماعي.

ولكن في نفس الوقت إن شغيلة الضمان الاجتماعي سوف تقوم بإضراب يوم الخميس المقبل.

إن شغيلة قطاع الضمان الاجتماعي ستخوض إضراباً وطنياً إنذارياً 24 ساعة يوم الخميس المقبل، احتجاجاً على الخصائص المهول في الموارد البشرية، ما ابقاوا كيطالبوا لا بفلوس لا والو، ولاو كيطالبوا غير بالموارد البشرية اللازمة، وتدهور ظروف وشروط العمل الذي تحد من القدرة على القيام بالمهام بشكل لائق، وتؤدي إلى اصطدامات متكررة بين المستخدمين والزبناء المتذمرين.

هاذ الخصائص هو ناتج عن عدة عمليات المغادرة الطوعية اللي عرفتها هاذ المؤسسة، حيث فاقت ما يزيد على 10 ديال العمليات، وكذلك الإحالة على المعاش المتزايدة وتيرتها سنة بعد سنة، وكذلك نظراً لمعدل السن المرتفع والذي بسببه غادر المؤسسة ما يزيد على 3 ألف

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، رغم تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية رصد المؤشر الدولي تتبع أسعار المحروقات في العالم ارتفاعا كبيرا في أسعار البنزين والغازوال، حيث أظهرت البيانات الرقمية لهذا المؤشر زيادة بنسبة 12% تقريبا من ثمن الغازوال في ظرف أقل من شهر.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي المقاييس المعتمدة ببلادنا لجعل أسعار المحروقات تواكب التحولات والأسعار بالأسواق الدولية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المنتدب، تفضل.

السيد لحسن الداودي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد المستشار.

أولا خاصتنا نهنئو الحكومة التي امضت أنها حررت هذا القطاع لأن كتعرفوا الآثار ديالو على الميزانية ديال الدولة.

الآن، جانب الميزانية ديال الدولة الحمد لله تعالج، باقي المعالجة يلاه اخذينا سنة ونصف تجربة، الآن لايد من تقييم هذه التجربة بالإيجابيات ديالها والسلبيات، ونوفرو الشروط ديال المنافسة، لأن المشكل هو الشروط ديال المنافسة، أي واحد فينا كيبغي يدير الليصانص ولا المازوط كيمشي للمحطة اللي قبالتو، ما كيعرفش المحطة اللي بعدو واش السعر مرتفع ولا منخفض.

الآن إن شاء الله ابتداء من الدخول المقبل، سبتمبر إن شاء الله إلى تمكنا غتكون واحد القاعدة، تدخل للرباط تعرف اللائحة فيها الأسعار كلها والأثمان في كل محطة، من محطة لمحطة ممكن تلقى بين 15 حتى 20 سنتيم ديال الفرق في لتر واحد.

وكاين درنا لقاء مع الشركات، الآن إن شاء الله غنديرو لقاء مع الموزعين ومع المحطات باش نعرفو الإشكاليات، ولكن أول حاجة هي المنافسة خاصنا نوفرو الشروط ديال المنافسة، وعندنا لجنة إن شاء الله غتمشي عند الشركات تشوف واش كاين شي اتفاق ولا لا، واحنا طلبنا كذلك باش ما يبقاوش يغيروا الأسعار في نفس اليوم، يوم "1" ويوم "16"، ولكن هاذ الشي (les logiciels) كلهم تداروا على هاذ الحساب، احنا غادين تنطورو، كونوا على يقين أننا إن شاء الله سنحني، الحماية

ديال المستهلك هو العنصر الأساسي في هاذ الشي كلو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المنتدب.

لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات.

أظن بأن إلى كانت الحماية ديال المستهلك المنافسة، السؤال اللي تيطرح المستهلك والمواطن، هو كيف يعقل بأن الوقت اللي كان تيعمل 140 دولار للبرميل الآن تيعمل 43، كنزولو صندوق المقاصة كان 112 درهم و10 دراهم في الغازوال، الآن بـ10.8.

أظن بأن هاذ المنافسة فهاذ الميدان صعب على الحكومة باش غادي يمكن تأطرها، كيخص هامش ديال الربح اللي كان عندما كان صندوق المقاصة كانت داخله وتتفرضو خاصو هو اللي ببقى دابا حاليا.

هامش الربح، الوقت اللي كانت الدولة كتفرض واحد الثمن هو اللي خاصو يكون، لأن إلى ما دخلاتش الدولة في هاذ الإطار، لأن إلى ما حماشش الدولة ذاك المستهلك كن على يقين بأن الضحية الأول اللي غادي يكون هو المستهلك.

كانت واحد المنحة اللي كانوا الموزعين تياخذوها في إطار يمكن 40 دولار، رغم رفع الدعم لازالوا يحتفظون بذاك المنحة تقريبا.

إذن، السيد الوزير، أنا إلى ابغيتي تقول، الرسالة اللي ابغينا ندوزو لكم راه الحكومة إلى ما احماشش المستهلك فهاذ النوع ديال المواد كن على يقين بأن إلى امشى كان التحرير ديال الأسعار راه تيتفقوا ويديروا سعروا واحد على حساب المغرب كامل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في حدود الوقت المتبقى، السيد الوزير المنتدب، تفضلوا للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

كونوا مطمئنين أن الحماية دالمستهلك ودالمواطن المغربي هو الهاجس ديالنا، الآن قلنا كاين تجربة، كانت حكومة ما تكوناتش في 5 اشهور، 6 اشهور، يا الله بادرنا، إن شاء الله، تناخذو التدابير اللازمة لحماية المستهلك والأسعار.

طبعاً موضوع الحماية الاجتماعية أو وضعية تحسين الأوضاع الاجتماعية للصناعة التقليدية هادي اليوم تشكل صلب اهتمامنا داخل الوزارة، وكذلك إذا لاحظتم فإنه في البرنامج الحكومي الذي تقدم به السيد رئيس الحكومة، موضوع الحماية الاجتماعية وتطوير الأوضاع الاجتماعية للصناعة التقليدية شكلت هاجساً أساسياً.

اليوم، نعمل على ترجمة البرنامج الحكومي، طبعاً من خلال الاستراتيجية الجديدة للوزارة، معلوم أن الإستراتيجية القديمة 2007-2015 اهتمت فقط بصنف واحد من الصناعة التقليدية هو الذي عندو البعد الثقافي.

اليوم، الإستراتيجية الجديدة نعتزم الاشتغال على الأصناف الثلاثة يعني الإنتاجية والنفعية والخدماتية، طبعاً هاد الاهتمام بالجانب الاجتماعي أهم شيء يمكن لنا نتكلمو عليه اليوم هو بعد المصادقة على القانون المرتبط بالتغطية الصحية الإجبارية، نحن اليوم سننطلق في فتح مشاورات واستشارات من أجل تنزيل المراسيم المرتبطة بهذا القانون، وبالتالي استفادة الصناع والصانعات التي في الصناعة التقليدية من التغطية الصحية.

طبعاً من غير التغطية الصحية هناك مجالات أخرى مرتبطة بالمجال الاجتماعي وتحسين الأوضاع الاجتماعية وهي الظروف التي يشتغل فيها الصناع، أتفق معكم، السيد المستشار، ما غنقولوش كارثية ولكن تتفاوت، خاصة أن الصناع كيشغلوا أغلبيتهم بشكل فرادي ماشي في إطار مقاولات، فالיום نشتغل على إعداد الدلائل، دلائل التي أولاً التحذير من بعض المخاطر التي تواجه بعض الصناع والصانعات التي كيشغلوا في بعض الميادين وما تيدركوش الخطورة ديالها نشتغل على هذه الدلائل.

نشتغل كذلك على أنه في إطار بحث علمي مع الجامعات المغربية حول ظروف الاشتغال وسلامة الاشتغال، لأن اللي كيمنا، وهذا اليوم الصناع والصانعات كيشغلوا في واحد القطاع الذي عندو بعد ثقافي، بعد تاريخي، بعد حضاري بالمغرب، فأى اهتمام بهم هو اهتمام بتاريخ المغرب وحضارة المغرب وثقافتنا وهويتنا المغربية.

ونبغي نضيف مسألة أخرى أننا نشتغل كذلك في إطار إعادة الاعتبار، وهنا كاين مشروع غادي يتنجز مع اليونيسكو حول المراجع أو الأشخاص التي هما فواحد المستوى من الإنتاج ومن الإتقان للصناعة التقليدية كيتحولوا إلى كنوز، يسمون بكنوز بشرية متحركة، ونحن في إطار الاشتغال على هذا المشروع، يعني أن هناك أبعاد متعددة والتي إن شاء الله غادي تتابعوها معنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً كاتبة الدولة.

إلى شدينا ذلك، البترول تنشره فرنسا، تنشره إسبانيا، تنشره حتى أحمنا، المغرب أقل في الثمن ديالو من هاد الدول كلها اللي حول البحر الأبيض المتوسط إلا المنتجة للبترول ولا لبنان اللي ما فهاش ضرائب.

ولكن رغم هذا خصنا زيدونوفرو شروط المنافسة واحنا خدامين في هاد الجانب إن شاء الله، والأسعار بدأت هانا عندي بدأت كتبتع، كتبتع المعطيات الدولية، ها هي الأخيرة، إذن احنا خدامين فهاد الشيء إن شاء الله.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

السؤال الموالي موجه لقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، وموضوعه الأوضاع الاجتماعية للصناعة التقليدية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أمحمد احميدي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

بكل صراحة من أين سنبدأ الأوضاع الاجتماعية ديال الصانعات والصناع التقليديين، بكل صراحة اللي تيعيشوا الأوضاع الكارثية، مع العلم بأن هناك وعود من طرف الحكومات السابقة، لأن غادي يعطيو الاهتمام لهاد الشريحة التي تتعطي الكثير بالنسبة للنتاج الداخلي الوطني الخام.

ولهذا، نسائلكم، السيدة الوزيرة، ماذا أنتم فاعلون مع هاد الشريحة ديال المواطنين من الصانعات والصناع التقليديين؟

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة جميلة المصلي، كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد المستشار والفريق على هذا السؤال.

بأن يجب على الحكومة أن تأخذ هاذ الشئ بعين الاعتبار وأن ترفع بكل صراحة بأن هناك حيف في حق هاذ الصانعات والصناع التقليديين.

واغادي يجينا الوجبة إن شاء الله إما في اللجن إما معكم مباشرة ناقشو هاذ المشاكل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار التعقيب في الوقت المتبقى السيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

طبعا قضايا الحماية الاجتماعية والأوضاع الاجتماعية لا تسع 3 دقائق من أجل بسط كل الإجراءات التي نعمل على اتخاذها، وكذلك الإشكالات الموجودة.

ولكن عندنا الثقة، عندنا الثقة أنه يعني ما تم تسطيره في البرنامج الحكومي وكذلك المخططات التي تشتغلونها حاليا، ستساهم بشكل كبير في تحسين هذه الأوضاع، وعندنا الثقة كذلك في تعاون المؤسسة التشريعية من خلال القوانين التي سنأتي بها، وفي مقدمتها القانون المرتبط بهذه المهنة، لأنه كيف ما كترعروا أول مشروع تقدم في 78 وإلى الآن لازال هناك غياب لقانون مؤطر لمهن الصناعة التقليدية.

طبعا القطاع الخدماتي مهم ومهم جدا، ولهذا فالرؤية الجديدة للقطاع ستدرج قطاع الخدمات في صلب اهتمامها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة، ونشكر السيدة كاتبة الدولة على مساهمتها في هاته الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه لكاتبة الدولة المكلفة بالسياحة، وموضوعه حصيلة برنامج رؤية 2020، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد يوسف محيي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة والسيدات الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أمحمد احميدي:

شكرا السيدة الوزيرة.

فبكل صراحة، لأن أنا ملي قلت بأن الأوضاع كارثية أعي ما أقول، أعلم بأن هذه الشريحة ديال الصناعة والصناع التقليديين فيهم واحد الميزة خاصة، هاذ الناس هاذو اللي ما كيخرجوا لا للشارع لا للوقوفات الاحتجاجية هما هاذو اللي كانوا من الساكنة ديال المغرب اللي دحروا المستعمر.

ولهذا عندهم ظروف كارثية كذاكرو بأن التغطية الصحية اللي ذكرت في الجواب ديالك وأعطيتي لها أهمية، هاذي في 2010 أعلن الوزير الأول هذالك عباس الفاسي بأن التغطية الصحية فاشلة آنذاك، وأعطى لنا واحد المدة لا تتجاوز سنة بأن مكتب الدراسات غادي يعملوا من 2010 إلى حد الآن، مازلنا ننتظر، فعلا قلتو وقعتو على هذه الاتفاقية جديدة وكذا، وسوف نرى كيف تكون، واش غادي يكونوا في الاستطاعة ديالهم هاذ الصناعة والصناع التقليديين بأن غادي يتمشاو معهم.

فعلا تكلمتم بأن 3 دقائق لا تكفي باش غادي نهدرو على الهموم ديال هاذ الصناعة والصناع التقليديين، ما طلبنا من السكن الاجتماعي، التأمين، عندو مشاكل ديال التأمين، المشاكل ديال إغلاقات المحلات ديالهم اللي تتغلقها لهم السلطة، لأن كايين واحد النوع ديال الشطط كتستعملوا السلطة، خصوصا ذيك المهن اللي فيهم شوية ديال الصداق، لأن الصناع التقليدي كيكون بين المطرقة والسندان.

ثم تكلمتم عن القطاع ديال الخدماتية، وما أدراك ما قطاع الخدماتية اللي الحكومات السابقة ما اعطاولوش الاهتمام، حتى فذاك الشئ ديال التكوين والتدرج المهني اعطاولوا ذاك الشئ ديال الفنية الإنتاجية، ولكن واحد الشريحة كبيرة وكبيرة جدا اللي كتشتغل، كييجو نعطيك واحد المثل بأن، وما غتكلفش حتى الوزارة، كييجي واحد الحلاق مثلا عندو واحد المحل صغير كيفتح المحل ديالو بالمجهودات ديالو ما كيتطلبش راس المال وكيعخدم معه واحد 5، 6 ديال الأفراد اللي من مورا هم عائلات.

أما عندكم المشكل بأن التكوين ديال هاذ الشئ ديال إصلاح السيارات، إصلاح السيارات وخصوصا بأن هناك تكنولوجيا الآن يجب على الصناع التقليدي بأن يتماشي مع التكنولوجيا، ولكن هاذ الصناع التقليدي اشكون اللي غادي يوجهو؟

كيخص الوزارة، هناك سيارات حديثة اللي تصلح بذاك الشئ ديال (l'ordinateur) وكذا، إذن كيخص التكوين فيما يخص هاذ الشئ ديال الخدمات، إلى غير ذلك من المشاكل اللي تنعرفو، خصوصا بأن هناك الناتج الداخلي الخام اللي كتساهم فيه هاذ القطاع هذا بـ 19.5%، معنى

والسؤال الثاني اللي طرحت على تحديث التوزيع، إذن المكتب الوطني للسياحة تيعمل على هاذ الشي ديال تقوية الحضور الرقمي وإبرام شركات مع شركات الطيران، وغير ذلك، وعندنا واحد القانون جديد غنحدثو القانون المنظم لوكالات الأسفار، غنقدموه في أول أسبوع يوليوز باش نحدثو هاذ توزيع الأسفار من وكالات الأسفار في المغرب عبر عدة قناة (multicanal) ونشجعو ظهور فاعلين في التسويق الرقمي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

يعني احنا متفقين على أن أهداف رؤية 2020، وأهمها كما قلنا 20 مليون سائح و140 مليار ما غادي نحققوهاش، هذا متفقين عليه.

اللي كنسائلكم، السيدة الوزيرة، واش ما حانش الوقت باش نديرو وقفة تأمل وإعداد برامج ولا برنامج جديد بأهداف جديدة واضحة قابلة للتحقيق والتتبع والتقييم بإشراف المتدخلين كلهم، برنامج يحقق الالتقائية مع البرامج الحكومية الأخرى، وكذلك برنامج يمكن للحكومة الضرورية للقطاع، وهكذا لا نضيع أكثر من الوقت ولا نرتكب أخطاء، لأننا نريد العمل بسرعة نظرا للانتظارات الأنبية للمهنيين والمواطنين ككل.

ونعطيك بعض الأمثلة، السيدة الوزيرة، هناك السيد وزير التربية الوطنية قام بطريقة مفاجئة بإلغاء العطل بالأشطر الثلاث، ورجعنا لشطر واحد دون استشارة المهنيين أو تقييم مشترك، وهاذ المهنيين كانوا جد مسرورين بهاذ النظام، وهنا كنتكلمو على الالتقائية في البرامج.

كذلك، السيدة الوزيرة، تم الاتفاق على خلق شركات التنمية السياحية بدلا لوكالات التنمية السياحية في الجهات، وهذا ما أعلنتم عنه في الاجتماعات اللي قمتم بها في الجهات مشكورين، لأنكم امشيتو باش تحركوا بسرعة إلى جانب المهنيين لإيجاد حلول عاجلة لتنمية القطاع.

الإشكالية هي أنكم اقترحتم الشركة الوطنية للهندسة السياحية (la SMIT⁴) كعضو وكمنشط في مجلس الإدارة ديال هاذ الشركات، علما أن هذه الشركة حسب المجلس الأعلى للحسابات الآن تعاني من عدة اختلالات وتتحمل مسؤولية كبيرة في فشل تنفيذ عقود البرنامج

السيدة الوزيرة، رؤية 2020 كان عندها عدة أهداف من أهمها 20 مليون سائح في أفق 2020، وكذلك 140 مليار ديال المداخيل.

السؤال هو أين نحن اليوم من هاذ البرنامج؟ فين وصلنا؟ وكذلك أشنوهي الخطة ديال الحكومة لتعزيز العرض السياحي؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيدة كاتبة الدولة للإجابة.

السيدة لمياء بوطالب، كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالسياحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا السيد المستشار المحترم لطرحت هذا السؤال.

كيف يعلم الجميع القطاع السياحي في بلادنا ما تمكناش من تحقيق الأهداف المرتقبة في رؤية 2020، كنا نتنتظروا 13 مليون ونصف ديال السياح في 2015، وهاذ العام في 2017 نتتمنا ونوصلو 11 مليون.

إذن ما وصلناش للأهداف، ولكن أي إستراتيجية كيفما كانت كتحدد فواحد السياق معين، في واحد الظروف معينة ويجب النظر إليها في هاذ السياق.

إذن احنا ابجال اللي اعرفتو دزنا من أزمة اقتصادية في أوروبا، ظاهرة الإرهاب اللي قاست واحد العدد من الجهات المنافسة للمغرب ومن الثورة الرقمية، إذن ولا بد من الملاءمة لرؤية 2020 بتغيير الظروف، والمهم يعني لنا ماشي هو فقط النظر إلى الأرقام، ولكن أيضا نفهمو الفكرة اللي وراء هذه الرؤية وأسباب التعطل.

الفكرة وراء الرؤية 2020 ممتازة، سألنا نفسنا هاذ السياح اللي تيتقدموا للمغرب أشنو هو المنتج اللي غادي يلائمهم وحددنا هاذ الإستراتيجية باش نوفرو المنتج اللي ملائم للأسواق ديانا، ولكن لقينا واحد المشكل، هاذ الرؤية لقات واحد المشكل في التنفيذ، وهاذ المشكل حيث ما يمكنلينا نمو المنتج في المملكة كلها في نفس الوقت، ما يمكنش، هذا مستحيل، كثر الشئ مع ما كانش واحد الحكامة مناسبة للتنسيق بين الأطراف المعنية، والوزارة تتخدم على تحديد الأولويات لتنمية منتج سياحي ملائم وعلى إطلاق دينامية الاستثمار في أقرب وقت، وفي وضع واحد الإطار ديال الحكامة مناسب وتقوية الحضور الرقمي للوجهة المغربية على شبكة الاتصال الاجتماعي على الانترنت وعلى ملاءمة ترويج وتسويق وتوزيع الوجهة مع طموحاتنا.

⁴ Société Marocaine d'Ingenierie Touristique

الجهوية ديال رؤية 2020، هاذ الشي ماشي غير كقولوه، احنا غير كنالاحظو وكنشوفو، ما عندنا حتى مشكل مع (la SMIT).

هاذ الاقتراح، السيدة الوزيرة، إذن تم الوقوف على هاذ الاختلالات ديال هاذ الشركة، وهنا نتساءل عن الحكامة، يعني كيفاش هاذ الحكامة هاذي اللي اليوم كنتكلمو عليها كناخذو قرارات هكذا.

التساؤل كذلك على مسألة مهمة-اسمح لي- مسألة أخرى تتطلب الحكامة، وهي الالتقائية في البرامج هي إستراتيجية التواصل والتسويق عبر مواقع التواصل الاجتماعي، اليوم وعدت عدة وزارات منهم الداخلية والصناعة والتجارة تحتاج لتلميع صورة المغرب وتحتاج إلى نشر الصورة الحقيقية لبلادنا خلافا على ما نراه اليوم في الانترنت بحال إلى احنا جالسين في غزة، وهذا لأن ما عندناش إستراتيجية كدولة في هذا المجال.

لهذا، السيدة الوزيرة، كنكررو بأنه السؤال واش ما حانش الوقت باش ناخذو المسألة بجدية أكثر ونعملو على إعداد رؤية جديدة تمكن من المقروئية للأهداف والالتقائية في البرامج والسهولة في التتبع وكذلك الحكامة الجيدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ونشكر السيدة كاتبة الدولة على مساهمتها. نواصل مع السؤال الأخير في هذه الجلسة والموجه للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، وموضوعه البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السي أبدو.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السيد الوزير،

الزملاء المحترمين،

السيد الرئيس،

لقد سطرت الحكومة منذ سنة 2008 برنامجا وطنيا لتدبير النفايات المنزلية، وذلك من خلال دعم للجماعات المحلية من أجل تدبير مرافق النفايات المنزلية بطريقة مهنية للرفع من عملية جمع النفايات وإنجاز مطارح على صعيد جميع المراكز الحضرية، وكذا تطوير عملية فرز وإعادة التدوير.

وقد رصد لهذا الغرض إمكانيات مالية جد مهمة سواء على مستوى وزارة الداخلية أو وزاراتكم، الوزارة المكلفة بالبيئة، وكذلك من خلال ما ترصده الجماعات المحلية بميزانياتها، كل ذلك من أجل معالجة

النفايات المنزلية على الصعيد الوطني.

لذا، نساءلكم، السيدة الوزيرة، عن ما هي المراحل التي قطعها البرنامج الوطني لإعادة تدبير النفايات المنزلية؟ وما هي النتائج التي تم تحقيقها في هذا الصدد مع السؤال عن التدابير المستقبلية لبلوغ نتائج أفضل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة نزهة الوافي، كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، الحديث عن البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والمماثلة أعتقد بأن سيكون الحديث بشكل كبير وأوفر ومتسع في اللجنة، ولكن لا بد ما نقدمو بعض عناصر الإجابة.

أولا، اليوم المغرب بالفعل كيتوفر على منظومة لتدبير النفايات المنزلية التي كتشمل 350 مدينة ومركز حضاري، هاذ منظومة التدبير التي أساسها تهدف إلى تحسين الإطار البيئي لعيش الساكنة، استطاع المغرب الحمد لله بالخبرة وبالتمكن ديالو من منظومة يشهد له بها حتى دوليا من الرفع من نسبة جمع النفايات بالمراكز الحضرية لـ 85%، كنا في 44 في سنة 2008، اليوم عندنا 23 مركز لظمر وتثمين النفايات، وعندنا مركز واحد لظمر وتثمين النفايات (recyclage) هو في طور المراحل الأخيرة للإنجاز.

كذلك وصلنا أننا نوصولو في التخلص من النفايات لنسبة 54%، وكنا 10% فقط في 2008.

بالإضافة إلى تقدم كبير خاصة فيما يتعلق بجمع النفايات المنزلية، وصلنا لـ 85% في إطار التدبير المفوض، وهذا في المهنة ديالو والحكامة، اليوم احنا اخذينا واحد التجربة بشراكة مع وزارة الداخلية ديال تقييم هذه المسار التي فيه تقدم كبير، ولكن كذلك أفرز إشكالات حقيقية.

بالتالي اليوم عندنا تصور واضح هو أن الاستفادة من الدعم المادي التي كتعطيه الوزارة والتي كتعطيه وزارة الداخلية لا بد أن يستفي شروط باش نستبقو المشاكل التي كاينة، كاين مشكل ديال تسوية العقار، بالتالي الجماعات التي غادي تستافد لا بد أنها تسوي إشكالية العقار للموقع، لأن أش كيقوع؟ كنديرو مطرح وكيقوع فيه إشكال ديال

هناك طموح كان مسجلا من خلال البرنامج الوطني للنفايات، الآن وصلنا ل7 دالمليون، أعتقد، ديال الطن سنويا ديال النفايات المنزلية، التعدد والتنوع ديالها، عندنا إشكال ديال.. الآن كتصاحب 85% اللي وصلتوا لها بمعنى أنه الفرق فين هو؟ غادي يكون ضايع هذالك هو الإشكال ديال التلوث.

كاين طموح ديال الانتقال إلى المرحلة ديال تميم النفايات المنزلية، وهذا أساس وهذا غادي يقلل حتى من التكلفة ديال هاذ الخدمة هاذي الأساسية والمهمة البيئية اللي مرتبطة بهاذ الموضوع هذا.

لذلك، كاين الطموح هو 20% في 2020 على ما أعتقد، الآن احنا في حدود 10-11 حيث تنقارنوراسنا بدول أخرى، وفي المسار في الحقيقة بكل موضوعية، اللي بدينا فيها الآن نلقاوا راسنا متقدمين أحسن، إلى جيتي للمقارنة ديال (vitesse) باش تنمشيو، احنا مشينا بشوية متقدمين ولكن تيبقى دائما هاذ الموضوع أساسي ومهم، اللي احنا لايد من وزارتكم أنه تكون فيه الوتيرة سريعة، لأنه مرتبط كيف قلنا بالموضوع البيئي، ثم من أعمق من ذلك أننا تنساو على أنه الآن أصبح عندنا التمدن يرتفع، وأصبحت مراكز تخلق ونواة حضرية كتشكل من الآن تيصصنا نفكرو لهم في هذيك المطارح ديال النفايات، خصوصا أنه كاين الموضوع ديال المطارح ديال النفايات العشوائية اللي كاينة الآن.

وبالمناسبة ابغيت نثير انتباهكم للنقط الوسيطة اللي في المدن، لأنه حتى هي كذلك خالقة مشكل، فرغم المجهود اللي تيدار على حسب مستوى القرب، المواطن ما تيشوف إلا هذوك النقط الوسيطة اللي كاينة في المناطق الحضرية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نشكر السيدة كاتبة الدولة على المساهمة، ونشكر الجميع على المساهمة الفعالة.

ورفعت الجلسة.

المطرح، وكنوليو خاصنا تحيدوه، المهم انتما الإشكالات كلها عارفينها، ثم الانتهاء من الدراسة، للاستفادة لايد للجماعة أن تكون عندها دراسة حول المطرح.

ثم كان عندنا إنجاز دراسة الجدوى، وثم امشينا أكثر أن إلى كانت عندنا إمكانية جماعة الجماعات، لأن الذي وقع كنديرو المطرح في مدينة معينة كيكون التوسع العمراني كيولي المطرح في وسط المدينة، وكيوقع إشكال بيئي حقيقي اللي ما كيمكنش نتصرفو فيه، اليوم احنا نشترطو على أن يتجمعوا الجماعات وهما يتفقوا على المطرح اللي يكون ديال العمالة أو ديال الإقليم أو ديال الجهة.

ثم في الفترة ما بين 2017-2021 اليوم عندنا مركز واحد للطمر و تميم النفايات، مركز نموذجي اللي هو ديال مراكش، في هذه الفترة عندنا في الأفق خاصنا نخرجو في هذه الولاية إن شاء الله يكون عندنا على الأقل 7 دالمراكز نموذجية في البلاد، باش بلادنا ما تبقاش مقبرة لطمر النفايات، ولكن نمشيو في التميم والفرز.

وهاذي دعوة خاصة للمواطنين والجماعات المحلية باش يمشيو للمهنة ويتعاونوا معنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة على الإجابة.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف ابدوح:

السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

نشكرك على كل هاذ المعطيات التي تفضلت بتقديمها ومن خلالنا للرأي العام، خصوصا أن الموضوع يتعلق بأسس بيئية، وبالتالي كذلك هو موضوع متطور في الزمان وفي المكان بحكم التطور الديمغرافي وكذلك ارتفاع مستوى الاستهلاك، بالإضافة إلى التحولات الاقتصادية على مستوى التصنيع.

لذلك، فالإسقاطات الحالية المتواجدة على مستوى تراب المملكة،